المملكة العربية السعودية

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الاسلامية

قسم المحاسبة



دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة في السوق المالية السعودية

The Role of Audit Committees in Constraining the Activities of Earnings Management in light of Corporate Governance: An Empirical Study on Joint-Stock Firms Listed on the Saudi Stock Market

إعداد الطالب

محمد موري كانه

بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إشراف

أ.د. إحسان بن صالح المعتاز

أستاذ المحاسبة والمراجعة بقسم المحاسبة

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
عمادة الدراسات العليا

بسم الله الرحمن الرحيم

نموذج رقم (١٩)

إجازة أطروحة علمية في صياغتها النهائية بعد إجراء التعديلات وبيانات الإتاحة بمكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية

بيانات الطالب

الاسم	محمد بن موري محمد كانه		Name
الرقم الجامعي	٤٢٩٨٠٥٠٦		University ID
الكلية	الشريعة والدراسات الاسلامية		College
القسم	المحاسبة		Department
الدرجة العلمية	ماجستير	السنة ١٤٣٥	Academic Degree ٢٠١٤ year
البريد الالكتروني	kannethmmd@yahoo.fr		E-mail

بيانات الأطروحة (الرسالة) العلمية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة العلمية، والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢ / ٦ / ١٤٣٥هـ، بقبول الأطروحة بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث تم عمل اللازم، فإن اللجنة توصي بإجازة الأطروحة في صياغتها النهائية المرفقة، كمتطلب تكميلي للدرجة العلمية المذكورة أعلاه. والله الموفق.

عنوان الأطروحة كاملاً	دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة في السوق المالية السعودية

أعضاء اللجنة

المشرف على الرسالة	الاسم	أ.د. إحسان بن صالح المعتاز	التوقيع
المشرف المساعد (إن وجد)	الاسم		التوقيع
المناقش الداخلي	الاسم	أ.د. محمد محمد عبدالقادر الديسطي	التوقيع
المناقش الخارجي	الاسم	د. إبراهيم عبدالمجيد القليطي	التوقيع
المناقش الخارجي (إن وجد)	الاسم		التوقيع
مصادقة رئيس القسم	الاسم		التوقيع

إتاحة الأطروحة (الرسالة) العلمية

بناء على التنسيق المشترك بين عمادة الدراسات العليا و عمادة شؤون المكتبات، بإتاحة الرسالة العلمية للمكتبة الرقمية، فإن للطالب الحق في التأشير (✓) على أحد الخيارات التالية:

- ○ **لا أوافق** على إتاحة الرسالة كاملة في المكتبة الرقمية، وأعلم أن للمكتبة الحق في استخدام عملي أو إتاحته في إطار الاستخدام المشروع الذي يسمح به نظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية.
- ✓ **أوافق** على اتاحة الرسالة في المكتبة الرقمية، وتصوير الرسالة كاملة بدون مقابل.
- ○ **أوافق** على تصوير الرسالة كاملة بمقابل وفق شروط مكتبة الملك عبدالله الرقمية والتي سبق وأن أطلعت و وافقت عليها.

توقيع الطالب		التاريخ	٢٠/٧/١٤٣٥هـ

يعبأ النموذج باستخدام الحاسب الآلي، ويوضع أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة (الرسالة) العلمية في كل نسخة من الرسالة

لبسم الله الرحمن الرحيم

(قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

البقرة آية (٣٢)

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل والصلاة والسلام على خير خلق الله نبينا محمداً عبده ورسوله القائل " لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

وانطلاقا من هذا التوجيه النبوي الشريف، وإتماما لشكر الله علي أعترف بالجميل والفضل لأهله، فأتقدم بخالص الشكر وأجل التقدير إلى كل من ساهم معي وأعانني وعلى رأسهم سعادة المشرف الأستاذ الدكتور/ إحسان بن صالح المعتاز فقد كان قبس الضياء في عتمة البحث، ولعلي لا أعدو الحقَ إذ أقول أنه لي نعم الناصح الأمين ونعم الأب الوقور ونعم الأخ الحليم أفاض عليّ بعلمه وشملني بفضله وسماحته منحني الثقة وغرس في نفسي قوة العزيمة ولم يدخر جهداً،ولم يبخل عليّ بشيء من وقته الثمين أبقاه الله ذخراً لطلبة العلم وجعل ذلك في ميزان حسناته.

ولا يفوتني أن أقدم كل الشكر إلى قسم المحاسبة الذي وجدت من أعضائه السؤال والنصح متمثلاً في رئيسه سعادة الدكتور/ فيصل بن عايض الروقي وأساتذتي الكرام سواء في مرحلة البكالوريوس أوالماجستير، وأخص بالشكر منهم المناقشين الكريمين سعادة الأستاذ الدكتور/ محمد محمد عبد القادرالديسطي وسعادة الدكتور/ إبراهيم عبد المجيد القليطي فأقول لهم:

ولو أنني أوتيت كل بلاغة وأفنيت بحر النطق في النظم والنثر
لما كنت بعد القول إلا مقصرا ومعترفا بالعجز عن واجب الشكر

وأتقدم أيضا بأخلص الشكر والعرفان لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية متمثلة في عميدها فضيلة الأستاذ الدكتور /غازي بن مرشد العتيبي سلمه الله نيابة عن جامعة أم القرى لما توفره من دعم لطلاب الدراسات العليا.

وشكر وامتنان وفضل إلى من أنار الله طريقي بنورهما. هما نبع التوجيه والنصح وسيل المودة والصفح، إنهما والداي غفر الله لهما وغمدهما فسيح جناته وواسع رحمته.

وإني لمدين بالشكر الجزيل والعرفان والامتنان لجميع من أخذ بيدي ووقف بجانبي وآزرني ودعا بالخير والتوفيق لي وأخص منهم بالذكر سعادة الدكتور أبو جعفر عبد الحميد داغستاني والسيد أبوبكر صالح كانتي والسيد عمر موري سوماورو.

الباحث

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لانجاز هذا العمل المتواضع

والذي أهديه:

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم

جراحي إلى قرة عيني:**أمي الحبيبة**...

إلى الذي حثني على العلم والعمل ورباني على الدين والصدق، وكان لي سندا ودعما إلى من علمني العطاء بدون انتظار... **أبي الكريم**...

إلى من بها أكبر وعليه أعتمد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معها معنى الحياة...
أختي ماواتا

إلى أخي ورفيق دربي في هذه الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء.. في نهاية مشواري أريد أن أشكر على مواقفك النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل....
أخي مينفافي

إلى رفيقة دربي إلى من سارت معي نحو الحلم.. خطوة بخطوة بذرناه معاً..
وحصدناه معا وسنبقى معاً.. بإذن الله
زوجتي الغالية...

إلى كل أصدقائي وأحبائي في كل مكان، وإلى زملائي الطلبة في كل مكان،

ولا أنسى **زملائي في قسم المحاسبة** على كل ما قدموه إلي من مساعدة،

وعلى كل الوقت الذي أمضيناه معا .

دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة في السوق المالية السعودية

محمد موري كانه

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور لجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية واختبار بعض العوامل المؤثرة في تقييد تلك الشركات عن ممارسة إدارة الأرباح . وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٩٦ شركة تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية السعودية. ولتحقيق هذا الهدف تم استقراء الدراسات المختلفة المرتبطة بكل من لجان المراجعة وحوكمة الشركات وإدارة الأرباح . ولقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على تقدير الاستحقاق الاختياري لعينة الدراسة باستخدام نموذج "Jones Modified Model 1995". ولقياس أثر لجان المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح تم بناء نموذج الانحدار المتعدد الخطي التدريجي "Stepwise Multiple Linear Regression" لتحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة، وإدارة الأرباح وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح حيث تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل موجب، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لحجم واستقلالية وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأنه لا يوجد أي تأثير لعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة وحجمها واستقلالية أعضائها على الحد من ممارسات إدارة الأرباح . وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالأمور التي تزيد من فعالية لجنة المراجعة .

The Role of Audit Committees in Constraining the Activities of Earnings Management in light of Corporate Governance: An Empirical Study on Joint-Stock Firms Listed on the Saudi Stock Market

Mohamed Mory Kanneh

Abstract

This study aims at measuring the role of audit committees as one of the mechanism of corporate governance in mitigating the activities of earnings management in Saudi listed Companies and examines the effect of some factors that can decrease earnings management activities. The sample examined in the present study consisted of 96 Saudi firms registered in the Saudi stock market.

Various literature studies related to audit committees, corporate governance and earnings management were used. The study applied the "Jones modified model, 1995" to estimate the discretionary accruals to detect the earnings management practices. In order to measure the effect of audit committees on earnings management practices, a stepwise multiple linear regression model was designed to analyze relationship between audit committee characteristics and earnings management practice.

The results corroborated that Saudi firms generally practice earning management because they exercise positive discretionary accruals.

The study also indicates that there is no effect of the number of audit committee meetings as well as its size, and independence in limiting earnings management activities; however, the study found a positive effect of the board's size, independence, and frequency of its meetings on decreasing earnings management activities.

The study, therefore, suggests taking studious measures that will improve effectiveness of audit committee.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

المقدمة :

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة

١-٢ مشكلة البحث

١-٣ الدراسات السابقة

١-٤ أهداف البحث

١-٥ أهمية البحث

١-٦ فروض البحث

١-٧ منهج البحث

١- ٨ حدود البحث

١-٩ خطة البحث

١-١ مقدمة:

في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي اجتاحت العالم في عقد التسعينات من القرن العشرين، خاصة في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، إضافة إلى أزمة الثقة التي عصفت بمهنة المحاسبة في السنوات الأخيرة من العقد الماضي نتيجة انهيار العديد من الشركات الكبرى في العالم مثل: شركة (Worldcom) و (Enron) ومكتب (Arthur Andersen) فقد ساهم ذلك في ظهور بعض المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بضبط الأداء ، والممارسات المحاسبية (الرحيلي، 2008 ، ص 180)، ونتيجة لذلك فقد تم تشكيل لجنة Treadway في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت تقريرها سنة ١٩٨٧ بشأن التقارير المالية الاحتيالية Fraudulent financial reporting، والذي يمكن اعتباره بداية التغير في البيئة النظامية التي تعمل فيها المنشآت والدراسات والتي أثرت فيها حيث وضع هذا التقرير العديد من التوصيات للحد من الغش في التقارير المالية ، وتحسين الرقابة والأداء الرقابي في المنشآت ، وتبع هذا التقرير إصدار تقرير لجنة (Cadbury,1992) في المملكة المتحدة والذي يشكل الحجر الأساس لحوكمة الشركات وبالذات في دول الاتحاد الأوروبي حيث عقب إصدار هذا التقرير سلسلة من التقارير بشأن الحوكمة في العديد من الدول الأوروبية.

ولا شك أن الدور الإشرافي لآليات حوكمة الشركات يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح المحاسبية ،كما أن الحوكمة تساعد أيضا المستثمرين من خلال المحاولة للتوفيق بين مصالح الإدارة ومصالح الأطراف الأخرى التي لها مصلحة في المنشأة وتعزيز مصداقية المعلومات المالية وسلامة عملية التقرير المالي ، حيث إن الأرباح المحاسبية تكون أكثر موثوقية عندما يتم السيطرة على السلوك النفعي أو الانتهازي Opportunistic behavior للإدارة من خلال استخدام نظم وآليات إشرافية جيدة (Dechow et al.,1996; Wild,1996).

فإدارة الأرباح تأتي نتيجة بعض درجات مرونة المعايير والسياسات المحاسبية وحرية التصرف الإداري Discretion المتاحة للمدراء في تقريرهم عن الأداء المالي

، وبالتـالي فـإن المـدراء يمكـن أن يسـتخدموا حريـة التصـرف هـذه إمـا لتوجيـه أو إدارة الأرباح بشكل نفعي (Christie and Zimmerman,1994)، أو لتوصيل المعلومات ذات القيمـة الملائمـة عـن الأداء المسـتقبلي للمنشـأة (Jones,1991; Healy and Palepu,1993). وعلـى ذلـك فـإن إدارة الأربـاح يـتم تطبيقهـا إمـا لغـرض تضـليل Misleadingمستخدمي التقـارير الماليـة ، أو لغـرض التحيـز أو الانحـراف بنتـائج أو مخرجات الاتفاقيات التعاقدية Contractual outcomes والتي تعتمد على الأربـاح المحاسبية (Burgstahler and Eames, 2003; Payne and Robb,2000).

١-٢ مشكلة البحث:

شـهدت نهايـة القـرن الماضـي وبدايـة القـرن الحـالي، سلسـلة مـن الفضـائح المحاسبية للشركات في أغلب أنحاء العالم، خاصـة في الولايـات الأمريكيـة المتحدة وأوروبـا، وشـهد أوائـل عـام 2006 انهيارسـوق الأسـهم السـعودية .ومنـذ ذلـك الحـين، أدخلت عدة لوائح وإصـلاحات لتجنب حـدوث مثـل هـذه الأزمـات فـي المستقبل .وكانـت الجهـات المنظمـة لسوق الأوراق الماليـة وغيرهـا مـن جمعيـات حمايةالمستثمر، دائمـاً تشـعر بـالقلق إزاء إدارة الأربـاح، خاصـة بعـد انهيارشـركات كبيـرة عـدة فـي العقـود الأخيرة .وألقي باللوم جزئياً على إدارة الأرباح للعديد من هذه الانهيارات الكبرى، لأنهـا بمثابة قنـاع وهمي لنتائج مالية غير حقيقيـة لأداء الشـركة ومركزهـا المالي،ممـا يحجـب الحقائق التي يجب أن يعرفها أصحاب المصلحة (هباش،٢٠١٢، ص٣٤).

وأحد أكثر التعريفات المستخدمة لإدارة الأربـاح، هـو أن " إدارةالأربـاح تحـدث عنـدما يسـتخدم المـديرون الحكـم الشخصـي فـي إعـداد التقـارير الماليـة، بغـرض تضـليل بعـض الجهـات المعنيـة حـول الأداء الاقتصـادي الأساسـي للشـركة أو للتـأثير علـى العقودالتي تعتمد على أرقام محاسبية (Heley and Wahlen, 1999, P.365) ".

كمـا ينـتج عـن مشـكلات الوكالـة مشـكلة عـدم تماثـل المعلومـات والتـي تعطـي الفرصـة للمدراء لممارسة إدارة الأربـاح ، خاصـة أن المدراء لديهم الدافع لتعظيم منـافعهم الذاتيـة واسـتغلال مـوقعهم فـي الإدارة للحصـول علـى ميـزة الاطـلاع علـى المعلومـات المتعلقة بأداء المنشأة والتي لا يـتم الإفصـاح عنهـا للأطـراف الخـارجيـة، وبالتـالي القـدرة علـى إعطـاء صـورة غيـر حقيقيـة Window-Dressingعـن الأربـاح المقـررة. ولـذلك

فإن آليات حوكمة الشركات تم تطويرها للتغلب على مشكلات الوكالة ، وحيث تضمنت أدلة ومواثيق الحوكمة التي وضعت على اختلافها على المستوى الدولي، بعض الإجراءات لتعزيز استقلالية لجنة المراجعة بغرض حماية المستثمر، وهذه الإجراءات من المتوقع أن تؤدي إلى تخفيف الآثار الاقتصادية التي تنتج من ممارسة إدارة الأرباح. وهذا الرأي يتفق مع ما راه (المعتاز،٢٠٠٩) في أن لجان المراجعة تساهم في التخفيف من مشكلة الوكالة وذلك بتسهيلها لنشر المعلومات المحاسبية الصادقة المعدة من قبل الإدارة للجهات الذين هم خارج المنشأة والتي تخفف من مسألة المعلومات غير المتماثلة Information Asymmetry بين من هم داخل الشركة وخارجها، وذلك في الوقت المناسب.

ولأجل ذلك، سارعت المملكة العربية السعودية، ممثلة في هيئة سوق المال، لاستعادة ثقة المستثمرين والثقة في سوق الأسهم من خلال إصدار لوائح حوكمة الشركات السعودية في تشرين الثاني 2007 ، كلائحة إسترشادية، قبل أن تفرضها في عام 2008 (هباش،٢٠١٢،ص ٣٥) .

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

هل هناك مؤشرات لإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية ؟ وهل تلتزم هذه الشركات بشروط وخصائص تشكيل لجان المراجعة ومجلس الإدارة طبقا لما جاء في لائحة حوكمة الشركات؟ وهل هناك أثر لوجود لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في الحد من ممارسات الأرباح ؟

١-٣ الدراسات السابقة:

لقد بدأت الدراسات السابقة المتعلقة بظاهرة إدارة الأرباح منذ عدة عقود، وبالذات في منتصف القرن العشرين، حيث تناولت دراسة (Hepwoth,1953) ظاهرة تمهيد الربح. واعتبرت بعض الدراسات أن دراسة (Gordon,1964) هي الخطوة الأولى في بحوث تمهيد الربح والتي اعتمدت على التركيز على الدوافع الحقيقية التي

تدفع أو تحفز المدراء لاختيار أحداث أو أعمال وأساليب تمهيد الربح(Aljifri,2007). إلا أنه يمكن القول إن الدراسات المتعلقة بهذه الظاهرة وسبل قياسها برزت بوضوح في الثمانينيات من القرن العشرين ، حيث تناولت دراسة (Healy,1985) إمكانية قياس ممارسة إدارة الأرباح من خلال اقتراح نموذج لقياس المستحقات الإجمالية Total Accruals ، حيث شكلت هذه الدراسة نقطة البداية لقياس المستحقات الإختيارية كبديل عن إدارة الأرباح.

وقد اختلفت الدراسات السابقة في سبل تناولها لظاهرة إدارة الأرباح ، حيث تناولت بعض هذه الدراسات أثر حوكمة الشركات على ممارسة إدارة الأرباح ، في حين تناولت بعض الدراسات في السنوات الأخيرة الدور الحوكمي للجان المراجعة في ضبط هذه الظاهرة وسيعرض الباحث بعض الدراسات الهامة على النحو التالي :

دراسة (Xie et al.2003)

قامت هذه الدراسة بفحص خصائص مجلس الإدارة ، ولجنة المراجعة ، والإدارة التنفيذية ، في تقييد إدارة الأرباح. وقد استخدمت الدراسة المستحقات الإختيارية كمؤشر لإدارة الأرباح لعينة مكونة من ٢٨٢ شركة لسنوات ١٩٩٦،١٩٩٤،١٩٩٢، حيث تم فحص العلاقة بين إدارة الأرباح وهيكلية، خلفية ، وتكوين مجلس الإدارة . وقد افترضت هذه الدراسة أن تكوين مجلس الإدارة بشكل عام ولجنة المراجعة بشكل خاص، مرتبط بإحتمالية قيام المنشأة بممارسة إدارة الأرباح ، فوجود أعضاء في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لديهم خلفية عن الشركة وخبرة مالية مرتبط بالمستويات المنخفضة من المستحقات الإختيارية . وقد استنتجت الدراسة أن نشاط مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والخبرة المالية للأعضاء يمكن أن تكون عوامل مهمة في محاصرة ميول المدراء لممارسة إدارة الأرباح .

دراسة (Bedard et al.2004)

ناقشت هذه الدراسة أثر خبرة واستقلالية لجنة المراجعة على إدارة الأرباح المفرطة Aggressive Earnings Management ، وقد وجدت الدراسة أن إدارة الأرباح المفرطة ترتبط سلبيا بكل من : من الخبرة المالية لأعضاء اللجنة ، الخبرة

بالحوكمة ، استقلالية الأعضاء ، وجود تحديد واضح لسلطات ومسؤليات لجنة المراجعة ، كما وجدت الدراسة أن هذا الإرتباط متشابه في كل من إدارة الأرباح التي تؤدي إلى زيادة أو تخفيض الدخل .

دراسة (Agrawal and Chadha,2005)

قام الباحثان بتحليل العلاقة بين آليات حوكمة الشركات واحتمالية إعادة صياغة وإصدار التقارير المالية ، وهدفت الدراسة الى تسليط بعض الضوء على الأسباب المحتملة للفشل في التقرير المالي . ولذلك فإن هذا البحث اختبر قواعد حوكمة الشركات التي تم اقتراحها من قبل بورصة نيويورك NYSE في أغسطس ٢٠٠٢ . وقد وجدت هذه الدراسة علاقة سلبية بين كل من الاستقلالية والخبرة المالية لدى أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ، واحتمالية إعادة صياغة وإصدار التقارير المالية ، هذه النتائج تفترض أن الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة يمكن أن تجعل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ، في وضع أفضل وتسهل من عملية الإشراف والسيطرة على المشكلات المحتملة للتقرير المالي .

دراسة (Carter et al.2006)

كشفت هذه الدراسة عن فحص العلاقة بين المكونات الاختيارية وغير الاختيارية للأرباح وخطط تعويضات compensation الإدارة التنفيذية. وأظهرت نتائج البحث بأن التغيرات في هيكلية خطط التعويضات مرتبطة بسلوك إدارة الأرباح . قبل صدور قانون Sarbanes-Oxley كانت العلاقة موجبة بشكل أكبر بين خطط المكافآت والمستحقات الإختيارية التي تزيد من الدخل، مقارنة بالعلاقة بين خطط المكافآت والمستحقات غير الإختيارية المكونة للأرباح، واستمرت هذه الزيادة في الفترة التي تلت صدور القانون . هناك علاقة سلبية بين خطط التعويضات والمستحقات الإختيارية التي تخفض الدخل فترة ما قبل صدور القانون ، وأصبحت أكثر سلبية في فترة ما بعد صدور القانون.

دراسة (Liu and Lu.2007)

ركزت هذه الدراسة على فحص العلاقة بين إدارة الأرباح وحوكمة الشركات في الصين، ومن ضمن النتائج التي توصلت إليها أن هناك اختلافات منتظمة Systematic differences في ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في الصين خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٥ ، كما وجدت الدراسة أن المنشآت التي بها مستويات أعلى من إجراءات الحوكمة يكون بها مستويات متدنية من إدارة الأرباح .

دراسة (Jaggi and Leung.2007)

تعرضت هذه الدراسة لمناقشة دور لجان المراجعة في منع إدارة الأرباح في هونج كونج ، وقد بلورت النتائج في أن التشكيل الاختياري للجان المراجعة من قبل المنشآت في هونج كونج يؤدي دورا مهما في منع إدارة الأرباح التي تحدث في بيئة الأعمال التي يكون فيها تركيز الملكية عاليا ، إلا أن فعالية لجان المراجعة تنخفض عندما يكون أحد أفراد العائلة التي لها حصة مسيطرة في ملكية المنشأة موجود في مجلس إدارة المنشأة ، وعلى وجه الخصوص عندما يكون أعضاء هذه العائلة مسيطرين على مجلس إدارة المنشأة .

دراسة (الرحيلي ، ٢٠٠٨)

قام الرحيلي بدراسة استكشافية تهدف إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات ، مع بحث دور لجان المراجعة كأحد أبرز دعائم تحقيق هذا المفهوم ، وعلاقة ذلك بالمراجعة الداخلية والخارجية مع التركيز على حالة المملكة العربية السعودية . وأكدت الدراسة أن تبني مفهوم حوكمة الشركات يعزز الإفصاح والشفافية ، الأمر الذي يساعد على توفير بيئة جيدة لجلب الإستثمارات والمساعدة في محاربة الفساد ومنع الأزمات والإنهيارات المالية . كما بينت أن تكوين لجان المراجعة يعد تجربة حديثة في المملكة العربية السعودية حيث صدرت للمرة الأولى بموجب القرار الوزاري رقم (٩٠٣) بتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ ، إلا أنها واجهت بعض المشاكل والصعوبات التي بدورها أثرت على قيامها بالمهام الموكلة إليها ، ومن ذلك عدم وضوح أهداف ونطاق

عمل تلك اللجان ، الأمر الذي أدى تشكيل فريق عمل لدراستها وتقييمها انتهى بالتوصية بإعادة النظر في القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة .

دراسة (المعتاز،٢٠٠٩)

أوضحت الدراسة أن لجان المراجعة بالمملكة العربية السعودية وإن كان لها دور مميز في نظام الحوكمة في بعض الشركات، إلا أن لائحة حوكمة الشركات بها بعض أوجه القصور فيما يخص لجان المراجعة ، ولا تزال الجهود مستمرة من الجهات الرسمية وعلى رأسها هيئة سوق المال في متابعة كيفية تنفيذ الشركات المساهمة للتعليمات، ووضع آليات مناسبة تكفل تقيدها باللوائح والإرشادات، الأمر الذي يستوجب ضرورة إصدار العقوبات اللازمة بحق الشركات التي لا تتقيد بلائحة حوكمة الشركات.

دراسة (المعتاز وبصفر،٢٠١٠)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في الشركات المساهمة السعودية من خلال خمسة محاور رئيسية لها أهمية كبرى في تحقيق الحوكمة داخل الشركات ؛ وهي: القوائم المالية ، ونظام الرقابة الداخلية ، والمراجع الخارجي ، والمراجع الداخلي ، وإدارة المخاطر. ولتحقيق هدف الدراسة ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة قام الباحثان بتصميم استبانة تنطوي على ٣٦ عبارة تنتمي لمحاور الدراسة الخمسة . وقد اعتمد الباحثان في اجراء التحليل على الجمع بين وجهات نظر ثلاث فئات داخل الشركات المساهمة ، وهي (المدير التنفيذي ، والمراجع الداخلي ، والمدير المالي) لاستجلاء رأيهم في دور لجان المراجعة في شركاتهم في تفعيل حوكمة الشركات ، ومعرفة مدى وجود اختلافات معنوية بينهم . وأظهرت النتائج عدم وجود دور للجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات من خلال محاور الدراسة الخمسة ، وهوما يستلزم لفت انتباه الجهات المعنية لواقع لجان المراجعة، كما لم تظهر فروقات معنوية تذكر بين عينات الدراسة في تقويمهم لدور لجان المراجعة .

دراسة (معروف ، ٢٠١١)

ركزت هذه الدراسة على مناقشة وتحليل آليات حوكمة الشركات من حيث مفهومها ومسؤولياتها وخصائصها وأثر ذلك على الممارسات السلبية لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال في الجمهورية السورية و قد توصل الباحث إلى نتائج كشفت أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء عينة الدراسة (وفقا لمركزهم الوظيفي ، تخصصهم العلمي، مؤهلهم العلمي ، سنوات خبرتهم) حول دوافع وأساليب ممارسة إدارة الأرباح في بيئة الأعمال السورية . كما وجد أن مجلس الإدارة يلعب دورا هاما في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح ، وأن هذا الدور يتأثر بشكل أساسي بالخصائص التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة ، وكذلك تلعب لجنة المراجعة دورا هاما في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح ، وأن هذا الدور يتأثر بشكل أساسي بالخصائص التي يتمتع بها أعضاء لجنة المراجعة وعلى عكس ذلك لا تلعب البيئة القانونية والتشريعية دورا في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال السورية .

دراسة (هباش ، ٢٠١٢)

تعرض الباحث لدراسة الأدلة التجريبية لفعالية لوائح حوكمة الشركات التي اقترحتها هيئة السوق المالية في عام ٢٠٠٦، في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات السعودية المساهمة خلال فترة أربع سنوات ممتدة من ٢٠٠٦إلى ٢٠٠٩.

وتتمثل الفروض الإحصائية التي تم اختبارها في البحث فيما يلي:

١) توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين استقلال مجالس الإدارة ومستوى إدارة الأرباح.
٢) توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين حجم مجالس الإدارة ومستوى إدارة الأرباح.
٣) توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين عدد اجتماعات مجالس الإدارة ومستوى إدارة الأرباح.
٤) توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين استقلال رؤساء مجالس الإدارة ومستوى إدارة الأرباح.

٥) توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين استقلال لجان المراجعة ومستوى إدارة الأرباح.
٦) توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين و جود لجان المكافآت والترشيحات ومستوى إدارة الأرباح.

وتشير النتائج فيما يخص الفرضية الأولى، إلى أن هناك علاقة سلبية بين استقلال مجلس الإدارة ومؤشر إدارة الأرباح. أما فيما يخص الفرضية الثانية، توصلت هذه الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة يرتبط سلبياً مع إدارة الأرباح. لا تدعم نتائج الفرضية الثالثة توقعات هذه الدراسة ، حيث تشير النتيجة إلى عدم أهمية عدد اجتماعات مجالس الإدارة، ويمكن أن يفسر هذا بطبيعة هذه الاجتماعات البيروقراطية التي تجعلها أقل استجابة للتحديات الأساسية، بل وأقل انتباهاً لمهمات المجلس الرقابية. عند الأخذ بنتيجة الفرضيتين الأخيرتين في الاعتبار، يمكن توفير تفسير مشترك. هذه النتائج تشير إلى أنه إذا كان حجم مجلس الإدارة كبيراً فإن اجتماعات مجلس الإدارة قد لا تكون أفضل وسيلة للاتصال بين المديرين. فكلما كبر حجم مجلس الإدارة، كان هناك مزيد من الأفراد في مجلس الإدارة، وكانت الاجتماعات أقل فعالية كوسيلة للاتصال والنقاش، وبالتالي، فإن عقد مزيد من اجتماعات مجلس الإدارة يكون أكثر فائدة في حالة مجالس الإدارة الصغيرة الحجم. وبالنظر إلى حجم مجلس الإدارة، في هذه العينة، نجد أنه كبير نسبياً، مقارنة مع كثير من الدول الآسيوية الأخرى، مما يجعل اجتماعات مجالس إدارات الشركات السعودية أقل فعالية في رصد تصرفات الإدارة. وتكشف نتائج الفرضيات ٤ و ٥ و ٦ عن عدم حدوثها في واقع شركات العينة، لكن كما هو متوقع، كانت العلاقة الإحصائية سلبية، غير أنها ليست جوهرية، مما لا يدعم هذه الفرضيات.

يجب ألا تفسر نتائج هذه الفرضيات بعدم أهمية لجان مجلس الإدارة الفرعية كلجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت تحديداً،ولكن يبدو أن هذه اللجان لم تحقق حتى الآن الكفاءة التشغيلية المتوقعة، مما يتيح لها أداء الأدوار الرقابية على نحوكافٍ مع وجودها وتشكيلها، لكن ربما أنها مازالت صورية أكثرفي هذه المرحلة. ومن ضمن النتائج الأخرى التي تعرضها هذه الدراسة، هي أن الشركات الكبيرة تتعرض لضغوط شديدة من السوق المالية، تمارس على مجالس إداراتها، كي يقدموا أرباحاً قريبة من

استشعار السوق والمساهمين، وموازية لأرباح المنافسين، مما يضطرها لإدارة أرباحها، وتتفق هذه النتيجة مع توقعات نظرية الوكالة.

ووجه الشبه بين دراسة (هباش،٢٠١٢) والدراسة الحالية أن كلا الدراستين تدرسان الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية على وجه العموم واللجان المنبثقة عن مجلس الادارة على وجه الخصوص. أما وجه الاختلاف فيظهر في أن دراسة (هباش،٢٠١٢) ركزت على أثر الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح بينما ركزت هذه الدراسة على أثر لجان المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، مع اختلاف فرضيات المتغيرات المستقلة (متغيرات حوكمة الشركات)المتعلقة بلجنة المراجعة ومجلس الإدارة فقط دون التطرق الى متغيرات حوكمة الشركات الأخرى، كما يوجد اختلاف في الفترة الزمنية للبحث ، حيث يغطي دراسة (هباش،٢٠١٢) فترة ما بين ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ ، بينما تغطي الدراسة الحالية الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١ .

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن للباحث أن يسجل الملاحظات التالية :

١. أن إدارة الأرباح تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية المحيطة بالمنشأة.
٢. أن إدارة الأرباح تتم ممارستها من قبل المنشآت الخاصة والعامة (المسجلة في سوق الأوراق المالية) على السواء ، إلا أن درجة الممارسة تختلف باختلاف نظم حماية المستثمر.
٣. أن الآليات الداخلية لحوكمة الشركات تلعب دورا ايجابيا في التقليل من ممارسة أنشطة إدارة الأرباح.
٤. حظيت علاقة لجنة المراجعة بالآليات الداخلية لحوكمة الشركات باهتمام كبير من جانب الباحثين في محاولة منهم لبيان ما يمكن للجان المراجعة أن تؤديه من دور بارز في دعم الرقابة الداخلية.
٥. أن دور لجان المراجعة يختلف في حوكمة الشركات من دولة لأخرى وذلك لاختلاف نظم حماية المستثمر.

6. جميع الدراسات التي تناولت دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في السعودية تلفت الانتباه إلى وجود ضعف في الدور المنتظر منها مما يجعلها في عين اعتبار الأجهزة الرقابية .
7. قلة الأبحاث العلمية والدراسات المتخصصة في المملكة العربية السعودية التي تناولت دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ضمن إطار دورها في تعزيز حوكمة الشركات وهذا ما يبرر أهمية الدراسة والجدوى من القيام بها.

ولذا فقد استهدف البحث الحالي استكمال مسيرة الجهود المبذولة من قبل الباحثين في التوصل إلى الدور الذي تؤدية لجان المراجعة في ضوء حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

١-٤ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر دور لجان المراجعة على ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المسجلة في السوق المالية السعودية وذلك في ضوء حوكمة الشركات، وانطلاقا من هذا الهدف الرئيسي ، يمكن تحديد الأهداف الفرعية التالية لهذا البحث في النقاط التالية:

1. دراسة الوضع الراهن لممارسة ادارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية للوقوف على درجة ممارسة إدارة الأرباح.
2. تحديد طبيعة دور لجان المراجعة وفق للوائح والأنظمة والإصدارات المهنية وكذلك في الواقع العملي السعودي.
3. دراسة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وخصائص مجلس الادارة وبين ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة السعودية .

١-٥ أهمية البحث:

يمكن تناول أهمية البحث من النواحي التالية:

أولا: أهمية البحث من الناحية الأكاديمية:

١) يعتبر موضوع حوكمة الشركات من المواضيع التي تصدرت اهتمامات البحث العلمي على المستوى الدولي ، حيث استحوذ موضوع الحوكمة على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والتنظيمية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية وخاصة بعد تزايد حالات الفشل والانهيار للعديد من الشركات العملاقة على المستوى العالمي . كما إن الدراسات البحثية اهتمت بدراسة مجالات تعزيز فعالية الآليات المختلفة للحوكمة وضرورة أن يتوافر لأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية القدر الكافي والملائم من الإفصاح المحاسبي الموثوق فيه وبما يساهم في تقليص حدة المشكلات المترتبة على عدم تماثل المعلومات .

٢) أن دراسة طبيعة ممارسات إدارة الأرباح تعتبر من أهم مجالات البحث المحاسبي التي حظيت باهتمام الباحثين والمنظمات المهنية في السنوات القليلة الماضية، نظرا لما خلفته هذه الظاهرة من آثار سلبية على مهنة المحاسبة والمراجعة.

ثانيا:أهمية البحث من الناحية العملية:

١) يكتسب موضوع حوكمة الشركات أهمية بالغة وخاصة بعد ما تعرضت له العديد من الشركات الكبيرة للانهيار وبالتالي سارعت الجهات التنظيمية والتشريعية والمهنية في الدول المتقدمة لإصدار القواعد واللوائح بهدف تعزيز فعالية التطبيق الجيد للحوكمة .

٢) يحتل موضوع ممارسات إدارة الأرباح أهمية بالغة من الناحية العملية ، نظرا لأن انهيار بعض الشركات الكبيرة

مثل شركة Enron وغيرها ، كانت نتيجة لممارسات إدارة الأرباح.

٣) ركزت أدلة وقواعد الحوكمة على بعض الإجراءات التي من شأنها أن تقوم المراجعة بمهامها بفعالية ، وتعزز من استقلالية لجان المراجعة وخاصة بعد تعرض هذه اللجان للعديد من الانتقادات ، ولذلك فإن الكشف عن ممارسات الإدارة الخاصة بإدارة الأرباح قد يعد مؤشرا مبكرا لاحتمال تعرض المنشأة لمشكلات مالية ، وبذلك يمكن تجنيب المستثمرين الكثير من الخسائر التي تحدث نتيجة الانهيار المفاجئ للشركات.

١-٦ فروض البحث:

لتحقيق أهداف البحث السابق ذكرها يقوم الباحث باختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى إدارة الأرباح.

الفرض الثاني: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة المراجعة ومستوى إدارة الأرباح.

الفرض الثالث: لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة ومستوى إدارة الأرباح.

الفرض الرابع : لا توجد علاقة ذات دلالةإحصائية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى إدارة الأرباح.

الفرض الخامس : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة ومستوى إدارة الأرباح .

الفرض السادس : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ومستوى إدارة الأرباح.

١-٧ منهج البحث :

يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في هذا البحث ، وذلك من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة إدارة الأرباح، وكذلك اللوائح والقواعد الصادرة بشأن حوكمة الشركات ، والنظريات العلمية لتحديد الخلفية النظرية لطبيعة الحوكمة ، والآليات الداخلية للحوكمة ، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت محددات الدور الحوكمي للجان المراجعة.

كما اتبع الباحث المنهج الاستنباطي في قياس إدارة الأرباح وبالتالي أثر الدور الحوكمي للجان المراجعة على ظاهرة إدارة الأرباح ، وذلك من خلال إجراء الاختبارات والتحليلات الإحصائية اللازمة لاختبار فروض البحث وبالتالي استخلاص النتائج الخاصة بالبحث.

وسيقوم الباحث باختبار فروض هذه الدراسة على عينة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية، وسيتعرض الباحث في الفصل الرابع من هذا البحث بشيء من التفصيل للأساليب الإحصائية المتبعة في اختبار فروض البحث .

١-٨ حدود البحث :

- يقتصر هذا البحث على التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية (تداول) بالمملكة العربية السعودية.
- تشتمل الدراسة على الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية دون غيرها من الشركات الأخرى .
- يقتصر هذا البحث على قياس دور لجان المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح لعدد (٩٦) شركة مساهمة سعودية تنتهي السنة المالية لها في ٢٠٠٩/١٢/٣١م ، موزعة على جميع القطاعات

باستثناء قطاعي البنوك والتأمين لطبيعة نشاطهما الخاصة ، وذلك باستخدام خصائص لجان المراجعة المتمثلة في حجم اللجان وعددمرات اجتماعاتها واستقلالية أعضائها دون التطرق الى باقي الخصائص الأخرى للجان المراجعة مثل الخبرة المالية وملكية الاعضاء للاسهم ونظم الحوافز ومدة الخدمة.

- نتائج هذا البحث محدودة بمجتمع وعينة الدراسة ، ومن المحتمل عدم انطباقها على شركات أخرى أو فترة زمنية محددة .

ويرى الباحث أن حدود البحث هذه لا تقلل من أهمية هذا البحث با عتبار أن النتائج التي سيتم التوصل إليها ربما تقدم للباحثين والجهات ذات العلاقة تصورا معقولا عن دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات في الشركات المساهمة السعودية .

١-٩ خطة البحث :

سيتم تقسيم هذا البحث بمشيئة الله إلى خمسة أقسام كالتالي :

المقدمة: الإطار العام للبحث:

يتناول الباحث في هذا الفصل إطارا عاما للبحث ، حيث يتناول الباحث مشكلة البحث ، وأهدافه، والأهمية العلمية والعملية للبحث ، وكذلك فروض البحث والمنهج العلمي للبحث، وأيضا الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث ، ثم يتناول الباحث حدود وخطة البحث .

الفصل الأول : أساليب ودوافع ممارسة إدارة الأرباح :

يتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم إدارة الأرباح وعلاقتها بالسياسات المحاسبية، كذلك يتم تناول الدوافع المختلفة لإدارة الأرباح ، و مداخل وأساليب ممارسة إدارة الأرباح ، ثم يتم تناول مؤشرات وقياس إدارة الأرباح.

الفصل الثاني: حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح:

يتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم وأهمية حوكمة الشركات وأثرها على ممارسة ادارة الأرباح ، ثم يتم تناول التطور التاريخي للحوكمة في المملكة العربية السعودية وفي بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، وبعض دول الإتحاد الأوروبي ، كما يتم تناول الإفصاح والشفافية في ظل متطلبات حوكمة الشركات.

الفصل الثالث : لجان المراجعة ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح:

يناقش هذا الفصل دور لجان المراجعة وفقا لمتطلبات قواعد الحوكمة ، وفي تخفيض مشكلات الوكالة وعدم تماثل المعلومات مع مناقشة معايير المراجعة المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح، ثم مناقشة محددات دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات، مثل : الاستقلالية، عدد الاجتماعات، وأثر هذه المحددات على إدارة الأرباح.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية:

في هذا الجانب من الدراسة يتم تناول عينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات ، وشرح للنماذج الإحصائية المستخدمة في قياس إدارة الأرباح (المستحقات الإختيارية كبديل عنها) ، ثم التحليل الإحصائي لهذه البيانات بغرض اختبار فروض البحث ، كما يتضمن هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وكذلك التوصيات التي يقترحها الباحث والمرتبطة بموضوع البحث .

الفصل الأول

أساليب ودوافع ممارسة إدارة الأرباح

٢-١ مفهوم إدارة الأرباح

٢-٢ مداخل إدارة الأرباح

٢-٣ دوافع إدارة الأرباح

٢-٤ أساليب إدارة الأرباح

٢-٥ مؤشرات إدارة الأرباح

٢-٦ قياس إدارة الأرباح

٢-١ مفهوم إدارة الأرباح:

إن من أكثر القضايا ذات الارتباط بغش التقارير المالية والتي نالت اهتمام الكثير من الباحثين هي قضية إدارة الأرباح. حيث ركزت كثير من البحوث على دراسة الممارسات التي تتخذها الإدارة للتلاعب في رقم الأرباح وكيفية اكتشافها وقدم الفكر المحاسبي في هذا المجال نماذج عديدة لاكتشاف إدارة الأرباح ، كما تناول الكثير من الباحثين دور لجان المراجعة في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح والتقرير عنها وبالرغم من تناول هذا المفهوم من قبل الباحثين إلا أنه يمكن القول بأنه ليس هناك تعريف عام وشامل لإدارة الأرباح في الفكر المحاسبي بحيث يستخدم على مدى واسع للتعبير عن وصف هذه الظاهرة أو جوانبها المختلفة .

ويقوم مفهوم وطبيعة إدارة الأرباح على نوعين رئيسيين من المقومات (Abdelghany,2005) :

الأول : يتحدد من خلال طبيعة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP وطبيعة أساس الاستحقاق ، التي تتيح للإدارة الاختيار بين أكثر من بديل لمعالجة نفس الصفقات والأحداث والقيام بالعديد من التقديرات .

الثاني : يتحدد من خلال موقع الإدارة في المنشأة وطبيعة دوافع الاختيار المحاسبي بشكل عام . ففي ضوء وجود مصالح خاصة للإدارة تتوقف على رقم الأرباح المحاسبية ، فإنها تدخل في عملية التقرير المالي للتقرير أن أرقام الربح تتفق مع معيار معين Benchmark قد يحدد من خلال الترتيبات التعاقدية أو للتأثير على أسعار الأسهم السوقية ، أو يكون محدد من خلال تنبؤات الأرباح.

وفي هذا الصدد قارن (Dechow and Skinner، 2000) بين تقبل الأكاديميين والممارسين والمنظمين لمفهوم إدارة الأرباح ووجدا أن الأكاديميين أقل تضجراً من إدارة الأرباح ويرجع ذلك إلى فهمهم للمشكلة والتي سببها الإيمان بالأسواق ذات الكفاءة وصعوبة نمذجة إدارة الأرباح. وتشير أدبيات المحاسبة إلى وجود مدرستين في الفكر المحاسبي تجاه إدارة الأرباح، حيث تدافع المدرسة الأولى في الفكر المحاسبي عن ممارسة إدارة الأرباح، وفي هذا السياق يشير (Schipper 1989) أن إدارة

الأرباح كامنة في نظام التقرير المالي ولا تُفقد الأرباح المحاسبية منفعتها، فعلى سبيل المثال إذا كانت عقود الإدارة مكتوبة بشكل يستبعد كل ما يستطيع أن يتلاعب به المدراء سوف يكون هناك إشارات معلوماتية قليلة جداً منبثقة في العقد (Schipper 1989).

ويجادل (Dye, 1988) بأن هناك محفزا إداريا لإدارة الأرباح يتمثل في رغبة مالكي الأسهم الحاليين في رفع قيمة أسهمهم إلى أقصى حد على حساب مالكي الأسهم المستقبليين بمعنى أن لديهم طلبا إيجابيا لإدارة الأرباح، أما (Scott 2003) فيعتقد بأن هناك جانبا جيدا لإدارة الأرباح حيث أنها من الممكن أن تكون أداة لنقل المعلومات الداخلية بالشركة إلى السوق وتمكين سعر السهم في السوق ليعكس بشكل جيد مستقبل الشركة، ويرى (Parfet، 2000) أن إدارة الأرباح نتاج منطقي وضروري للمرونة الموجودة في خيارات التقرير المالي وهي ليست بالضرورة ظاهرة سيئة وبالتالي إذا كان لدى المدراء مسؤولية لزيادة منفعة مالكي الأسهم، فمن المنطقي أن يختار المدراء جميع الخيارات الشرعية التي تساعدهم لتحقيق ذلك،، ويرى كل من (Jiraporn et al. 2008) أن إدارة الأرباح مفيدة وليست ضارة على الأقل كما تصفها وسائل الإعلام والعديد من الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح حيث سعت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين تكلفة الوكالة وإدارة الأرباح الانتهازية ووجدت أن هناك علاقة سلبية بين إدارة الأرباح وتكاليف الوكالة وعلاقة إيجابية بين إدارة الأرباح وقيمة أرباح الشركة.

وفي المقابل تعتقد المدرسة الثانية من الفكر المحاسبي أن إدارة الأرباح تشوه الحقائق وتُفقد التقارير المالية المصداقية وإمكانية الاعتماد عليها باحتوائها على بيانات مضللة، حيث يرى (Levitt, 1998) أن ممارسات إدارة الأرباح ليست جديدة على مهنة المحاسبة والمراجعة، وأن أي سلوك لإدارة الأرباح هو سلوك غير مقبول بغض النظر عن مبرراته، لذلك تنادي SEC بكشف وتعطيل ممارسات إدارة الأرباح، ويؤيد (Loomis, 1999) وجهة النظر هذه ويشير إلى أن إدارة الأرباح تجعل الحقائق غامضة بالنسبة للمستثمرين ومن هم خارج الشركة والتي من المفترض أن تكون معروفة لديهم تاركين هؤلاء المستثمرين في ظلمة حول قيمة العمل الاقتصادي الحقيقي للشركة.

ويـرى الباحـث إن إدارة الأربـاح تعتمـد علـى السـلوك الأخلاقـي لـلإدارة فـي استخدام ما هو متاح لها من مرونـة المعايير والسياسـات المحاسبية أو التحكم والتلاعب بالأنشـطة الاسـتثمارية والتشـغيلية، ويمكـن أن تكـون مفيـدة فـي توصـيل معلومـات أكثـر فعالية إلـى السـوق وتحقيـق النمـو الاقتصـادي للشـركة، أمـا إذا كـان الهـدف مـن ممارسـة إدارة الأربـاح هـو تحقيـق بعـض المنـافع الذاتيـة وتضـليل أصـحاب المصـالح عـن أداء الشركة الحقيقي فهي تعتبر إذاً سلوكا انتهازيا غير مقبول لما يترتب عليه من الإضـرار بمصالح الأطراف الأخرى وتهديد الثروات وسوء توزيعها.

وقد ورد في الأدب المحاسبي العديد من التعريفات لمفهوم إدارة الأربـاح والتـي استخدمت على نطاق واسع ومنها تعريـف (Merchant;1987) الـذي أوضـح أن إدارة الأرباح هي" تصرف مـن جانـب الإدارة يـؤثر علـى الـدخل المقـرر عنـه ولا يضـيف أي ميزة اقتصـادية صـحيحة للمنظمـة، وربمـا علـى المـدى الطويـل يكـون لـه تـأثير سـلبي"، وعــرف (Schipper,1989) مــن رؤيــة الأنشــطة المحاســبية Accounting activities view بأنـها" اتخـاذ خطـوات مدروسـة داخـل تقييـدات المبـادئ المحاسـبية المقبولـة عمومـا GAAP مـن أجـل إحـداث أو تحقيـق المسـتوى المطلـوب مـن الأربـاح المقـررة " ، كمـا أنـه وبشـكل مسـتقل عـن أي مفهـوم للأربـاح عرفـت إدارة الأربـاح مـن رؤيـة المعلومـات التـي تقدمها الأرقـام المحاسبية View of accounting numbers بأنهـا : "تـدخل ذو مغـزى فـي عمليـة التقريـر المـالي الخارجيـة ، بقصـد الحصـول علـى مكاسب خاصـة ، وليس بغرض تسهيل عملية التشغيل الحيادي لهذه التقـارير " وأضـاف بـأن الامتـداد الثـانوي لهـذا التعريـف يشـتمل الرغبـة الحقيقيـة لإدارة الأربـاح المنجـزة أو المحققة من خلال توقيت قرارات التمويل لتغيير الأربـاح المقـررة أو بعـض جزئياتهـا " (Shipper, 1989,92) .

أمـا (Healy and Wahlen,1999) فقد اقتـرح تعريفـا لإدارة الأربـاح مـن منظور واضعي المعايير (Standard Setters) للمسـاعدة علـى طبيعـة إدارة الأربـاح حيث عرفهـا بأنهـا: " تحـدث عنـدما تسـتخدم الإدارة أحكامهـا فـي عمليـة التقريـر المـالي وفـي هيكلـة الصـفقات مـن أجـل تغييـر التقـارير الماليـة إمـا لتضـليل بعـض أصـحاب المصـالح Stakeholders حـول الأداء الاقتصـادي الأساسـي للمنشـأة أو للتـأثير علـى النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية التي يقرر عنها".

وذكرت SEC بأن "إدارة الأرباح تتضمن الاستخدام التعسفي لأشكال متنوعة من أساليب التحايل لتحريف الأداء المالي الحقيقي للشركة بهدف إنجاز النتائج المرجوة"(SEC, Annual report 1999,P.84).

وأشار (Scott,2003,P.369) إلى أن إدارة الأرباح هي " الاختيار من قبل المدراء للسياسات المحاسبية وذلك لتحقيق بعض الأهداف الخاصة".

وعرف (Levit,1998) إدارة الأرباح بأنها " المنطقة الرمادية التي تكون فيها المحاسبة مشبوهة أو منحرفة (Perverted) و يتمكن المدراء من احتكار تخفيض الأسعار و بالتالي تكون تقارير الأرباح تعكس رغبات الإدارة أكثر من حقيقة الأداء المالي للشركة" (Levit,1998,N,P)

وأشار (Magrath and Weld,2002) نقلا عن (الرفاعي مبارك،٢٠٠٣) إلى أن إدارة الأرباح التعسفية Abusive والممارسات المخادعة والاحتيالية Fraudulent Practices تبدأ من خلال مزاولة الاشتغال في خطة أو تدبير إدارة الأرباح المصممة أو المعدة أساسا لتوازن وتمهيد Smooth الأرباح لمقابلة تنبؤات الأرباح المفروضة داخليا وخارجيا ولمقابلة توقعات المحللين الماليين. وأكد بأنه حتى لو لم تنتهك إدارة الأرباح القواعد المحاسبية صراحة إلا أنها تعتبر ممارسة أخلاقية مشبوهة فالمنظمات التي تدير أرباحها ترسل إشارة أو رسالة إلى موظفيها للوي أو انحناء حقيقة الممارسة المقبولة.

و قد قام (Ronen and Yaari,2008) بتلخيص التعريفات المختلفة لإدارة الأرباح وتصنيفها حيث أشار إلى أنها تقع ضمن ثلاث مناطق ، المنطقة البيضاء والمنطقة الرمادية و المنطقة السوداء. وذلك كالتالي:

- المنطقة البيضاء : إدارة الأرباح هي أخذ ميزة أو خاصية Advantage المرونة Flexibility في اختيار المعالجات المحاسبية لإشارة المدراء للمعلومات الخاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية.

- المنطقة الرمادية : إدارة الأرباح هي اختيار المعالجات المحاسبية التي إما أن تكون نفعية Opportunistic تعظيم الفائدة أو المنفعة للإدارة فقط Maximizing the utility of management only أو الفعالية الاقتصادية Economically efficient.
- المنطقة السوداء : إدارة الأرباح هي ممارسة استخدام الحيلة Tricks لتحريف أو تخفيض الشفافية في التقارير المالية.

فإدارة الأرباح التي تقع ضمن المنطقة البيضاء تعتبر مفيدة لأنها تؤدي إلى تعزيز الشفافية في التقارير المالية، وإدارة الأرباح التي تقع ضمن المنطقة السوداء تعتبر ضارة Pernicious حيث ترتبط بتحريفات Misrepresentation كلية أو على غش Fraud ،أما الرمادية فتتضمن التلاعب بالتقارير المالية ضمن حدود الالتزام بالخطوط العريضة للمعايير المحاسبية وبالتالي فهي إما أن تكون نفعية Opportunistic أو لتعزيز الفعالية.

ويرى الباحث أن إدارة الأرباح تمثل تدخل الإدارة في التقرير المالي بغرض التقرير عن أرقام الربح المحاسبي مغايرة عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة لتكون متوافقة مع أرقام مستهدفة أو لتحقيق منافع ذاتية معينة، أو للتأثير على أطراف أخرى.

فالإدارة ترغب في إظهار الأرباح في مستوى محدد أو البحث عن بعض أنماط التغيرات في معايير التقارير المالية التي تسمح لها بتعديل الأرقام بقدر معين والتي يمكن عملها أو تطبيقها لإنجاز الأهداف المرغوب تحقيقها أو للوفاء والاستجابة للتقديرات المستقبلية للمحللين الماليين. وقد يسأل سائل ماذا يحدث لو أن هناك إحكام للأرباح والمعايير المحاسبية وعدم وجود بدائل لكل سياسة محاسبية ؟ ويجيب الباحث بأن الادرة تلجأ إلى احداث تغييرات اقتصادية حقيقية في أنشطة الشركة الرئيسية كالانتاج والاستثمار والمبيعات مثل:

١- التخفيض الاختياري لمصروفات البحوث والتطوير .
٢- تخفيض أوزيادة أسعار البيع آخر العام للتأثير على ايراد المبيعات.
٣- التوسع في منح الائتمان للعملاء آخر العام لجذب المزيد من العملاء.
٤- زيادة حجم الانتاج من أجل تخفيض تكلفة البضاعة المباعة .

٥- تأجيل بعض الاستثمارات الهامة.

٦- توقيت بيع الاصول الثابتة ورسملة بعض المصروفات.

وتصنف إدارة الأرباح إلى تصنيفات متعددة تبعاً لشرعيتها، واتجاهها، ومن حيث مدى تأثيرها على التدفقات النقدية، ونية الإدارة من ممارستها، وقد أشارت دراسة (AL-Khabash et al. 2009) إلى تلك التصنيفات كما يلي:

١) من حيث شرعيتها:

أ- إدارة أرباح شرعية: وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية وأيضاً تكون موافقة للأنظمة والقوانين.

ب- إدارة أرباح غير شرعية: هي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو القوانين للوصول إلى أهداف الإدارة، وهذا النوع من إدارة الأرباح من الممكن اعتباره غشاً.

٢) من حيث اتجاهها:

أ- إدارة أرباح هابطة: وهي التي تهدف إلى تخفيض الدخل.

ب- إدارة أرباح صاعدة: وهي التي تهدف إلى زيادة الدخل.

٣) من حيث مدى تأثيرها على التدفق النقدي:

أ- إدارة أرباح اقتصادية: وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للشركة للتأثير على الدخل وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي.

ب- إدارة أرباح من خلال إدارة الاستحقاق: وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.

٤) من حيث نية الإدارة:

أ- إدارة أرباح معلوماتية: ويهدف مثل هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للشركة وتوقعاتها المستقبلية.

ب- إدارة أرباح فرصية أو انتهازية: وهذا النوع يكون الهدف منه التأثير على النتائج المالية من أجل تأكيد حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكاً انتهازياً.

٢-٢ مداخل إدارة الأرباح:

إن ممارسة إدارة الأرباح يمكن أن تتم من خلال أحد الأسلوبين التاليين وهما :(Aljifri,2007)

الأول : الاختيارات المحاسبية للاستحقاق ، مثل توقيت المصروفات، والاعتراف بالإيرادات .

الثاني **:** تغيير الأسلوب المحاسبي ، مثل تغيير طريقة الوارد أولا أو الصادر أولا FIFO إلى طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا LIFO لتقييم المخزون .

فالأسلوب الأول أسهل للاستخدام الأرخص Easier to use cheaper، وهو الأصعب على الاكتشاف من قبل المراجعين (Healy , 1985) ، أما الأسلوب الثاني فيعتبر مكلفا نسبيا ويمكن ملاحظته وهو أسهل على الاكتشاف من قبل المراجعين، وكلا الأسلوبين يمكن استخدامهما لتخفيض أو لزيادة الأرباح إذ هما غير مكلفين بدرجة كبيرة.

وفي هذا السياق أشار (Spohr, 2005 P12) إلى أن توقيت واختيار الأساليب المحاسبية يأخذ بعدين :

البعد الأول: يتحدد من خلال أن المدراء لديهم حرية التصرف في توقيت عرض الأحداث في السجلات المحاسبية مثل توقيت إعدام بعض الديون أو شطب الأصول التالفة .

البعد الثاني: يتحدد من خلال توقيت الصفقات والتي لها تأثير على تقرير الأرباح في نهاية السنة المالية، مثل نفقات البحث والتطوير أو نفقات الإعلانات بحيث تكون هذه النفقات مؤثرة على الأرباح في الفترة القادمة . وعليه فإن إدارة الأرباح يمكن أن تحدث من:

- أن المدراء يكون لديهم المرونة في اتخاذ القرارات التشغيلية أو الاختيار بين السياسات المحاسبية .
- أن المدراء يفتقدون القدرة على توصيل المعلومات الخاصة لمستخدمي القوائم المالية .

وقد قدم (Fields et al 2001,P.256) التعريف التالي للاختيار المحاسبي Accounting Choice:

" الاختيار المحاسبي هو أي قرار يتم اتخاذه غرضه الأساسي هو التأثير (سواء من حيث الشكل أو المضمون) على مخرجات النظام المحاسبي في طريق خاص ودقيق يشتمل ليس فقط على القوائم المالية المنشورة ، والمتوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP، بل أيضا على عوائد الضرائب والحفظ التنظيمي).

هذا التعريف يشتمل على النقاط التالية:

- ✓ اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي .
- ✓ اختبار هيكلة الإيجارات وطرق معالجتها.
- ✓ اختيار مستوى الإفصاح المؤثر Effecting the disclosure .
- ✓ اختبار توقيت تبني أو اتباع معيار محاسبي جديد.

وقد أشار (Fields et al ,2001) إلى أن سبب الاختيارات المحاسبية هو أن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP تتطلب استخدام الأحكام والتقديرات الشخصية عند إعداد التقارير المالية، مثل الأحكام المتعلقة بتقدير حسابات المدينين التي من المحتمل تحصيلها، الديون المشكوك في تحصيلها ، تقدير المخصصات التي يتم تخصيصها لأغراض معينة، والقرارات المتعلقة بالأوراق المالية من حيث التعامل فيها في السوق أو الاحتفاظ بها وغيرها من القرارات .

وتمارس الإدارة عملية الاختيار بين السياسات المحاسبية بشيء من الحذر خشية أن تؤدي في النهاية إلى نوع من الغش والخداع في القوائم المالية . لذلك من المهم التفرقة بين ممارسات الإدارة التي تؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية عن عمد، وبين تلك التي تمثل أحكام وتقديرات متعمدة أيضا ولكن في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ودون انتهاكها، والتي ينشا عنها ظاهرة التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية .

ومما سبق يرى الباحث أن الإدارة يمكنها استخدام ما يتيح لها من اختيارات من السياسات المحاسبية لتطويع الأرباح المحاسبية في خدمة غرض معين . وفي هذا السياق يرى (Largay, 2002) أن هذه الظاهرة تستند إلى ثلاث دعائم هي:

الأولى هي السياسات المحاسبية نفسها والتي تسمح في كثير من الأحيان بمعالجة عملية معينة بعدة طرق مختلفة، منها على سبيل المثال الإهلاك، تسوية بعض الإيرادات والمصروفات، تكوين المخصصات، معالجة نفقات البحث والتطوير، عمليات العملة الأجنبية، المحاسبة عن الاندماج، كل ذلك يسمح باستخدام سياسات محاسبية قد تكون أكثر أو اقل تحفظا وفقا لما تقتضيه المواقف .

أما الدعامة الثانية: فهي وجود كثير من العمليات لم تكتمل لها بعد معايير منظمة لها بشكل نهائي .

والدعامة الثالثة: هي افتراضات التفاؤل والتشاؤم في نظرة الإدارة المستقبلية عند المحاسبة عن عمليات معينة .

كل هذه الدعائم الثلاث في مجموعها من شأنها أن تفسر الدوافع نحو سعي الشركات للتلاعب في حساباتها دون الإخلال بالمعايير المحاسبية المنظمة، وهي ظاهرة موجودة في كل الدول .

وقد ميزت بعض الدراسات بين الاختيارات المحاسبية المرتبطة بالاحتيال Fraudulent وتلك التي تحتوي على الافراط Aggressive ولكنها معقولة أو مقبولة، والطرق التي من خلالها يمكن للمدراء ممارسة التحفظ المحاسبي.

ولعل النقطة الرئيسة هنا هي التمييز من حيث المفهوم بين ممارسة التحايل المحاسبي Fraudulent Accounting Practices وهدفه الواضح هو الخداع ، وبين ممارسة الأحكام والتقديرات التي تقع ضمن إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP والتي يمكن أن تتضمن إدارة الأرباح ، إنما يتوقف على الهدف الإداري من هذه الممارسة ، إلا أنه في كثير من الأحيان يبدو صعبا وجود الهدف أو الأهداف التي تميز إدارة الأرباح عن الممارسات الشرعية Legitimate Exercise للتحفظ المحاسبي (Dechow and Skinner,2000,P.239).

ويهدف التلاعب المحاسبي إلى إحداث تغيير في عنصرين أساسيين من عناصر انتقال الثروة وهما : ربحية السهم (Earnings per share (EPS ومعدل الديون إلى الحقوق الملكية Dept/Equity Ratio (Breton and Taffler,1995) . حيث يمكن إحداث تغيير في ربحية السهم EPS من خلال طريقتين: الأولى من خلال إضافة أو حذف بعض عناصر الإيرادات أو المصروفات (أي تعديل صافي الدخل). والطريقة الثانية من خلال عرض العنصر قبل أو بعد الربحية المستخدمة في حساب ربحية السهم (التلاعب بالتبويب Classificatory Manipulations) ، أما تحريف معدل الديون إلى حقوق الملكية فيمكن أن يحدث من خلال التضخيم الاصطناعي للربح Artificially Inflating The PrOfit للربح أو من خلال إخفاء بعض بنود التمويل خارج الميزانية (Stlowy and Bretom,2004,P.8) .

٢ -٣ دوافع ادارة الأرباح:

إن لكل ممارسة من ممارسات الحياة العملية، دوافع معينة تعمل كموجه لتحقيق بعض الأهداف المنشودة لتلك الممارسة .وهذا ينسحب تماما على ممارسة إدارة الأرباح، حيث تحدث هذه الممارسة عندما يكون لدى المديرين دوافع معينة لتحقيق أهداف مسبقة. وبناء على ما سبق، فإن الاعتراف بوجود ظاهرة إدارة الأرباح متفق عليه، ولكن هناك جدل حول الدوافع المتعلقة بهذه الظاهرة، والذي أدى بدوره إلى الخلط بين ما يمكن اعتباره دافعًا أو أداءا لممارسة ادارة الأرباح: هل هي دافع أم أداء لممارسة إدارة الأرباح؟ والمثال على ذلك الخيارات المحاسبية Accounting

الأرباح Choices (أبو عجيلة وحمدان ،٢٠٠٩) ويمكن استعراض بعض الدوافع فيما يلي:

١- الدوافع التعاقدية:

ترتبط الدوافع التعاقدية لإدارة الأرباح بالأرقام المحاسبية التي تحتويها عقود المنشأة، ويعتقد الباحث أن المنشأة ترتبط بنوعين من العقود لها علاقة بإدارة الأرباح وهما:

أولا **العقود الداخلية:** وهي التي تكون بين المنشأة ممثلة بمالكيها أو حملة أسهمها و بين الإدارة التنفيذية، ومن أبرز هذه العقود عقود المكافآت Bonus و تعويضات الإدارة Compensation .

ثانيا **العقود الخارجية:** وهي التي تكون بين المنشأة و أطراف خارجية ، مثل عقود الدين Debt Covenants.

و ترتبط الدوافع التعاقدية لإدارة الأرباح بالتفسيرات التي قدمها التنظير الايجابي في المحاسبة للاختيار المحاسبي بشكل عام ، التي تجلت من خلال فروض نظرية المحاسبة الايجابية Positive Accounting Theory التي قدمها (Watts and Zimmerman,1983) حيث حدد ثلاثة فروض لوصف دوافع الوكالة لإدارة الأرباح Manage Earning.

وهذه الفروض هي:

الأول: فرض خطة العلاوة Bonus plan hypothesis: مع بقاء العوامل الأخرى كما هي فإن مدراء المنشأة المرتبطين بخطط العلاوات يكونون أكثر احتمالا لاختيار الإجراءات المحاسبية Accounting Procedures التي تؤدي إلى انتقال Shift الأرباح المقررة من الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية.

الثاني : فرض الدين إلى الملكية Debt / Equity hypothesis: مع بقاء العوامل الأخرى كما هي فإن معدل أو نسبة الديون إلى الملكية يؤدي إلى وجود احتمال أكبر

لجعل المدراء يختارون الإجراءات المحاسبية التي تساعد على انتقال الأرباح المقررة من المستقبلة إلى الفترة الحالية.

الثالث: فرض الحجم Size hypotehesis مع بقاء العوامل الأخرى كما هي، فإن المنشآت الأكبر حجما تكون أكثر احتمالا لجعل المدراء يختارون الإجراءات المحاسبية التي تؤجل الأرباح المقررة من الفترة الحالية إلى الفترات المستقبلية. ويرى الباحث أن حجم الشركة يلعب دورا هاما في التحكم في سلوك الإدارة، حيث إن الشركات كبيرة الحجم والتي تستحوذ على حصة سوقية كبيرة تكون محط انظار الحكومات والمحللين لما لها دور كبير في دفع عجلة التنمية واعتماد الاقتصاد عليها، حيث كلما كبر حجم الشركة كلما كانت معرضة للتكاليف السياسية لذلك تلجأ إدارة هذه الشركات إلى تفادي هذه التكاليف والمدفوعات الضريبية عن طريق ممارسة إدارة الأرباح.

وقد عرفت (Jensen and Meckling, 1976,P. 308) علاقة الوكالة بأنها "عقد يرتبط Engage وفقا له شخص أو أكثر (الموكل أو الأصل Principal) مع شخص آخر (الوكيل Agent) لأداء خدمة ما لمصلحته، يتضمن تفويض Delegating بعض صلاحيات اتخاذ القرار للوكيل"

وهذا الإطار ينظر إلى المنشأة على أنها سلسلة Nexus من العقود بين أطراف متعددة ذات صلة بالمنشأة، تتصرف بشكل رشيد وعقلاني Rational لتعظيم منافعها الخاصة. ويتحدد دور المحاسبة المهم في هذا الإطار ، من خلال دورها في كتابة العقود والإشراف عليها، وبالتالي تقليل تكاليف الوكالة التي حددها (Jensen and Meckling, 1976) بثلاثة عناصر:

أ- تكاليف الإشراف التي يتحملها الموكل Principal للرقابة على تصرفات وسلوك الوكيل، مثل تكاليف قياس وملاحظة ووضع سياسات التعويض.
ب- تكاليف الالتزام التي يتحملها الوكيل Agent لضمان أنه لن يقوم بالأفعال التي تضر بمصالح الموكلين.
ت- الخسائر المتبقية Residual Loss نتيجة اختلاف الأفعال التي كان سيتخذها الوكلاء لأنفسهم لو كانوا ملاكا عن ما يتخذونه وهم وكلاء.

ومن أبرز العقود التي تستخدم فيها أرقام الربح المحاسبي: عقود مكافآت Bonus وتعويضات الإدارة Compensations وعقود الدين Debt Covenant، وبالتالي فإن الإدارة ستختار الطرق والسياسات المحاسبية التي تزيد من أرباح الفترة الحالية، بشكل يتفق مع الأرباح المحددة في عقود مكافآتها وتعويضاتها، بمعنى آخر إن هذه العقود تعطي للمدراء دافعا قويا لممارسة إدارة الأرباح (Spohr, 2005; P.27).

وفي هذا السياق أشار (Xie et al, 2003, P.296) إلى أنه عندما تكون الحوافز الإدارية مرتبطة بالأداء المالي للشركة، فإن المدراء تكون لديهم منفعة ذاتية لإعطاء مظهر لأداء أفضل من خلال إدارة الأرباح. ومن ناحية ثانية، هناك نوع آخر من العقود لها أهمية بالغة وترتبط بالدوافع التعاقدية لإدارة الأرباح، وهي عقود واتفاقيات الدين والتي تستخدم فيها أرقام الربح المحاسبي، حيث يمكن أن يؤدي اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية إلى تحويل للثروة من أصحاب الدين إلى حملة الأسهم أو الملاك. ولذلك تتضمن عقود الدين عقودا يفرضها أصحاب الدين حتى لا يتم تحويل للثروة ضد مصالحهم الخاصة، كأن تشترط هذه العقود تحديد الحد الأدنى لمستوى رأس المال العامل Level of working capital أو تحديد حجم الأصول الثابتة، أو اشتراط بعض القيود على توزيعات الأرباح، أو مقدار الحد الأدنى من الأرباح (Defond and Jiambalvo, 1994)

ومن خلال ما سبق، يرى الباحث أن الدوافع التعاقدية لإدارة الأرباح، تتضمن اختيار الإدارة للمستحقات الإختيارية، التي تزيد من أرباح الفترة الحالية بشكل يجعلها تقرر عن أرقام للربح المحاسبي تتسق مع الأرقام المحددة في عقود مكافآتها، أو مع قيود عقود الدين.

٢- دوافع سوق المال :

ترتبط العديد من دوافع الأرباح بسوق الأوراق المالية، وخاصة الأسعار السوقية لأسهم المنشأة، فتتدخل إدارة الأرباح للتقرير عن أرقام للربح المحاسبي تتفق مع تنبؤات الأرقام المنشورة من قبل المحللين الماليين في السوق، أو لرفع أسعار الأسهم عندما تحدد تعويضاتها بناء على هذه الأسعار في تاريخ محدد ، كما في حالة حق اختيار

الأسـهم، أو لزيـادة الأسـعار السـوقية فـي حالـة العـروض الأوليـة للأسـهم، ويسـتعرض الباحث فيما يلي البنود المتعلقة بدوافع سوق المال :

١-٢ تنبؤات الأرباح:

يسعى المديرون إلى تطويع الأرباح المحاسبية بما يتفق مع التوقعات المالية التي تقدم من قبل المحللين الماليين Analysts Forecasts. وتعتمد الفكرة الأساسية لذلك، على أنه إذا لم تقرر الإدارة عن أرباح تتسق مع التنبؤات ، فإنها قد توجه آثارا سلبية قد تكون تكاليفها أكبر إذا كانت الأرباح المقرر عنها أقل مما هو متنبأ به (Dutta and Gigler, 2002) .وفي هذا السياق أشار مدير هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية SEC بقوله:

"طالما أن مشكلة إدارة الأربـاح ليست جديدة، فـإن بروزهـا فـي السـوق لا يبـرر للشركات أن تخفف في تقديراتها" هذا مثال أو نموذج يمكن أن ينشأ: فالشركات تحاول أن تقابل التقديرات المستقبلية لأرباح سوق المال لكي تنمو رسملة السوق وتزيد قيمة حق اختيار الأسهم" (Levitt, P, N, 1998) هذه الفرضية على مجموعة من مديري البنوك التجارية، ووجد أنهم يستخدمون المستحقات الإختيارية Discretionary Accruals للتوافق مع توقعات السوق، وتوصل إلى نتائج مؤداها أن اعتماد هؤلاء المديرين ينصب بقدر كبير على استخدام احتياطي خسائر القروض البنكية لتطويع الأربـاح المحاسبية بمـا يتفق مـع عموم الـرأي لـدى المحللين المـاليين حـول تنبـؤاتهم للأرباح.

كما توصلت دراسة (Ortega and Grant, 2003) إلى أن المديرين يسعون إلى تقديم نتائج متقاربة مع توقعاتهم للحفاظ على مصداقيتهم من ناحية أخرى. وأيضا لتجنب حدوث انخفاض كبير في الأسعار السوقية للأسهم، كرد فعل سلبي من قبل السوق.

٢-٢ حق اختيار الأسهم:

تتكون أجور الإدارة التنفيذية في أغلب المنشآت من العناصر الرئيسية التالية: أولا: المرتبات الثابتة، وثانيا: المكافآت المرتبطة بالأداء، وثالثا: الأجور المرتبطة بالملكية، وهي غالبا ما تقدم في صورة أسهم مقيدة أو منح حق الاختيار Option Grant، فالمرتبات تعتبر مستقلة عن أداء المنشأة، بينما المكافآت Bonus غالبا ما تكون مقيدة أو مشروطة بالمحاسبة على أساس مقاييس الأداء. أما قيمة الأجور المرتبطة بالملكية فتكون تابعة لأداء السهم، ولهذا السبب فقد أيد (Jensen and Murphy, 1990) المكافآت على أساس الملكية لأنها وسيلة تحفز المدراء على تعظيم قيمة المنشأة.وتشير بعض الدراسات (Bushman and Smith,2001) إلى أن التعويض النقدي أصبح مكونا أقل أهمية في مسألة الدفع مقابل الأداء لكبار المدراء التنفيذيين، فقد أصبحت التعويضات المقدمة للمدراء التنفيذيين يغلب عليها الأسهم من خلال ما يعرف حق الاختيار (Stock Option).

ورغم أن خطط المكافآت النقدية المعتادة (المرتب والحوافز النقدية) تمثل جزءا هاما من أي برنامج للمكافآت، فإنها ذات نظرة قصيرة الأجل، وتعترف العديد من المنشآت بأن هناك حاجة لخطة مكافآت طويلة علاوة على الجزء النقدي، حيث تحاول خطط المكافآت طويلة الأجل أن تنمي لديها ولاء قويا نحو المنشأة. ومن الوسائل الفعالة لتحقيق هذا الهدف أن يحصل المدير على جزء من ناتج عمله، بمعنى أن يحصل على حصة في ملكية الشركة بناء على تغيرات بعض المقاييس طويلة الأجل مثل الزيادات في ربح السهم أو الإيرادات أو سعر السهم أو لحظة في السوق. وتأخذ هذه الخطط والتي يطلق عليها عادة خطط حقوق الاختيار في الأسهم Sock Option Plans العديد من الأشكال المختلفة، ولكنها بالدرجة الأولى تقدم للمديرين الفرصة في الحصول على أسهم أو نقدية في المستقبل إذا كان أداء الشركة (مقاسا بالأسلوب المحدد) مرضيا. وقد أشار (Cheng and Warfield, 2005 P.442) إلى أن المدراء الذين يمارسون خيارات الأسهم، تكون لديهم دوافع لممارسة إدارة الأرباح إذا توفر شرطان:

- إذا كانت السوق المالية تثق بالأرباح التي تقررها المنشأة، ويتكون اعتقاد عن الأرباح المستقبلية، بحيث تستطيع إدارة الأرباح التأثير على سعر السهم.

- أن المدراء يستطيعون الحصول على بعض الامتيازات من ارتفاع سعر الأسهم.

٣-٢ عروض حقوق الملكية (الاكتتاب العام) :

تشكل عروض الملكية الأولية أو العامة والتي تطرح للاكتتاب العام Initial Public Offering (IPO's) دافعا لممارسة إدارة الأرباح، حيث تهدف الإدارة إلى التأثير على سعر السهم في السوق عند حدوث عروض الأسهم، من أجل رفع الأسعار السوقية لهذه الأسهم.

ولا شك أن عروض الملكية الأولية تعطي أو تقدم وضعا قويا Powerful Setting لتحقيق العلاقة بين إدارة الأرباح وتأسيس المنشأة Firm Fundamental وذلك لبعض الأسباب (Li, et al, 2006):

- إن اتجاه إدارة الأرباح يكون واضحا في عملية عروض الملكية الأولية IPO Process، فمنشآت عروض الملكية العامة لديها حوافز أو دوافع ترتبط بأنشطة زيادة الدخل لضمان إكتمال جميع الإصدارات Issues المكتتب فيها Subscribed، وأنها مسعرة بصورة تسمح بتحقيق عائدات كافية.
- إن مجلس المبادئ المحاسبية Accouting Principles Board في نشرته رقم ٢٠ يسمح لمنشآت العروض العامة الأولية بتغيير المبادئ المحاسبية في نشرة اكتتابها Prospenctus طالما أن القوائم المالية للسنة الماضية سيتم إعادتها Restated وهذا يعطي فرصة لوجود ممارسة إدارة الأرباح.
- وقد أشار (Galai, et al, 2003 P.7) إلى أن عروض الملكية الأولية تعطي دافعا لممارسة إدارة الأرباح من خلال إعطاء صورة غير حقيقية عن الوضع المالي للشركة Window Dressing وذلك لجذب والحصول على أفضل التقييمات، ولذلك فإن هناك اعتقادا واسعا لدى الباحثين بأن عروض الملكية الأولية أو العامة تعتبر أرضا خصبة لممارسة إدارة الأرباح، وهذا الاعتقاد مبني على فكرة أن إدارة الأرباح تتطلب وجود أمرين هما:

"الفرص المناسبة Opportunity "، والدوافع "Motive" وكلاهما يحتمل وجودهما بقوة عند تقديم عروض الملكية الأولية.

فالفرصة المناسبة تكون موجودة بسبب الدرجة العالية من عدم تماثل المعلومات بين المدراء، والمستثمرين الجدد في الأوراق المالية للمنشأة، كما إن الحافز أو الدافع لممارسة إدارة الأرباح يكون موجودا لسببين هما: (Armstong and Foster, 2008)

الأول: أن المدراء عموما لديهم جزء كبير من ثروتهم مركزة في ملكية المنشأة وذلك في توقيت تقديم عروض الملكية، وللمرة الأولى يقومون بالمتاجرة في حصتهم من التعويضات وبشكل علني .

الثاني: أن مدراء الشركة يتم تقييم تعويضاتهم على أساس سعر سهم المنشأة.

٤-٢ الرغبة في تمديد العقود الإدارية :

إن إدارة الأرباح تحدث في كثير من الأحيان قرب توقيت تغيير الإدارة، فالمدير التنفيذي في حاجة إلى مؤشرات أداء تزيد من الأرباح المقررة لكي يوقف أو يؤجل عملية تغييره أو إنهاء عقد عمله، ومن ناحية أخرى يحاول المدير الجديد تحويل عناصر الدخل إلى السنوات القادمة (المستقبلة) مع اقتراب التوقيت الذي يكون فيه أداء هذا المدير خاضعا للتقييم، ومسئوليته عن انخفاض الربح الذي كان في بداية تعاقده وأن ذلك من مسؤوليات المدير السابق (Abdelghany, 2005). ويرى الباحث أن الرغبة في تمديد العقود الإدارية تنصب في المنافع غير المالية من ممارسة إدارة الأرباح، لأن الإدارة ذات الأداء المتواضع تسعى إلى تضخيم الأرباح بغرض الحفاظ على الوضع الوظيفي وتجنب الإقالة.

٢-٤ أساليب إدارة الأرباح:

تتنوع الأساليب التي تستخدمها الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح بين تلك القرارات التي تعتمد بشكل كامل على المرونة التي تتيحها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP، والممارسات التي تذهب الى ما بعد تلك المبادئ ، والتي يمكن أن تتحول إلى إدارة الأرباح السيئة Abusive earnings management والتي يمكن

أن يكون أساسا للغش Fraud،(Ortega and Grant ,2003p4)، وفي ما بين أقصى حدود الأحكام Extreme are Judgments التي تتجاوز حدود المبادئ المحاسبية GAAP ما ينتج عنه تضليل النتائج المالية Misleading financial results ومثل هذا التحكم يمكن أن يشار إليها بالمحاسبة المفرطة Aggressive Accounting.

ولممارسة أساليب إدارة الأرباح يجب أن تتوفر الظروف التالية (Parfet, 2000):

١) الفصل بين الملكية والإدارة.
٢) وجود علاقة بين ما يتم تحقيقه من أرباح وبين منفعة المعهود لهم بالإدارة.
٣) حرية الإدارة في الاختيار ما بين البدائل والطرق المحاسبية المختلفة.
٤) أن يكون للإدارة السلطة التي تمكنها من اتخاذ القرارات الإدارية.

ويبين (Copeland, 1968) أن هناك خصائص يجب أن يتصف بها الأسلوب المستخدم في عملية التمهيد وهي:

١- الثبات في استخدام هذا الأسلوب من فترة لأخرى.
٢- أن يكون في حدود ما تسمح به المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
٣- عدم إجراء الشركة لعمليات حقيقية وفعلية مع أطراف خارجية.
٤- أن لا يؤثر الأسلوب المستخدم على تحمل الشركة لأعباء مستقبلية نتيجة تحقيق الهدف المرغوب من اتباعه.
٥- أن يحقق الأسلوب الهدف الذي استخدم من أجله.

وقد لخص (أبوعجيلة وحمدان ،٢٠٠٩ص ٨-٩) التقنيات والأساليب الشائعة لإدارة الأرباح فيما يلي :

١- محاسبة الاستحواذ Acquisition Accounting :

تم تعديل المعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولا عاما Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) في يونيو 2001 ، بحيث

ألزمت الشركات باستخدام طريقة الشرا ء Purchase Method كطريقة وحيدة في محاسبة الاستحواذ، وتم إلغاء طريقة المصالح المشتركة Pooling Of interests.

٢- سوء استخدام الأهمية النسبية:

لقد عرفت الأهمية النسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) على النحو التالي :"هي مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية، في ضوء الظروف المحيطة، الذي يمكن أن يؤدى إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الإغفال أو التحريف ".

٣- ممارسات الاعتراف بالإيراد:

تخضع هذه الممارسات أيضا وبشكل كبير لحكم الإدارة، حيث أنه من الصعوبة بمكان على البائع التقرير عن توقيت اكتساب الإيراد، خاصة إذا كان على البائع أداء التزامات مؤجلة، أو عندما يحتفظ المشترى بحق إعادة البضاعة. الأمر الذي دفع بالعديد من المراقبين لمجتمع الأعمال إلى الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي الثابت في العقد الماضي (عقدالتسعينيات) دفع بالشركات وبشكل تدريجي إلى تبنى سياسات غير متحفظة بشأن الاعتراف بالإيراد.

٤- التلاعب بالدفاتر Cooking The Books:

تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما، مستخدمة العديد من الأساليب، وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة، أو ضمان معدل معين من المكافآت. وفيما يلي بعض الأساليب التي يمكن للشركات استخدامها من أجل التلاعب بحساباتها، وتوليد أرباح (قد تكون وهمية أحيانا):

❖ تعجيل الإيرادات.

هناك طريقتان لتعجيل الإيراد هما:

١- حجز مبلغ معين بوصفه مبيعات جارية، عندما يكون تقديم الخدمات يمتد لأكثر من سنة، أي تسجيل الدفعة الكاملة من المبيعات في نفس الفترة التي تم استلامها فيها، مع أنها تخص أكثر من سنة مالية.

٢-أما الطريقة الأخرى فتعرف باسم Channel Stuffing حيث يرسل البائع هنا شحنة كبيرة للموزع في نهاية الربع الأخير من السنة، ويقيدها في خانة المبيعات بالرغم من أنها ليست مبيعات فعلية.

❖ تأجيل المصروفات.

حيث تقوم بعض الشركات برسملة مصاريف تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من السنوات القادمة، بدلا من استنزالها من دخل السنة التي حدثت فيها.

❖ المصاريف غير المتكررة.

حيث يتم إدراج هذه المصاريف من ضمن بنود المصاريف العادية أو المتكررة، والذي يؤدى بدوره إلى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية.

❖ إيرادات أو مصروفات وهمية.

تقوم بعض الشركات بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية وذلك لغرض تضخيم الأرباح، أو لتقليل الخسائر، وربما لأسباب ضريبية معينة.

❖ خطط التقاعد.

يمكن للشركات التي تعمل داخل الأسواق التي ترتفع فيها الأسعار Bull Market، أن تحسن من إيراداتها عن طريق خفض مصاريف التقاعد، وخاصة إذا كانت الاستثمارات في الخطة تنمو بسرعة أكبر من توقعات الشركة.

❖ بنود خارج جدول الميزانية.

تقوم بعض الشركات الأم بإدراج التزامات أو مصاريف معينة، في حسابات بعض فروعها، وذلك من أجل إخفائها عن بعض الأطراف ذوى العلاقة، باعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة.

- ❖ الإيجارات المصطنعة.

يمكن استخدام الإيجار المصطنع لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية، حيث يتم إبرام عقد إيجارطويل الأجل، تدفع بموجبه الشركة مصاريف إيجار ثابتة سنويا، وبالتالي تتخلص الشركة من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى، مستخدمة مصاريف الإيجار كبديل عنه.

٥- Cookie Jar

تتميز المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق بالاعتماد على الكثير من التقديرات المحاسبية والتي يجب أن تحسب وتسجل بناء على أحداث أو صفقات في السنة المالية الجارية وتترتب عليها التزامات سوف يتم دفعها مستقبلا وتتطلب تقديرا من الإدارة، إلاأنه لا يمكن معرفة الأحداث المستقبلية على وجه الدقة واليقين في وقت التقدير فهناك شك في الغالب يحيط بعملية التقدير، وبعبارة أخرى ليس هناك تقدير صحيح وإنما هناك مجال لعدة تقديرات ممكنة، ومن هنا فعلى الإدارة أن تختار تقديرًا واحدًا، وأن عملية الاختيار هذه تهيئ الفرصة لإدارة الأرباح . بحيث أنه عندما تختارالإدارة تقديرًا في حده الأعلى لتقدير المصروفات المقبولة والممكنة، تكون النتيجة تسجيل مصروف أكبر في الفترة الحالية مما لو اختارت الحد الأدنى للتقدير، وبالتالي يكون من الممكن تسجيل مصروفات أقل في الفترة التالية وبهذا تخلق الإدارة ما يعرف ب"Cookie Jar Reserve "يمكن استخدامها لاحقًا لتعزيز الإيرادات.

ومن الأساليب المستخدمة في هذا المجال تكوين الاحتياطيات والمخصصات مثل تقدير مخصص الديون المشكوك فيها وتقدير تكاليف الكفالة ومخصصات المعاش التقاعدي وتقدير نسبة الإنجاز في العقود طويلة الأجل. وكذلك أسلوب تخفيض الدخل إلى مستوى أقل مما هو عليه أو تحويل الدخل المنخفض إلى خسائر.

٦- تنظيف القوائم المالية Big Bath:

تظهر هذه الممارسة عندما تتوقع الشركة ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الانخراط في تغييرات هيكلية، والتي قد تمتد إلى عدة سنوات، بدلا عن الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، حيث ينتج عن ذلك تخفيض للدخل بإجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة وهو ما يسمى Big Bath والنتيجة من ذلك تعزيز دخل السنوات التالية . أما بخصوص الدافع من وراء ممارسة Big Bath فهو الاعتقاد بأن المستثمرين سوف يتسامحون مع الشركة التي أعلنت أرباحا سيئة في سنة ممارسة Big Bath في حال ما إذا تبعها تحسن فعلي في السنوات اللاحقة ، وقد يكون للحصول على مكافأة في الفترة التالية خاصة عندما يقل مستوى الدخل الفعلي بدرجة كبيرة عن الحد الأدنى للحوافز(Levitt, 1998).

وتشير دراسة (Noronha and Zeng, 2008) إلى أن هناك العديد من أساليب إدارة الأرباح التي استخدمتها الشركات الصينية وتشمل:

١. تعديل حسابات المدينيين ومخصص الديون المعدومة (زيادة أو تخفيض مصروف المخصص).
٢. المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التخلص من الأصول (مثل تمديد أو تقليص فترة التخلص).
٣. أعمال التشييد الجارية (مثل التأجيل أو الإنهاء في الوقت المحدد).
٤. التغيير في طرق الإهلاك (مثل التغيير من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص).
٥. تعديل المكاسب والإيرادات الأخرى (مثل الإيجار وبيع الممتلكات).
٦. تعديل عمليات الاستثمار (مثل طريقة التكلفة وطريقة الملكية).
٧. العمليات مع أطراف ذوي علاقة (مثل الشراء والبيع والتحويل).
٨. إيرادات التشغيل (مثل إعادة الشراء، تأجيل أو تقديم وقت الاعتراف).
٩. الإيراد من الإعانات الحكومية.
١٠. تعديل المصروفات الإدارية (مثل مصروفات الضيافة، والرواتب الإدارية).
١١. تعديل مصروفات الترويج ومصروفات الإعلانات.

أما أساليب إدارة الارباح المستخدمة في بيئة الأعمال السعودية فقد توصلت دراسة حديثة (Habbash and Alghamdi,2013 P. 98) إلى أن هناك سبعة أساليب رئيسية يمارسها المديرين السعوديين للتلاعب بالأرباح لغرض تضليل مستخدمي القوائم المالية وهي: التلاعب بالمخزون، التلاعب في مبلغ المدينون، التلاعب في الاستهلاك، التلاعب في المصروفات، التلاعب في مبيعات الأصول، التلاعب باستخدام المعاملات الداخلية، ورسملة بعض النفقات.

ويرى الباحث مما سبق أن أساليب ادارة الأرباح قد تختلف من بلد إلى آخر ، ومن منشأة إلى أخرى بحسب الظروف المحيطة وتوفر الفرص المناسبة لممارسة إدارة الأرباح.

٢-٥ مؤشرات إدارة الأرباح:

توصل (البارودي، 2002) إلى أن هناك طريقتين للكشف عن ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح:

الطريقة الأولى: الإتصال بالإدارة والمحاسب القانوني وإجراء المقابلات الشخصية معهم وطرح الاستفسارات وتدوين الملاحظات التي من خلالها يمكن الوصول إلى معرفة مدى ممارسة الإدارة لهذا السلوكيات.

الطريقة الثانية: فحص التقارير المالية للشركات موضع الدراسة وتحليل البيانات التي تتضمنها تلك التقارير في محاولة التوصل إلى نتائج تفيد وجود مثل هذا السلوك من خلال تأثيره على الأرقام الواردة في التقارير المالية التي خضعت للتحليل من قبل الباحثين بعدة طرق.

إن الطريقة الأولى والتي تعتمد على آراء المدراء ربما لا تعطي نتائج عن تلك الممارسات لأن الإدارة تسعى دائماً إلى إخفاء مثل هذه الحقائق، فهي تخفي تلك الممارسات في التقارير المالية، فكيف إذا كان في صيغة أسئلة مباشرة صريحة، أما النتائج التي يتم الوصول إليها عن طريق المحاسبين القانونيين فقد لا تعد دقيقة، وذلك لعدة أسباب منها أن المحاسب القانوني قد لا يستطيع كشف مثل تلك الممارسات، وكذلك تحتم عليه قواعد السلوك المهني التي يخضع لها المحاسبون القانونيون عدم إفشاء

أسرار العملاء للغيرمن صميم عمله، وأخيراً قد يكون المحاسب القانوني متواطئا مع الإدارة. أما الطريقة الثانية فتعتبر من أدق الطرق المتاحة للباحثين في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح لخضوعها إلى فحص نتائج فعلية وعدم اللجوء إلى الآراء وقوائم الاستقصاء لكونها تخضع لما يريد أن يظهره المجيب.

ويناقش (Magrath and Weld,2002) بعض الأمور التي تمثل مؤشرات على التلاعب في رقم الأرباح ويؤدي فحصها بدقة إلى إكتشاف ممارسة إدارة الأرباح فيما يلي:

١- التدفقات النقدية غير المرتبطة بالأرباح:

يعتبر الاعتراف الخاطئ للايرادات Improper revenue recognition دون الربط بين التدفقات النقدية من عمليات التشغيل والأرباح واحدة من أكثر التحذيرات التي تشير إلى أن المنشأة تقوم بممارسة إدارة الأرباح، فإذا تم الاعتراف بالايراد كما يجب ، فإن التدفقات النقدية تكون قريبة من الايراد المعترف به وبالتالي مع الأرباح. فمع استمرار النشاط تكتمل الدورة التجارية وتصبح النقدية متاحة لاعادة الاستثمار عندما يقوم المدينون بالسداد في الوقت المحدد ، وأما إذا كانت التدفقات النقدية أقل من الايراد بشكل كبير فإن ذلك يعد مؤشرا على أن الشركة قامت بتضخيم الإيرادات عن طريق تسجيل مبيعات لا تخص الفترة، أو تسجيل مبيعات آجلة لعملاء غير معروفين أو تسجيل مبيعات وهمية .

٢- أرصدة المدينين غير مرتبطة بالايرادات :

إن ارتفاع رقم المدينين بشكل سريع وكبير عن الايرادات قد يكون مؤشرا على أن العملاء يواجهون مشاكل مالية، وقد يكون أيضا مؤشرا على أن الشركة تطبق ممارسات محاسبية للتأثير على رقم الأرباح عن طريق تسجيل مبيعات وهمية أو تضخيم الإيرادات مقابل تضخيم المدينين بأي طريقة أخرى .

٣- مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها لا تتفق مع حسابات المدينين :

إن الزيادة في رقم المدينين التي لا يقابلها زيادة في المخصصات قد يكون دليلا على أن الادارة تدرك أنها أثبتت لإيرادات قبل موعد استحقاقها. وقد يكون أيضا مؤشرا على أن الادارة تتعمد تخفيض المخصصات المعدة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها أو الايرادات الوهمية المسجلة .

٤- الإحتياطيات غير المرتبطة بعناصر الميزانية :

يتم تكوين الاحتياطيات قبل أن تكون الظروف التي تطلبت تكوينها معروفة بالتأكيد، لذلك فإن تكوينها يتدخل فيه الحكم الشخصي بشكل كبير، ويكون للإدارة العليا بما لديها من معرفة بظروف العملاء والشركة والصناعة ككل القرار بتحديد قيمة تلك الاحتياطيات، الأمر الذي يتطلب الفحص الدقيق لكل الملاحظات الخاصة بالاحتياطيات التي تقدمها الادارة، وكذلك أي أمور أخرى ترتبط بها لكي يمكن تحديد ما إذا كان التغير في حسابات الاحتياطيات يرتبط بأداء الشركة، أم أن الغرض منه التلاعب في رقم الأرباح.

٥- اتفاق رقم الأرباح تماما مع تنبؤات المحللين الماليين :

بالرغم من أن هناك شركات تحقق مستوى الأرباح التي تتفق مع توقعات المحللين الماليين بطريقة مشروعة ودون التلاعب في رقم الأرباح، إلا أن هناك بعض الشركات الأخرى التي يمكن أن تواجه ظروفا تجعلها تعجز عن تحقيق أرباح تتفق مع توقعات المحللين الماليين ، ولذلك تلجأ إلى التلاعب في رقم الأرباح لكي يتفق مع هذه التوقعات، لذلك يجب فحص الممارسات المحاسبية التي اتبعتها الشركات في تحقيق مستوى الأرباح بما يتفق مع تنبؤات المحللين الماليين .

٢-٦ قياس إدارة الأرباح:

على الرغم من الصعوبة التي تكتنف عملية قياس إدارة الأرباح إلا أن المتبع للأدب المحاسبي في هذا المجال يلاحظ ظهور بعض المحاولات التي قدمت بهدف القياس التقريبي لتلك الظاهرة ، ويستعرض الباحث فيما يلي أشهر النماذج التي طرحت لقياس إدارة الأرباح

نموذج (Healy 1985)

في هذا النموذج ينظر إلى الاستحقاق الاختياري المقدر خلال فترة معينة على أنه إجمالي الاستحقاق مقسوما على إجمالي الأصول أول الفترة، وهذا يعني أن الاستحقاق غير الاختياري يتوقع أن يكون صفرا. وقد حاول Healy تقدير الاستحقاق الاختياري (الذي يمثل تدخل الإدارة) باعتباره الفرق بين الاستحقاق الإجمالي ومتوسط الاستحقاق غير الاختياري (والذي يمثل الناتج من نشاط الشركة) بالمعادلة التالية:

١- تقدير الاستحقاق غير الاختياري (Non Discretionary Accruals):

$$NDA = \sum TA / N$$

حيث أن:

NDA= الاستحقاق غير الاختياري.

TA = إجمالي الاستحقاق.

N = عدد السنوات.

٢- احتساب إجمالي الاستحقاق وفقاً لمنهج الميزانية بالمعادلة التالية:

$$Tat = \Delta Cat - \Delta Clt - \Delta Casht + \Delta Dclt - Dept$$

حيث أن :

Tat = إجمالي الاستحقاق.

ΔCat = التغير في الأصول المتداولة.

$\Delta Casht$ = التغير في النقد ومايعادله.

ΔClt = التغير في الالتزامات المتداولة.

$\Delta Dclt$ = التغير في الديون المتداولة المتضمنة في الالتزامات.

Dept = مصاريف الإهلاك وإطفاء الأصول غير الملموسة.

٣- احتساب الاستحقاق الاختياري (Discretionary Accruals):

$$Dat = Tat - NDA$$

يعد هذا النموذج (Healy) من أبسط النماذج التي قدمت لتقدير إدارة الأرباح، لذلك يتوقع أن يتضمن أكبر قدر من أخطاء القياس لأنه لا يأخذ في الاعتبار طبيعة العمليات التي قد تتطلب مستوى معينا من الاستحقاق.

نموذج (Deangelo,1986)

يتم اكتشاف إدارة الأرباح وفقا لهذا النموذج عن طريق حساب الاختلافات بين إجمالي الاستحقاق بين فترتين وقسمتها على إجمالي الأصول أول الفترة الأخيرة، ويفترض عدم وجود إدارة أرباح في الفترة الحالية إذا كان الاختلاف بين إجمالي الاستحقاق في الفترة الحالية والفترة السابقة يساوي صفرا. مثلا لتقدير إدارة الأرباح في عام ٢٠٠٩ يتم حساب إجمالي الاستحقاق لعام ٢٠٠٩ ويطرح منه إجمالي الاستحقاق لعام ٢٠٠٨ ويقسم الناتج على إجمالي الأصول أول عام ٢٠٠٩ وهذا يعني أنه إذا كان الناتج يساوي صفرا فإن ذلك يعني عدم وجود إدارة أرباح، وكلما ابتعدت قيمة الناتج عن الصفر فإن ذلك يعني وجود إدارة أرباح. وتعبر المعادلة التالية عن نموذج Deangelo:

$$EDAC\ It = Tacit – Tacit\text{-}1 /Ait\text{-}1$$

حيث:

EDAC It = المستحقات الإختيارية المقدرة للفترة
Tacit = إجمالي الإستحقاق في الفترة الحالية
A It-1 = إجمالي الأصول في بداية الفترة
"I" يشير إلى تحليل السلسلة الزمنية للشركة أو الصناعة

ومصدر خطأ القياس في نموذج (Deangelo) يأتي من إهمال المتغيرات التي قد تؤثرعلى الاستحقاق في الفترة الحالية .حيث يفترض أن الاستحقاق غير الاختياري يتأثر بتغيرالظروف الاقتصادية ونموذج Deangelo لا يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية.

(Dechow et al, 1995) ترى أن الميزة التي تتوافر في نموذجي Healy و Deangelo هي أن الاستحقاق غير الاختياري (الاستحقاق الضروري لتحقيق الالتزام بالمبادئ المحاسبية) ثابت من فترة لأخرى، والاستحقاق الاختياري يكون في المتوسط صفر في فترة التقدير لذلك فإن النموذجين يقيسان الاستحقاق الاختياري بدون أخطاء.

نموذج الصناعة (1991)

يفترض هذا النموذج أن محددات الاستحقاق غير الاختياري موحدة على مستوى الشركات في نفس الصناعة (السهلي، 2006) وبناءً على ذلك:

١- الاستحقاق غير الاختياري:

Ndat= Y1+Y2 Median(Tat)

حيث أن:

Median (Tat) = القيم الوسيطة لإجمالي الاستحقاق منسوبة إلى إجمالي الأصول.

Y1,Y2= معامل النموذج

٢- إجمالي الاستحقاق:

يتم احتسابه وفق منهج التدفقات النقدية بالمعادلة التالية:

$$Tat = Nit - Cft$$

حيث أن :

Nit = صافي الدخل من العمليات التشغيلية.

Cft = صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

٣- تقدير الاستحقاق الاختياري:

$$Tat/At\text{-}1 = Y1Y2median\ (Tat/AT\text{-}1) + \varepsilon t$$

نموذج (Jones, 1991)

اقترح (Jones) نموذج خفف من حدة افتراضات نموذج (Healy, 1985) وكذلك نموذج (Deangelo, 1986) بثبات واستقرار الاستحقاقات غير الاختيارية، ويفترض هذا النموذج التحكم في تأثير تغيرات الظروف الاقتصادية للشركة على الاستحقاقات غير الاختيارية (Miller, 2009).

١- تقدير الاستحقاق غير الاختياري:

$$Ndat = A1(1/At\text{-}1) + A2(\Delta Revt/At\text{-}1) + A3(\Delta Ppet/At\text{-}1)$$

حيث أن:

Ndat=الاستحقاق غير الاختياري.

ΔRevt = التغير في الإيرادات.

ΔPpet = إجمالي الأصول الثابتة في الفترة الحالية.

$At-1$= إجمالي الأصول في الفترة السابقة.

$A1\alpha2\alpha3$= معاملات النموذج.

٢- احتساب إجمالي الاستحقاق:

وتم احتسابه وفقاً لمنهج الميزانية بالمعادلة التالية:

$$Tat = \Delta Cat - \Delta Clt - \Delta Casht + \Delta Dclt - Dept$$

حيث أن:

Tat = إجمالي الاستحقاق.

ΔCat= التغير في الأصول المتداولة.

$\Delta Casht$ = التغير في النقد ومايعادله.

ΔClt= التغير في الالتزامات المتداولة.

ΔClt = التغير في الديون المتداولة المتضمنة في الالتزامات.

$Dept$ = مصاريف الإهلاك وإطفاء الأصول غير الملموسة.

٣- تقدير الاستحقاق الاختياري:

$$Tat/At-1=A1(1/At-1)+A2(\Delta Revt/AT-1)+A3(\Delta Ppet/AT-1)+\varepsilon t$$

حيث أن:

εt = بواقي النموذج.

نموذج Jones المعدل (1995):

عدل (Dechow et al. 1995) على نموذج (Jones 1991) بإضافة التغير في الذمم المدينة عند احتساب الاستحقاق غير الاختياري لتصبح المعادلة كالتالي:

$$Ndat=A1(1/At-1)+A2(\Delta Revt-\Delta Rect/At-1)+A3(Ppet/At-1)$$

حيث أن:

$\Delta Rect$ = التغير في الذمم المدينة.

حساب إجمالي الاستحقاق بالمعادلة التالية حسب منهج الميزانية:

$$Tat = \Delta Cat - \Delta Clt - \Delta Casht + \Delta Dclt - Dept$$

تقدير الاستحقاق الاختياري كالتالي :

$$Tat/At-1=A1(1/At-1)+A2(\Delta Revt-\Delta Rect/At-1)+A3(Ppet/At-1)+\varepsilon t$$

ويتضح مما تقدم تناول العديد من الباحثين قياس إدارة الأرباح واختلافهم في استخدام الأساليب والنماذج الإحصائية مما يدل على أن الموضوع يحتاج إلى المزيد من بذل الجهود والبحث لكشف ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح. ويستعرض الباحث معادلات هذا النموذج في بداية الفصل الرابع من هذه الدراسة، حيث سيعتمد الباحث على هذا النموذج في إجراء التحليلات اللازمة لقياس الاستحقاق الإختياري للمنشآت التي تمثل عينة الدراسة .

الفصل الثاني

حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح

٣-١المقدمة

٣-٢ مفهوم وأهمية حوكمة الشركات

٣-٣ التطور التاريخي لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية وعلى المستوى الدولي .

٣-٤ الإفصاح والشفافية في ظل متطلبات الحوكمة .

٣-١ المقدمة :

أفرزت الأزمات والمتغيرات الإقتصادية التي يموج بها العالم كثيرا من القضايا والتي باتت موضع اهتمام دولي متنامي ، ومن أبرز تلك القضايا انهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى أهمها شركة انرون الأمريكية وشركة ورلدكوم والتي هزت الاقتصاد الأمريكي بشدة وما نجم عنها من خسارة المساهمين لأموالهم ، ولم تكن فضيحة هذه الشركات آخر الفضائح ، والتي أعقبها تداعيات عديدة في سوق المال تجلت في الفساد المحاسبي أو الإداري أو ضعف آليات الرقابة على أنشطة الشركات المالية (سامي ،٢٠٠٩).

ونتيجة لما سبق ، شهدت الساحة الدولية الاقتصادية بزوغ مفاهيم اصطلح على تسميتها بحوكمة الشركات Corporate Governance لمراجعة ما يعتري ضعف الرقابة في الشركات ، وبإعتبارها مدخلا معاصرا لإحكام الرقابة (سامي،٢٠٠٩) .

وقد زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ، وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات الاقتصادية ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت العديد من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات وكافة الشركات المختلفة مثل: لجنة كابوري Cadbury Committee والتي تم تشكيلها لوضع اطار لحوكمة الشركات باسم Cadbury best practice عام ١٩٩٢م في المملكة المتحدة ، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD والتي قامت بوضع مبادي حوكمة الشركات Principle of corporate governanceعام ١٩٩٩وتم تجديدهاعام ٢٠٠٤، وصندوق المعاشات العامة في الولايات المتحدة الامريكية ، كذلك لجنة Blue Ribbon Committee في الولايات المتحة الأمريكية التي أصدرت مقترحاتها عام ١٩٩٩م ، كما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات ، وفي تركيا تم إنشاء المعهد التركي لحوكمة الشركات عام ٢٠٠٢م (خليل،٢٠٠٥).

٣-٢ مفهوم وأهمية حوكمة الشركات :

٣-٢-١ مفهوم حوكمة الشركات :

اختلف الكتاب (المعتاز،٢٠٠٩) حول تاريخ ظهور هذا المفهوم، فبينما يرى البعض أن هذا المصطلح لم يكن موجودا قبل عام ١٩٨٠م (CIMA,1999) ، فإن البعض يرى أن هذا المصطلح بدأ في السبعينيات مع ظهور قضايا الفشل والغش في التقارير المالية في ذلك الحين (Millstein,1999).

وفي هذا الإطاريجادل بعض الباحثين بأن مفهوم حوكمة الشركات نشأ بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات ، ففي عام ١٩٧٦ قام كل من (Jenson and Meckling,1976) بدراسة جوانب حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، أما في عام ١٩٨٧ فقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية The committee of sponsoring organization (COSO) المعروفة باسم لجنة تريدواي(Treadway Commission) والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات .

ويرى (الخضيري،٢٠٠٥،ص ٧) أن لفظ الحوكمة يعود إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن ربان السفينة الاغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصيروالعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ورعايته وحمايته للأمانات والبضاعة التي في عهدته وايصالها لاصحابها ودفاعه عنها ضد القراصنة وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد الى ميناء الإبحار من مهمته سالما ، أطلق على هذا الربان لفظ (Good Governor) والتي تعني المتحوكم الجيد ،

كما أنه لا يوجد كلمة عربية تنطبق تماما على كلمة (الحوكمة) كما جاء بمعناه باللغة الانجليزية (Governance) و في عام ٢٠٠٣م أصدر مجمع اللغة العربية اعتماده لهذا اللفظ (الحوكمة) حيث أكد في بيان له " في رأينا أن الترجمة العربية (حوكمة) للمصطلح الانجليزي ترجمة صحيحة مبنى ومعنى"، فهي أولا جاءت وفق الصياغة العربية لمحافظتها على الجذر والوزن وهي ثانيا تؤدي إلى المعنى المقصود بالمصطلح الانجليزي وهو تدعيم مراقبة نشاط الشركة ومتابعة أداء القائمين عليها واعتماد هذاالمصطلح بصورته تلك من شأنه أن يضيف جديدا إلى الثورة المصطلحية للغة العربية في العصر الحديث. وقد قامت بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا الى استخدام نفس المصطلح الانجليزي وبذات الحروف مع تغيير في طريقة نطقها ولفظها (يوسف ، ٢٠٠٩، ص١٢٠).

وقد عرف (Tricker,1984) مفهوم حوكمة الشركات بقوله "إذا كانت الإدارة تعمل من أجل تسيير المشروع ، فإن هذا المفهوم يعني أن المشروع يسير بشكل صحيح". ومثل ذلك ماذكره (Rezaee,1997) في تعريفه لمفهوم حوكمة الشركات بأنه "اشتراك جميع القوى وتركيز جميع الجهود باتجاه سيرالمنشأة من أجل جعلها تسير بشكل صحيح وسليم ". كما عرفها (Lewis,1999) بأنها "نظام كامل من السلطات والاجراءات والتحكم ينشأ داخليا وخارجيا لمتابعة إدارة الوحدات الإقتصادية بهدف حماية حقوق جميع أصحاب المصالح بالمشأة" (المعتاز، ٢٠٠٩).

وفي الولايات المتحدة عرف معهد المراجعين الداخليين (IIA) حوكمة الشركات في مجلة (Ton at the top .P2,2002) والصادرة عنه بأنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الشركات والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها ".

أما مؤسسة التمويل الدولية (IFC) فقد عرفت الحوكمة بأنها :"النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها " .

وعرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) مفهوم حوكمة الشركات في عام ١٩٩٩ بأنه: " النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة ، حيث يصف ويوزع

الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة ، الإدارة ، المساهمين ، وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة ، كما يضع الأهداف والإستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء ".

وبحسب التعريفات السابقة فإن نظام الحوكمة كما يرى الباحث يشجع على الاستخدام الفعال للموارد، وتوفير نظام للمساءلة والمحاسبة عن هذه الموارد . كما أنه يمثل مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة ، ويعتبر نظام مناعة وحماية يحكم الحوكمة ويحمي سلامة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركة ، ويتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها .

٣-٢-٢ أهمية حوكمة الشركات :

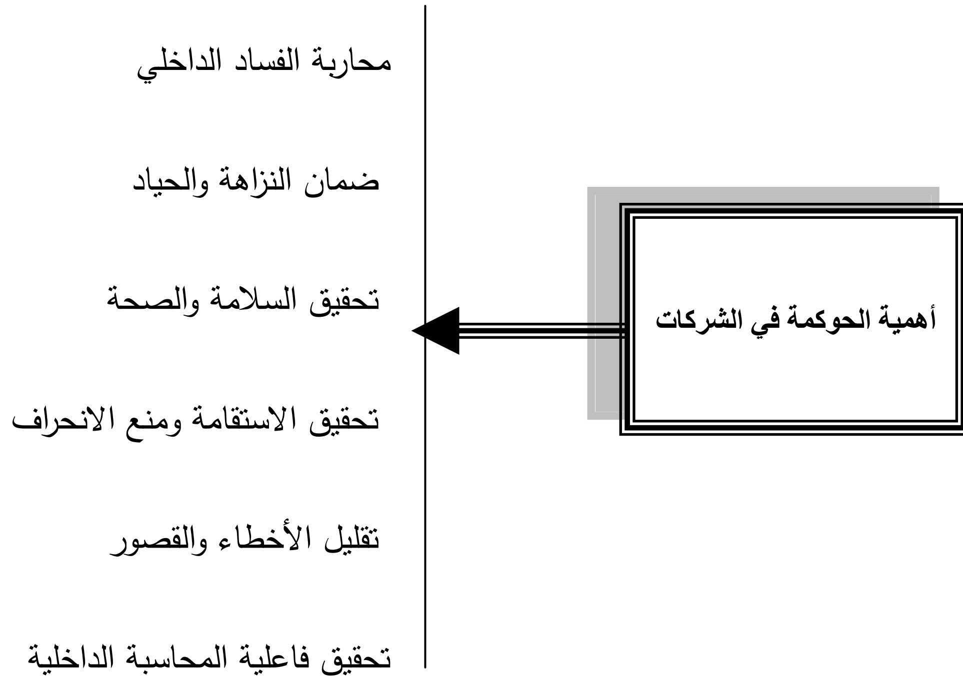
تزايدت أهمية الحوكمة للاصلاح المالي والاقتصادي في كافة هياكل الشركات العاملة في السوق ، كنتيجة للأزمة المالية والاقتصادية سواء أثناء حدوث الأزمة أو عند اقتراب نهايتها . وهذا ما لوحظ على أجندة مناقشات اجتماعات الدول الثمانية الكبرى(G8) وكذلك دول العشرين (G20) التي يطلق عليها دول مجلس إدارة الاقتصاد العالمي .

كما زادت أهمية الحوكمة على المستوى الوطني ويتجلى هذه في توجيه الخبراء على المستوى القطاعين العام والخاص على أهمية الحوكمة من خلال وضع الأنظمة وإقامة الندوات والمؤتمرات ومنتديات الغرف التجارية . وقد ذكر أمين عام مجلس الغرف التجارية السعودية الدكتور فهد السلطان كما نشرذلك في جريدة الشرق الأوسط (يناير ٢٠١١، العدد١١٧٥٢) حيث أكد خلال ورقة العمل التي قدمها ضمن أعمال منتدى الحوكمة السعودي على أهمية العمل على وضع وتصميم هياكل إدارية تكفل تحديد الاختصاصات وتحقيق الشفافية، ووضع آليات للحد من الصعوبات التي تواجه ممارسة الحوكمة الجيدة، إلى جانب الاستفادة من التجارب العالمية في تطبيق مبادئ الحوكمة لتطوير ثقافة العمل الجاد والسلوك والآداب المهنية.

وشدد أمين مجلس الغرف التجارية، على أهمية دور الحوكمة في تطوير أداء الغرف التجارية والهيئات الحكومية والشركات العائلية والقطاع الخاص وجميع مؤسسات المجتمع المدني، مشيرا إلى أن الحوكمة تساعد على تطوير الإنتاج ومنع الفساد، وتؤدي إلى ازدهار الأعمال وتنمية المكتسبات، مبينا ما لها من أثر كبير في تعزيز القدرات التنافسية داخل مختلف الكيانات والمنظمات.

ويلخص (الخضيري ،٢٠٠٥ ص ٥٨) أهمية تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في النقاط التالية :

أهمية حوكمة الشركات



المصدر : محسن أحمد الخضيري ، حوكمة الشركات ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ،ط ٢٠٠٥م ص ٥٨

٣-٣ التطور التاريخي لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية وعلى المستوى الدولي .

٣-٣-١ التطور التاريخي لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية .

اتخذت حكومة المملكة العربية السعودية العديد من الاجراءات والقرارات الاقتصادية المهمة خلال السنوات القليلة الماضية ، بغية تطوير واصلاح الوضع الاقتصادي والاستثماري في المملكة وتعزيز ثقة المستثمرين والمجتمع بشكل عام . كما قامت المملكة بمراجعة العديد من الأنظمة وتحديثها وإصدار أنظمة جديدة تهدف إلى إعادة هيكلة السوق المالية وفق أحدث الأسس والمعايير الدولية المطبقة في هذا المجال(هيئة السوق المالية www.cma.org.sa). وحظيت مهنة المحاسبة والمراجعة باهتمام الدولة ، وقد مرت بعدة مراحل من التطور وهذا ما استعرضه (الشمري ، ٢٠٠٨ص ٤) على النحو التالي :

المرحلة الأولى: ١٩٣١م-١٩٧٨م

أهم ما يميز هذه المرحلة أنها شهدت ميلا نحو مهنة المحاسبة والمراجعة لأول مرة بالمملكة العربية السعودية وبالتالي فإن هذه المرحلة اشتملت على أول آلية من آليات الحوكمة متمثلة في :

١- **النظام التجاري:** صدر النظام التجاري بالمرسوم الملكي رقم ٣٢ لعام ١٩٣١/٦/١م والذي تضمن بعض الأحكام العامة التي تنظم مسك الدفاتر التجارية.

٢- **نظام الشركات:** صدر نظام الشركات بالمرسوم الملكي رقم م/٦ في ١٩٦٥/٧/٢٠م والذي ألزم الشركات العاملة بالمملكة بإعداد قوائم مالية ومراجعتها من قبل محاسب قانوني مرخص، وحدد قرار وزارة التجارة الصادر برقم ٤٢٢ لعام ١٩٦٨م بعض الشروط الواجب توافرها لمن يرخص له بمراجعة الحسابات.

٣- **نظام المحاسبين القانونيين** : توجت هذه المرحلة بصدور نظام المحاسبين القانونيين الأول بالمرسوم الملكي رقم م/٤٣ في ١٩٧٤/٨/١ والذي وضع النواة الأولى لتنظيم المهنة بالمملكة العربية السعودية وأوجد لجنة عليا للمحاسبين القانونيين وأوكل إليها مهمة الإشراف على المهنة وتطويرها.

تعكس هذه المرحلة وجودا مبدئيا للحوكمة بالمملكة منذ عام ١٩٣١م متمثلا في صدور أول نظام تجاري، وكذا صدور نظام الشركات وأفرزت هذه المرحلة صدور نظام المحاسبين القانونيين الأول الذي وضع تنظيما للمهنة نتج عنه قيام لجنة عليا للمحاسبين القانونيين .

المرحلة الثانية ١٩٧٩م – ١٩٩٠م

تمتاز هذه المرحلة بأنها أسهمت بتطوير وتنمية الفكر المحاسبي بالمملكة وذلك بتضافر العديد من الجهود الرسمية والتعليمية والمهنية حيث تمت المشاورات في منتصف عام ١٩٧٩م بين وكيل وزارة التجارة ومكتب الراشد (محاسبون ومراجعون قانونيون) حول ظروف المهنة في المملكة وأوجه التطوير اللازم إجراؤها لتواكب التغيرات الجديدة وتم مناقشة ذلك مع معالي وزير التجارة حتى تتمكن الوزارة باتخاذ قرار نحو سبل تطوير المهنة ، وقد قام مكتب الراشد بتكوين فريق عمل شارك فيه العديد من الأكاديميين والمهنيين وانتهى فريق العمل بمذكرة مختصرة حددت بها أوجه القصور في المجالات الرئيسية للمهنة .

ثم بدأت جامعة الملك سعود بعقد سلسلة من الندوات حول سبل تطوير المحاسبة بالمملكة ووضعت التوصيات اللازمة لتطويرها كما أنشئت عام ١٩٨١م جمعية المحاسبة السعودية لتقديم الدراسات والمشورة بهدف التطوير.

ثم قدم مكتب الراشد بحثا مفصلا حول ظروف المهنة في المملكة و سبل تطويرها وشمل ذلك مشروعا متكاملا لمعايير المحاسبة والمراجعة والتنظيم الداخلي للمهنة وبعد عرض هذا المشروع على وزارة التجارة تم التوصل إلى أنه من المناسب أن يتم تطوير المهنة على ثلاث مراحل وعهدت وزارة التجارة لمكتب الراشد لعمل دراسة مقارنة لوضع المهنة في عدد من الدول بهدف الاستفادة من خبراتها لتطوير المهنة

بالمملكة وبعد قيام الوزارة بمراجعة نتائج هذه الدراسة تم تكليف مكتب الراشد في ١٩٨٢/٨/١م بدراسة مواضيع مختارة من المحاسبة المالية تتمثل في أهداف المحاسبة المالية ومعيار العرض والإفصاح العام وكذلك معايير المراجعة والتنظيم الداخلي للمهنة (الشمري،٢٠٠٥).

توجت هذه الدراسة بصدور قرار وزير التجارة رقم ٦٩٢ في ١٩٨٥/١١/١١م والذي دعا بضرورة اعتماد الدراسة المتعلقة ب :

١- أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها.
٢- معيار العرض والإفصاح العام .
٣- معايير المراجعة . (وزارة التجارة ،١٩٨٥)
٤- إن أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها و معيار العرض والإفصاح العام ومعايير المراجعة المشار إليها أعلاه تعتبر في حد ذاتها دعامة أساسية - آنذاك -من أجل تطوير الممارسة المهنية بالمملكة على الرغم من وجود بعض أوجه القصور التي كانت تشوبها وتمثل مرجعا يسترشد به جميع المحاسبين القانونيين المرخص لهم العمل بالمملكة. وبناء على متابعة الوزارة خلال الفترة الاسترشادية صدر القرار الوزاري رقم ٨٥٢ في ١٩٩٠/٥/٢م والذي قضى بالالتزام بأهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها و معيار العرض والإفصاح العام ومعايير المراجعة عند إعداد ومراجعة القوائم المالية (وزارة التجارة،١٩٩٠).

٥- المرحلة الثالثة ١٩٩١م –٢٠٠٢م

تمثل هذه المرحلة العصر الذهبي لمهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة وذلك بصدور المرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ في ١٩٩١/١١/١٩م الذي تم بموجبه إلغاء نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٣ لعام ١٩٧٤/٨/١م والموافقة على نظام جديد للمحاسبين القانونيين والذي نص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التي عهد إليها مهمة

تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه الارتقاء بمستواها ، وبالتالي فإن هذه المرحلة الهامة اشتملت على (نظام المحاسبين القانونيين،١٩٩١):

❖ **نظام المحاسبين القانونيين الجديد**

يشترط في المادة الأولى أن لا يزاول مهنة مراجعة الحسابات إلا إذا كان اسمه مقيدا في سجل المحاسبين القانونيين لدى وزارة التجارة. وفقا للمادة الثانية التي تشترط فيمن يقيد في سجل المحاسبين القانونيين أن يكون:

١) سعودي الجنسية .
٢) كامل الأهلية .
٣) حسن السيرة والسلوك ، وغير محكوم عليه بحد شرعي ، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وألا يكون قد صدر ضده قرار تأديبي بالفصل من الخدمة الحكومية ما لم يكن قد مضى على صدور القرار التأديبي ثلاث سنوات.
٤) حاصلا على درجة البكالوريوس في المحاسبة أو ما يعادلها .
٥) لديه خبرة عملية في أعمال محاسبية بعد الحصول على المؤهل المشار إليه في الفقرة "٤" السابقة لدى إحدى الجهات التالية:

أ- مكاتب المحاسبين القانونيين لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات تخفض إلى سنتين إذا كان طالب القيد حاصلا على درجة الماجستير في المحاسبة أو ما يعادلها وإلى سنة واحدة إذا كان حاصلا على الدكتوراة في المحاسبة أو ما يعادلها.
ب- الجهات الحكومية والشركات والشركات الفردية على ألا تقل عن المدد المشار إليها في الفقرة السابقة.

٦) عضوا أساسياً بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
٧) متفرغا لمزاولة المهنة .

❖ **المعايير المهنية والتي تتمثل في:** (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين www.socpa.org.sa)

١. معايير المحاسبة
٢. معايير المراجعة.
٣. قواعد سلوك وآداب المهنة.
٤. معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة.

وتتمثل مهام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في الآتي: (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين www.socpa.org.sa)

١) مراجعة وتطوير اعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.
٢) وضع القواعد اللازمة لاختبار زمالة الهيئة.
٣) تنظيم دورات التعليم المهني المستمر .
٤) إعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة وما يتصل بها.
٥) وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية.
٦) المشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.
٧) إصدار الدوريات والكتب والنشرات في موضوعات المحاسبة والمراجعة. وقد قامت الهيئة السعودية منذ إنشائها ممثلة في مجالس إدارتها واللجان الفنية والأمانة العامة على تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها وفيما يلي بيان ببعضها:

١. تطوير واعتماد المعايير والقواعد المهنية :

- ✓ مراجعة وتطوير معايير المحاسبة.
- ✓ مراجعة وتطوير معايير المراجعة.
- ✓ قواعد وسلوك وآداب المهنة.

٢. مراقبة أداء المحاسبين القانونيين:

- ✓ إعداد معايير الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة.
- ✓ إعداد برنامج مراقبة جودة الأداء المهني.

- ✓ دليل الفحص الدوري لمكاتب المحاسبة.
- ✓ دليل الرقابة النوعية.

٣. التأهيل العلمي والمهني

- ✓ اختبار زمالة الهيئة.
- ✓ الدراسات للإعداد لاختبار زمالة الهيئة.
- ✓ الدراسات التدريبية المتخصصة.
- ✓ التعليم المهني المستمر.

٨) خدمة أعضاء المهنة والمجتمع.
٩) البحوث والدراسات والمشاركة في المؤتمرات والندوات.
١٠) توفير الموارد البشرية والمالية ووضع الأطر التنظيمية .
١١) الخطة الإستراتيجية للهيئة .

❖ لجان المراجعة:

اشتملت هذه المرحلة على أحدى آليات الحوكمة المتمثلة في لجان المراجعة والتي تم تشكيلها لأول مرة بالمملكة بموجب القرار الوزاري رقم (٩٠٣) في ١٩٩٤/٠١/٢٣م إلا أن هذه التجربة واجهت بعض الصعوبات وتعرضت لبعض الانتقادات في التطبيق العملي ، الأمر الذي دعا إلى ضرورة إعادة النظر في تقييم هذه التجربة لكي تقوم بدورها المطلوب وتم تشكيل فريق عمل متخصص من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين لدراستها وتقييمها وإعادة هيكلتها لتفادي بعض أوجه القصور التي واجهت التطبيق العملي لهذا القرار(هيئة المحاسبين القانونيين،٢٠٠٣) ومنها :

أ- عدم وضوح مهام ونطاق عمل اللجنة.
ب- اكتفاء بعض اللجان على مهمة ترشيح المحاسب القانوني.
ج- عدم إلمام إدارة الشركة بأهداف ومهام لجان المراجعة.
د- عدم وضوح مفهوم الاستقلال لدى إدارة الشركة.

هـ- التأهيل العلمي والمهني غير كافي لدى بعض أعضاء لجان المراجعة

و- عدم وجود أداة رقابية للتحقق من تطبيق القرار الوزاري رقم (٩٠٣) وتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ.

ز- لا توجد قواعد تفصيلية منظمة لعمل لجان المراجعة في بعض الشركات.

ح- عدم تخصيص موارد مالية كافية لقيام اللجنة بمهامها.

توصل فريق العمل المكلف من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (لجنة المراجعة الداخلية) بدراسة للقواعد المنظمة للجان المراجعة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٩٠٣) وتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ وتطويرها بما يحقق الفائدة المنشودة وقد أوصى فريق العمل بإعادة النظر في القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة المعتمدة بالقرار الوزاري رقم ٩٠٣ وتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ، وافق مجلس إدارة الهيئة في تاريخ ٢٠٠٣/١١/١١م على تعديل القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة في الشركات المساهمة والتي تضمنت:

١- تُشكل في كل شركة مساهمة لجنة تسمى (لجنة المراجعة) .

٢- تقوم الإدارة العامة للشركات بالتنسيق مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بمتابعة تطبيق القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة في الشركات المساهمة .

٣- يتعين على إدارة الشركة إصدار تأكيد سنوي وفق النموذج الذي تعتمده الإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة عن مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

٤- يتعين ألا تزيد مدة المراجعة التي يقوم بها المحاسب القانوني لمراجعة القوائم المالية للشركات المساهمة عن (٣) ثلاث سنوات متصلة بالنسبة للشركات التي تراجع من قبل محاسب قانوني منفرد، و (٥) خمس سنوات متصلة بالنسبة للشركات التي تراجع من قبل أكثر من محاسب قانوني.

ويرى الباحث أن هذه القواعد الجديدة للجان المراجعة في الشركات المساهمة تضمنت تحديدا واضحا لأهداف ومهام ونطاق عمل اللجنة والمتمثل في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من

شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة؛ وفقا لما يلي: (أخبار هيئة المحاسبين ، العدد ٣٨ ، ديسمبر ٢٠٠٣م)

١) دراسة القوائم المالية السنوية والأولية قبل اعتمادها.
٢) دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة قبل اعتمادها.
٣) تقويم فاعلية تقدير الشركة للمخاطر المهمة التي تتعرض لها .
٤) التحقق من كفاية تصميم الأنشطة الرقابية في المنشأة.
٥) الإشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في الشركة.
٦) دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المحاسب القانوني.
٧) التحقق من استقلالية المراجعين الداخليين، ودراسة خطة عمل المراجعة الداخلية .
٨) الاستعانة كلما دعت الحاجة بمستشارين مستقلين للقيام بدراسات متخصصة تساعد اللجنة على تنفيذ مهامها وتحديد أتعابهم.

تضمن التعديل الجديد للقواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة في الشركات المساهمة الشروط الواجب توافرها في عضو اللجنة حيث نص على: (هيئة المحاسبين القانونيين،٢٠٠٣)

أ- تشكل لجنة المراجعة من (٤) أعضاء على الأقل وأن يكونوا من مساهمي الشركة المالكين لعدد من الأسهم وأن لا تقل عن (١٠٠) سهم وشريطة أن لا يملك أكثر من ٥% من أسهم الشركة.
ب- أن يكون لديه تأهيل علمي ملائم وإلمام ويتعين أن يكون أحد أعضاء اللجنة حاصل على تأهيل كافي وذلك كما يلي:

١. درجة الدكتوراه في المحاسبة أو ما يعادلها وخبرة عملية في مجال المحاسبة والمراجعة.
٢. درجة الماجستير مع خبرة خمس سنوات .

٣. شهادة بكالوريوس محاسبة على أن لا تقل خبرته عن سبع سنوات في المجال.

ج- أن لا يكون من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين أو المنشآت التي تسيطر عليها الشركة أو ممن يقومون بعمل فني أو إداري في الشركة أو المنشآت التي تسيطر عليها الشركة ولو على سبيل الاستشارة .

د- أن لا يجمع إلى جانب عضويته في لجنة المراجعة عضوية أي لجنة أخرى منبثقة عن مجلس الإدارة.

ه- أن يكون مستقلا ، ويعتبر العضو مستقلا بحيث لا تكون لديه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة .

المرحلة الرابعة ٢٠٠٣م –٢٠٠٧م

تعتبر المرحلة الرابعة من أهم المراحل التاريخية نحو بناء وتطوير الأداء المهني حيث شهدت المملكة ميلاد آليات الحوكمة في تاريخها وهي:

(١) نظام الرقابة الداخلية.
(٢) لائحة حوكمة الشركات.
(٣) المراجعة الداخلية

١- نظام الرقابة الداخلية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،٢٠٠٦)

نظرا لأهمية الرقابة الداخلية أفردت المعايير السعودية في عام ٢٠٠٠م معيارا خاصا للرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية يحدد المتطلبات التي يتعين على المراجع الالتزام بها عند تقويم الرقابة الداخلية لآي منشأة بغض النظر عن حجمها وشكلها النظامي ، بغرض مراجعة القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها. الغرض منها هو مساعدة الإدارة في القيام بأعبائها في الأمور التالية:

- المحافظة على أصول المنشأة وحمايتها.
- دقة البيانات المحاسبية التي تحتويها الدفاتر والسجلات والقوائم.
- تنفيذ السياسات والخطط التي وضعتها الإدارة بكفاءة وفعالية٠

إن إحدى مسئوليات مجلس الإدارة وجود نظام رقابة داخلية فاعل والتي عهد بها إلى لجنة المراجعة للتحقق من كفاية النظام وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أهداف الشركة لذا صدر القرار الوزاري رقم (٢٢١٧) في ٢٠٠٣/١/٣م بشأن الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة وذلك لتعزيز دورها في الشركات المساهمة والتأكيد على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والحسابات الختامية الصادرة عن الشركات وذلك لتمكين المستثمرين من تقييم أداء الشركات والوصول إلى آراء صائبة عن أداء تلك الشركات، واتخاذ القرارات المناسبة لحماية استثماراتهم وفيما يلي عرض موجز لأهم لما تضمنه القرار:

تعد كل شركة مساهمة إقرارا وفق النموذج المرفق يشهد بموجبة الموقع على هذا الإقرار بالآتي:

أ- أنه وفقاً، لأفضل معلومات نمت إلى علم الموقع على الإقرار، فإن القوائم المالية للشركة لا تتضمن بيانات أو معلومات ذات أهمية نسبية غير صحيحة.

ب- إن الموقع على الإقرار قام بمناقشة الإقرار والتقارير المرفقة به مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

يوقع الإقرار المشار إليه أعلاه ومرفقاته من المدراء الرئيسيين في الشركة (كل على حدة) بما في ذلك (أ) العضو المنتدب و/أو المدير العام. (ب) المراقب المالي و/أو المدير المالي. (ج) المراجع الداخلي، ويرفق بهذا الإقرار ما يلي:

١- القوائم المالية للشركة كما في نهاية السنة المالية.
٢- استبانه التحقق من كفاية العرض والإفصاح في القوائم المالية المرفقة بهذا القرار، ويراعى تطوير هذه الاستمارة بما يستجد من أنظمة وقرارات وتعاميم.
٣- استبانة التحقق من استكمال متطلبات نظام الشركات ذات العلاقة بكفاية إعداد القوائم المالية المرفقة بهذا القرار، ويراعى تطوير هذه الاستمارة بما يستجد من أنظمة وقرارات وتعاميم.
٤- خطاب الإفصاح العام.

ويرى الباحث أن حرص وزارة التجارة بشأن الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة ليس إلا لتعزيز دورها والتأكيد على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والحسابات الختامية الصادرة عن الشركات وذلك لتمكين المستثمرين من تقييم أداء الشركات.

٢- **لائحة حوكمة الشركات** (هيئة السوق المالية السعودي www.cma.org.sa)

تأسست هيئة السوق المالية Capital Market Authority (CMA) بالمملكة العربية السعودية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) في ٢٠٠٣/٧/٣١م (٢٦) ، وهي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء ، و أصدرت هيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية مشروع لائحة حوكمة الشركات بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١م، ثم صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٢ بإنفاذ اللائحة بشكلها النهائي . وجاء إصدار هذه اللائحة إيماناً منها بواجبها ورسالتها نحو تطوير السوق المالية في ضوء تعاظم الاهتمام الدولي بمبادئ حوكمة الشركات واعتبارها أهم الآليات التي ترفع كفاءته بهدف زيادة جاذبية الأوراق المالية المتداولة فيها . وقد روعيت في إعداد هذه اللائحة المبادئ المقرة من المنظمات الدولية والاستفادة من تجارب الدول في حوكمة الشركات، كما روعيت الملاحظات والاقتراحات العديدة التي تلقتها الهيئة بعد نشر المشروع الأولي على موقعها (www.cma.org.sa) وفيما يلي عرض موجز للمواد التي شملتها اللائحة:

المادة الأولى: تمهيد (لائحة حوكمة الشركات ،٢٠٠٦)

أ- تبين هذه اللائحة القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المساهمة المدرجة في السوق، من أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح.

ب- تعد هذه اللائحة لائحة استرشادية لجميع الشركات المدرجة في السوق المالية ما لم ينص نظام أو لائحة أخرى أو قرار من مجلس الهيئة على إلزامية بعض ما ورد فيها من أحكام.

ج- استثناء من الفقرة (ب) من هذه المادة يجب على الشركة الالتزام بالإفصاح في تقرير مجلس الإدارة عما تم تطبيقه من أحكام هذه اللائحة والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك.

المادة الثانية : التعريفات (لائحة حوكمة الشركات ،٢٠٠٦)

المادة الثالثة : الحقوق العامة للمساهمين .

المادة الرابعة : تسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم وحصولهم على المعلومات.

المادة الخامسة : حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة .

المادة السادسة : حقوق التصويت .

لمادة السابعة : حقوق المساهمين في أرباح الأسهم .

المادة الثامنة : السياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح .

المادة التاسعة : الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة .

المادة العاشرة : الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة .

المادة الحادية عشرة : مسؤليات مجلس الإدارة .

المادة الثانية عشرة :تكوين مجلس الإدارة .

المادة الثالثة عشرة: لجان مجلس الإدارة واستقلاليتها .

المادة الرابعة عشرة : لجنة المراجعة .

المادة الخامسة عشرة : لجنة الترشيحات والمكافآت .

المادة السادسة عشرة: اجتماعات مجلس الإدارة وجدول الأعمال .

المادة السابعة عشرة: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم .

المادة الثامنة عشرة : تعارض المصالح في مجلس الإدارة .

تبين لنا من مراجعة بعض مواد اللائحة الآتي:

١- تبين من نص المادة الأولى الفقرة (ب) أن لائحة الحوكمة استرشادية وقت صدورها بمعنى أنها غير ملزمة للشركات المساهمة الأمر الذي يجعلها غير مفعلة ولا تؤدي الدور المطلوب منها ويؤكد ذلك ما جاء في الفقرة (ج) من مطالبة الشركات الإلتزام بالإفصاح في تقرير مجلس الإدارة عما ما تم تطبيقه من أحكام هذه اللائحة والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك .

٢- تبين من مضمون نص المادة الرابعة عشرة: أن يكون أحد أعضاء لجنة المراجعة من المختصين بمهنة المحاسبة والمراجعة أو لديه إلمام كافي بها إلا أن كثير من الشركات المساهمة تعين أعضاء لجنة المراجعة من أحد أعضاء مجلس الإدارة ليس لديه إلمام ومعرفة بالجوانب المحاسبية والمالية ".

٣- المراجعة الداخلية

في إطار الجهود التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لتعزيز وتفعيل الدور الرقابي في المنشآت ومواكبةً للتطورات الشاملة التي تشهدها المملكة ، صدر قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٣٢/٠٣/٢٥هـ الموافق ٢٠١١/٠٢/٢٨م القاضي بإنشاء الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، وهي جمعية مهنية ذات شخصية اعتبارية مستقلة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة، وتهدف الجمعية إلى تطوير مهنة المراجعة الداخلية في المملكة العربية السعودية. وتتمثل أغراض الجمعية في(الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين (ww.iia.Org.sa):

- ☒ توفير معايير المراجعة الداخلية الدولية وقواعد آداب المهنة والإرشادات المهنية الأخرى ذات الصلة بالمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين الدولي.
- ☒ إعداد مواد وأدلة إرشادية وتطويرها، وتوفير المعارف والمعلومات ذات الصلة بالمراجعة الداخلية.

- عقد الاختبارات المؤهلة للحصول على الشهادات المهنية التي يمنحها معهد المراجعين الداخليين الدولي.
- تطوير البرامج التدريبية وبرامج التعليم المهني المستمر والدبلومات المتعلقة بمهنة المراجعة الداخلية وتنفيذها، من أجل رفع المستوى العلمي والمهني لممارسي مهنة المراجعة الداخلية، وإصدار الشهادات المتعلقة بها.
- تقديم الدعم الفني لمراقبة جودة الأداء المتعلق بمهنة المراجعة الداخلية، وتطوير وسائل تحسين الأداء المهني.
- إعداد الدراسات المتعلقة بالأنظمة، واللوائح، والمعايير ذات الصلة بأعمال المراجعة الداخلية، وتقديم المقترحات في شأنها للجهات ذات الاختصاص.
- عقد المؤتمرات واللقاءات المهنية في مجال المراجعة الداخلية وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة.
- السعي إلى رفع وعي الجمهور بأعمال المراجعة الداخلية.
- توطيد أواصر الصلة مع الجهات ذات العلاقة بالمراجعة الداخلية داخل المملكة وخارجها، وتحديد مجالات الاهتمام المشتركة وتفعيلها .

وفي هذا السياق أصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مشروعا لمعيار المراجعة الداخلية عام ٢٠٠٤م اشتمل على معايير المواصفات العامة Attribute Standards ومعايير الأداء Performance Standards (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،٢٠٠٤)، كما استشعر (ديوان المراقبة العامة ،٢٠٠٧) أهمية المراجعة الداخلية وأصدر في عام ٢٠٠٧م اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والشركات العامة، ووفق هذه اللائحة تتولى كل جهة إنشاء وحدة للمراجعة الداخلية في المقر الرئيسي يرتبط مديرها بالمسئول الأول في الأجهزة الحكومية أو الشركات العامة ذات شخصية اعتبارية مشمولة بالميزانية العامة للدولة. وفقا لأحكام المادة الثانية من اللائحة تتولى الوحدة أعمال المراجعة الداخلية بها عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة لها بمقتضى أحكام هذه اللائحة، وذلك لتحقيق الأهداف التالية (ديوان المراقبة العامة www.gab.gov.sa) :

أ- حماية الأموال والممتلكات العامة، والحد من وقوع الغش والأخطاء.
ب- ضمان دقة البيانات المالية والسجلات المحاسبية واكتمالها .

ج- ضمان فاعلية العمليات الإدارية والمالية وكفايتها .

د- تحقيق التقيد بالأنظمة والتعليمات والسياسات والخطط الملزمة للجهة.

ه- سلامة أنظمة الرقابة الداخلية وفاعليتها .

ويرى الباحث أن وجود مثل هذه الآليات كفيل بأن يعمل على إيجاد حوكمة جيدة في الشركات المساهمة بالمملكة لزيادة قدرتها التنافسية .

٣-٣-٢ التطور التاريخي لحوكمة الشركات على المستوى الدولي.

أدى الاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات إلى قيام العديد من دول العالم بإصدار مبادئ وقواعد خاصة بحوكمة الشركات، وذلك من خلال القطاعات العامة والخاصة، وعملت هذه الشركات والهيئات على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات فيها، ونظرا للاختلافات الاقتصادية، السياسية والثقافية للدول سوف نتناول تجارب بعض الدول التي تطبق حوكمة الشركات.

وعليه سيتطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلى حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، ثم في فرنسا وألمانيا.

٣-٣-٢-١ حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية

إن البداية الأولى لحوكمة الشركات في الولايات المتحدة الامريكية تعود الى عام ١٩٣٢م حيث تناول Berle and Means في كتابهما المشهور " الشركة الحديثة والملكية الخاصة " فصل الملكية عن الإدارة والتي جاءت الحوكمة لمعالجة الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي المنشأة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة وبالصناعة ككل (أبو العطا ، ٢٠٠٣).

وفي سنة ١٩٧٦ تناولت دراسة كل من (Jensen and Meckling) مشكلة الوكالة حيث أشار إلى حتمية حدوث صراع بالمنشأة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة (Farinha,2003).

وقد بدأ تعبير حوكمة الشركات يظهر في المقام الأول في مجلة القانون الأمريكي American low Journal وذلك في بداية السبعينيات، نتيجة التحقيقات في فضائح Watergate التي أدت إلى إصدار قانون مكافحة الفساد Foreign and Corrupt Practice Act عام ١٩٧٧، والذي اشتمل على بنود خاصة بتأسيس والمحافظة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية .

والموجة الثانية التي أدت الى الاهتمام بالحوكمة هي الفضائح التي أدت إلى تعثر بعض الشركات مثل (Sears, General Motors ,Kodak) وغيرها والتي أدت إلى تشكيل لجنة Treadway.

وفي عام 1987 قامت اللجنة (COSO) بإصدار تقريرها المسمى (Treadway Commission) والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات ومايرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.

ولقد أصدر كل من (New York Stock Exchange –NYSE–) و Association of Securities dealers-NASD عام 1999 تقريرهما الشهير المعروف باسم (Blue Ribbon Report) والذي اهتم بفاعلية الدور الذي تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وتضمن هذا التقرير مسؤولية لجنة المراجعة تجاه إعداد التقارير المالية ووظيفة المراجعة الخارجية وكذلك مسؤولية لجنة المراجعة تجاه وظيفة المراجعة الداخلية.

لقد أظهرت جميع التحليلات التي أجريت للتعرف على أسباب الانهيارات التي حدثت وجود خلل رئيسي في أخلاقيات وممارسة مهنتي المحاسبة والمراجعة، وبناء عليها قامت الحكومة الأمريكية في عام 2002 بتطوير تشريع جديد أسمته (Sarbanes-Oxley Act) حيث تم إلزام الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده (عبد الصمد،٢٠٠٩).

٣-٣-٢-٢حوكمة الشركات في المملكة المتحدة

إن إخفاء المشكلات الرئيسية في الحسابات والقوائم المالية المقدمة للمستثمرين والمساهمين هي أهم الأسباب التي أدت إلى تطور حوكمة الشركات في المملكة المتحدة، حيث تطور هذا المفهوم وتكيف حتى أصبح جزءا من ثقافة المفهوم السائد داخل الشركات سواء أكانت مدرجة بالبورصة المالية أو غير مدرجة (حماد،٢٠٠٧، ص ١٢).

ولهذا الغرض قامت كل من بورصة الأوراق المالية بلندن وكذلك مجلس التقارير المالية وجهات محاسبية أخرى في عام 1991 في البدء بدراسة كيفية إعادة الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرهاالشركات، وكانت هذه هي الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات والمسؤولية، واتخذ عمل اللجنة شكلا خاصا فقد كانت سمعة لندن كمركز تجاري عالمي على المحك- نتيجة التعرض للانتقادات-، وقد أسفر عن هذا صدور تقرير(Cadbury Report) والذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات، وتناول هذا التقرير (19) بندا وهي عبارة عن إرشادات للممارسات السليمة لمفهوم حوكمة الشركات وقد لاقى هذا التقرير عند إصداره العديد من الاعتراضات من قبل الشركات بحجة أنه يمثل إعاقة لعمليات الشركات إلا أنه وجد من ينادي بضرورة تطبيقه من أجل الصالح العام وزيادة ثقة المستثمرين والمساهمين في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وبالرغم من أن التوصيات التي تبناها هذا التقرير غير ملزمة للشركات المسجلة أسهمها في بورصة الأوراق المالية بلندن، إلا أن البورصة ترغم الشركات على أن تبين في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات (سليمان،٢٠٠٦، ص٧٥) .

وفي أكتوبر ١٩٩٣ اعتبرت مجموعة العمل برئاسة (بول روتمان) إمكانية تنفيذ توصيات Cadbury Report وأوصى التقرير بأنه يجب على الشركات المقيدة في البورصة أن يكون ضمن تقريرها المالي تقريرا عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة.

وفي عام ١٩٩٥ ، ظهر تقرير لجنة Greenbury ،الذي ركز على موضوع المزايا والمكافآت ،التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة. ولقد أصدرت اللجنة تقريرا مستقلا بالتعاون مع اتحادالصناعات البريطاني يوصي فيه بضرورة إنشاء لجنة المكافآت التي تتكون من أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة تكون من مسؤولياتها مراجعة وتصميم اللوائح والأسس التي يتم على أساسها تحديد المكافآت بحيث يتناسب مع الأداء الخاص بهم ويشمل هذا التقييم كبار المديرين التنفيذيين بالشركة. وفي العام نفسه صدر تحت إشراف بورصة الأوراق المالية بلندن تقريرHampel Neparty، والذي ركز على دور الرقابة الداخلية في تطبيق حوكمة

الشركات، وقد أوصى التقرير بأن مجلس الإدارة مسؤول عن نظام الرقابة المالية الداخلية، ويقصد بالرقابة الداخلية المالية هي رقابة داخلية للحفاظ على الأصول ومسك سجلات مالية سليمة وموثوقية المعلومات المستخدمة للإفصاح عنها في التقارير المالية، وأوصى التقرير كذلك بضرورة قيام المجلس بتعميم دوري ومنتظم بالرقابة المالية الداخلية ومدى تكييف هذا النظام وملاءمته مع عمليات الشركة.

وفي عام ١٩٩٨ تم تجميع التوصيات المقدمة من لجنة كادبري واللجنة السابقة تحت ما يسمى الكود الموحد (Combined Code) ولقد أصبح هذا الكود من متطلبات قيد الشركة في بورصة الأوراق المالية بلندن، وقد تم تعديل هذا الكود في ٢٠٠٣ ليشمل أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة في ٢٠٠٢ ، وظهر في ٢٠٠٣ تقريران متعلقان بحوكمة الشركات ودور مجالس إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة واللجان . التابعة لمجلس الإدارة و تصميم إدارة المخاطر (Higgs and Smith report,2003).

٣-٣-٢-٣ حوكمة الشركات في فرنسا

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات(Vaurs,1997, P5) في فرنسا بصدور تقرير فينو(Vienot Report) نشرسنة ١٩٩٢ بسبب مجموعة من العوامل أهمها: العولمة، زيادة وجود المساهمين الأجانب وخاصة صناديق المعاشات الأمريكية وظهور صناديق المعاشات في فرنسا والرغبة في تحديث سوق المال بباريس.

وقد جذب التقرير الكثير من الاهتمام وتناولته الصحف بالتعليق على الممارسات الحالية وتأخرتنفيذ ما توصل إليه من توصيات، ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات.

وتضمنت أهم توصيات تلك اللجنة ما يلي:

(١) يجب أن يضم كل مجلس إدارة عددا لا يقل عن عضوين من المديرين المستقلين.

(٢) يجب أن يحتوي كل مجلس على لجنة تشريعات تضم عضوا مستقلا واحدا على الأقل ورئيس مجلس الشركة.

(٣) على المؤسسة أن تفصح كل سنة عن كيفية تنظيمها لاتخاذ القرارات الهامة.

(٤) يجب أن تكون لكل مجلس إدارة لجان مراجعة ومكافآت تتكون من ثلاثة مديرين على الأقل مع ضرورية استقلالية أحدهم، ويجب أن يشير كل مجلس إلى عدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا.

(٥) لا يجوز للمديرين التنفيذيين ولا لمديري إدارات الموظفين العمل في لجنة المراجعة ولجنة المكافآت.

(٦) يجب أن يمتلك المديرون عددا معقولا ومناسبا من أسهم شركتهم.

(٧) لا يجوز للمدير التنفيذي الانضمام إلى أكثر من خمسة مجالس بالإضافة إلى مجلس شركته.

ومع ذلك كانت المشكلة الرئيسية المتعلقة بتقرير(Vienot) هي أن الالتزام كان متروكا لاختيار الشركات تماما ولم يكن للبورصة أو لأي جهة تنظيمية أخرى شروطا أو متطلبات للإفصاح عما إذا كانت الشركة تطبق مبادئ تقرير(Vienot) أم لا، ولم تكن المؤسسة مطالبة ببيان التزامها بتطبيق هذه المبادئ (عبد الصمد، ٢٠٠٩ص ٦٠).

ورغم أن التقرير حذر من حدوث تجاوزات قانونية، إلا أن مجلس الشيوخ وخاصة تحت إصرارالسيناتور (ماريني) قام بالتحقيق في قواعد وإدارة الشركات، وترتب عن ذلك صدور تقرير(ماريني) في يوليو 1996 الذي اشتمل على عدد من المقترحات تمثلت في إحداث تغييرات قانونية تغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات التي يرتبط بعضها بشؤون حوكمة وإدارة الشركات، كما يلي (Le Parent et M.Orange,2005p20):

١- يجب أن يكون للمؤسسات الحق في الفصل بين سلطات رئيس المجلس وسلطات الرئيس التنفيذي.

٢- - يجب السماح لمجلس الادارة بقوة القانون بتشكيل لجان ذات سلطات مستقلة.

٣- - يجب على الشركات أن تقدم للمستثمرين المحتملين قوائم مفصلة بمالكيها.

٤- - يجب إرسال إشعارات المشاركة في الاجتماعات إلى المساهمين قبل موعد الانعقاد بشهر بدلامن 15 يوم.
٥- السماح للمساهمين الذين لا يرغبون في التصويت بأنفسهم من تحويل حقهم في التصويت إلى كيان مستقل بدلا من تحويله إلى الإدارة.

وقد كانت المشكلة الأساسية في التجربة الفرنسية المتعلقة بحوكمة وإدارة الشركات هي عدم وجود إلزام سواء في تقرير(Vienot) أو في تقرير(ماريني)، إلا أنه مع اشتداد قوة العولمة، ودخول اليورو، وتدويل أسواق رأس المال من المتوقع أن يلتزم عدد أكبر من الشركات الفرنسية بما توصل إليه التقريران من نتائج (Le Parent et M.Orange,2005).

.

٣-٣-٢-٤ حوكمة الشركات في ألمانيا

في ألمانيا اكتسب موضوع قواعد حوكمة وإدارة الشركات أهميته بعد تعرض عدد من الشركات الألمانية الكبيرة للانهيار، مثل تعرض شركة (دايمز) للكثير من المصاعب، وتبعا لهذه الظروف وافقت الحكومة الألمانية على اقتراح يسمى كون تراج (Kon Trag) يتناول القضايا التالية المتعلقة بإدارة الشركات (أحمد، ٢٠٠٥ص ٧٣٤):

١) يسمح للمؤسسة بإعادة شراء أسهمها بموجب شروط مشددة (وكان ذلك ممنوعا من قبل).
٢) لن يسمح بعد ذلك بالأسهم التي لها الحق في أصوات متعددة.
٣) لن يكون هناك تخفيض إجباري في عدد أعضاء المجلس الرقابي، ويجوز استمرار تمثيل الأعضاء في عشرة مجالس.
٤) يجب زيادة السماح للأقلية أي لصغار المساهمين بتقديم دعاوى ضد المديرين، بتخفيض حقهم في الأرباح إلى 5 % أو 2 مليون مارك ألماني (بينما كانت النسبة فيما قبل 10%).
٥) المجلس الرقابي (وليس مجلس الإدارة) هو الذي يعين المراجعين الخارجيين.

٦) تم تقليل تـاثير البنوك إلـى الحد الـذي لا يسمح فيـه للبنـوك أن تصـوت بصـفقتها حاملة توكيلات قانونيـة إذا كـان التصـويت باسم البنـك يمثـل أكثـر مـن ٥% مـن الأسهم .

وفـي ٦ يونيـو ٢٠٠٠(عبد الصـمد،٢٠٠٩ص ٦١) أصـدرت مجموعـة مبـادرة بـرلين- وهـي مجموعـة تضـم أكـاديميين (مهندسـين) الإجـراءات الألمانيـة لقواعـد إدارة الشـركات، وقـد ناقشـت هـذه المجموعـة معـايير حوكمـة الشـركات بالنسـبة لمختلـف الأطـراف بمـا فـيهم مجلـس الإدارة والمجلـس الرقـابي والمسـاهمين والمسـتخدمين كمـا ناقشت موضوعات أخرى مثل: الشفافية والمراجعـة والشركات الخاصـة. وعـلاوة علـى ذلك فإن منظمة، (Deutsche Schutzverningung Fur Dsw – Rbesitz) وهي أكبرمنظمـة ألمانيـة للمسـاهمين وضـعت مجموعـة مـن المقترحـات وطالبـت الشـركات بتطبيقها كحد أدنى للقواعد الجيدة لحوكمة وإدارة الشركات، وقد تمثلت هذه المبـادئ فـي :(Bancelle,1997 Pp. 45-46)

١- منع تضارب المصالح بين أعضاء المجالس الرقابية.
٢- ضمان استقلال المراجع الخارجي للمؤسسة.
٣- إرسال الدعوة لحضور الاجتماع السنوي لحملة الأسهم في وقت مبكر.
٤- يجب أن تطبـق الشـركات الألمانيـة الهيكـل الرأسـمالي القـائم علـى نظـام صـوت واحد للسهم الواحد.
٥- طلب المزيد من القابلية للمحاسبة والمزيد من الشفافية في البنوك، التـي تصـوت عن الحصة التي تستفيد منها، وبذلك يمكن للبنوك الألمانية أن تحقق المزيـد مـن الإفصـاح مـن خـلال تـوكيلات التصـويت بمـا فـي ذلـك تقـديم إشـعار عـام عنـد التصويت ضد الإدارة.

٣-٤ الإفصاح والشفافية في ظل متطلبات الحوكمة .

لقد بات موضوع الإفصاح المحاسبي و الشفافية من أحد أهم اهتمامات المنشآت الاقتصادية، إذ يستوجب عليها عرض المعلومات المالية الموثقة و الملائمة التي تخدم أغراض المستثمرين، ويتحقق ذلك من خلال وجود أسس ومعايير موحدة ملزمة للشركات والممارسين المهنيين تسعى إلى تحقيق القياس السليم والإفصاح المحاسبي والشفافية في عرض المعلومات المالية (عمار،٢٠١٠).

ويعد الإفصاح المحاسبي و الشفافية من أحد أهم المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات إذ أن مفهوم هذه الأخيرة قد تطور موازاة مع مفهوم الإفصاح و الشفافية (عمار ، ٢٠١٠).

وتعتبر الشفافية مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة مفهومة لكل المشاركين في السوق . وقد عرف بعض الباحثين الشفافية بأنها :"إتاحة ونشر المعلومات المناسبة عن الأداء خلال الفترة المالية، والوضع المالي، فرص الاستثمار، الحوكمة، وإدارة المخاطر "(Bushman and Smith,2003) .

ويقصد بالإفصاح العام من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأنه" إيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لاتكون القوائم المالية مضللة (معايير المحاسبة السعودية،٢٠٠٣ص٤٧٩) .

لقد ارتبط الافصاح في القوائم المالية ارتباطا وثيقا مع حوكمة الشركات وذلك بسبب ظهور شركات المساهمة العامة مما أدى لطلب المستثمرين والمقرضين بزيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي. وقد أكدت العديد من التقارير واللوائح الخاصة بحوكمة الشركات على ضرورة التزام الشركات بمبدأ الشفافية والافصاح في أنشطتها ، فقد أشارت مبادئ حوكمة الشركات الصادرة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على ضرورة أن يضمن إطار حوكمة الشركات القيام بالافصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة

بالشـــركة ، بمـــا فـــي ذلـــك المركـــز المـــالي والأداء ، وحقـــوق الملكيـــة وحوكمـــة الشركات(OECD,2004).

وقد جاء في مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة فيمايخص الافصاح والشفافية ما يلي (OECD,2004):

أ- يجب أن يشتمل الإفصاح – ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية :

١. النتائج المالية والتشغيلية للشركة .
٢. أهداف الشركة .
٣. حق الأغلبية من حيث المساهمة ، وحقوق التصويب .
٤. أعضـاء مجلس الأدارة ، والمـديرين التنفيـذين الرئيسـين ، والمرتبـات والمزايا الممنوحة لهم .
٥. عوامل المخاطرة المنظورة .
٦. المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح .
٧. هياكل وسياسات ممارسة سلطات الادارة بالشركات .

ب- ينبغـى إعـداد ومراجعـة المعلومـات ، وكـذا الإفصـاح عنهـا ، بأسـلوب يتفـق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية ، كما ينبغى أن يفى ذلك الأسلوب بمتطلبـات الإفصاح غير المالية وأيضًا بمتطلبات عمليات المراجعة .

ج- يجـب الإضـطلاع بعمليـة مراجعـة سـنوية عـن طريـق مراجـع مسـتقل ، بهـدف إتاحة التدقيق الخارجى والموضوعى للأسلوب المستخدم فى إعداد تقديم القوائم المالية .

د- ينبغـــى أن تكفـل قنـــوات توزيـــع المعلومـــات إمكانيـــة حصـــول مســـتخدمى المعلومات عليها فى الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

(ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة www.cipe-arabia.org)

وتماشيًا مع ما قامت به الهيئات المنظمـة لأسـواق المـال العالميـة ، فلقد قامت هيئـة سوق المال السعودية برفع مستوى الشفافية ، وذلك عن طريق مطالبة الشركات بمزيـد

من الإفصاح والشفافية .ومن تلك الجهود التي قامت بها الهيئة تدعيمًا لذلك ما يلي (عبد الرحمن ، ٢٠١٠، ص ١١):

١- إصدار دليل قراءة القوائم المالية ويتضمن كيف يقرأ المستثمر تلك القوائم وكذلك فهم النسب المحاسبية.
٢- إصدار دليل للمستثمر ويشمل معرفة قراءة القوائم المالية والمعلومات ومصادرها.
٣- إصدار دليل المعلومات ومصادرها ويتضمن معلومات عن الشركة ومصادر المعلومات ومقدمة عن التقرير ومحتويات التقرير ونشرات الإصدار والأهداف الإستراتيجية المستقبلية للشركة وخططها للوصول لتلك الأهداف.
٤- إصدار نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وأهم ما في هذا الإصدار هو تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح دون تمييز ، وضرورة الالتزام بالإفصاح المستمر للشركات وتتمحور تلك الالتزامات في ثلاثة محاور:

∴ الإفصاح عن التطورات الهامة.
∴ الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة.
∴ الإفصاح عن المعلومات عبر اللإنترنت.

٥- توفير الحماية للمستثمرين في السوق المالية حيث نص نظام السوق المالية في المادة الخامسة منه على أن من أهدافه توفير تلك الحماية ومنع التداول بناء على معلومات داخلية .
٦- إصدار عن الاستثمارات المالية وسوق الأسهم وإيضاح بعض المفاهيم المحاسبية التي قد تكون غامضة بالنسبة للمستثمرين.
٧- ضرورة وجود لجنة للمراجعة.
٨- تحقيق جودة المراجعة الداخلية.
٩- تدعيم برنامج مراقبة جودة الأداء المهني.
١٠- قيام الهيئة بحجب ٨٢ موقع الكتروني بتهمة تضليل المستثمرين (هيئة السوق المالية السعودية www.cma.org.sa).

ويرى الباحث أن تلك الجهود والتي قامت بها هيئة سوق المال السعودية كافية لتحقيق الشفافية والإفصاح، وكافية أيضًا للبعد عن التلاعب بحقوق المستثمرين ، وتعتبر أداة لضبط سوق المال السعودي .

وقد ناقشت بعض الدراسات علاقة الإفصاح والشفافية بممارسة إدارة الأرباح ، حيث ناقش (Lobo and Zhou,2001)علاقة جودة الإفصاح بادارة الأرباح، ووجد أن هناك علاقة سلبية بين جودة إفصاح الشركات والمستحقات الإختيارية ، وأن زيادة عملية الإفصاح يساعد على تخفيض ومنع ممارسة إدارة الارباح، وأن الشفافية الاكبر افصاحا ، تؤدي إلى اكتشاف أكبر لممارسات إدارة الأرباح (Hirst and Hopking,1998).

ويرى الباحث ، أن قدرة الإدارة على التلاعب في الأرباح يتوقف على مدى قدرة المستخدم على اكتشاف ذلك والذي يتوقف على درجة الشفافية في التقارير المالية .

الفصل الثالث

لجان المراجعة ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح

٤-١ المقدمة

٤-٢ دور لجان المراجعة في متطلبات قواعد الحوكمة

٤-٣ دور لجان المراجعة في تخفيض مشكلات الوكالة وعدم تماثل المعلومات

٤-٤ إدارة الأرباح ومعايير المراجعة

٤-٥ محددات دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات

٤-١ المقدمة

يعتبر موضوع ادارة الأرباح Earnings Management من أهم المواضيع التي أثرت في نشأة لجان المراجعة ، فقديما وحديثا قامت العديد من إدارات الشركات بعمليات غش وتلاعب من أجل التأثير على نتائج الأعمال ، وقد تزايدت مؤخرا مثل تلك الحالات لدى كبريات الشركات الأمريكية من أجل التأثير على التقارير المالية وذلك عن طريق القيام بعملية تحسين الأرباح والتي أدت إلى سلسلة من الفضائح التي هزت السوق المالي في الولايات المتحدة الأمريكية بالاضافة إلى تأثيرها على الأسواق العالمية الأخرى .

وبرزت الإتجاهات التي تنادي وتركز على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في وضع وإقرار ضوابط ونظم وقائية في مجال التحكم وتوجيه إدارات الشركات التي يديرونها، فجاءت فكرة لجان المراجعة.

تعتبر المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التي اهتمت بموضوع لجان المراجعة، حيث صدر القرار الوزاري رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٢ /٨ / ١٤١٤ هـ الموافق ٢٣ /١ / ١٩٩٤ الصادر عن وزارة التجارة والخاص بتشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة بالمملكة والذي نص في مادته الأولى على أن تشكل في كل شركة مساهمة لجنة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تسمى لجنة المراجعة، كما نص على أن اختيار أعضائها يكون بقرار من الجمعية العامة للمساهمين (وزارة التجارة ، ١٤١٤) . وأفردت المعاييرالسعودية في عام ٢٠٠٠ م معيارا خاصا للرقابة الداخلية بغرض مراجعة القوائم المالية يحدد المتطلبات التي يتعين على المراجع الالتزام بها عند تقويم الرقابة الداخلية لأي منشأة بغض النظر عن حجمها وشكلها النظامي ، بغرض مراجعة القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين). ويمكن مناقشة دور لجان المراجعة في ضبط ادارة الأرباح من خلال الموضوعات الآتية:

٤-٢ دور لجان المراجعة في متطلبات قواعد الحوكمة

أجمعت معظم الأدبيات المحاسبية على إن وجود لجان المراجعة في الشركات المساهمة بات واقعا تفرضه الظروف الداخلية والخارجية لها ، لأن لجان المراجعة تلعب دورا مهما كونها حلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة و أن دورها وطبيعة أداؤها ذات الجوانب المتنوعة يتطلب من الشركات المبادرة بتكوينها، غير أن لجان المراجعة بحاجة لمقومات أداء فعالة تسهم في تفعيل حوكمة الشركات بصورة تؤدي إلى تحسين مستوى الأداء ومن ثم زيادة القدرة التنافسية .

وفي هذا السياق فقد أوضحت دراسة (المعتاز ، ٢٠٠٩) أن لجان المراجعة بالمملكة العربية السعودية وإن كان لها دور مميز في نظام الحوكمة في بعض الشركات، فإن لائحة حوكمة الشركات بها بعض أوجه القصور فيما يخص لجان المراجعة ، ولا تزال الجهود مستمرة من الجهات وعلى رأسها هيئة سوق المال في متابعة كيفية تنفيذ الشركات المساهمة للتعليمات، ووضع آليات مناسبة تكفل تقيدها باللوائح والإرشادات، الأمر الذي يستوجب ضرورة إصدار العقوبات اللازمة بحق الشركات التي لا تتقيد بلائحة حوكمة الشركات، ونتائج دراسة (المعتاز، ٢٠٠٧) حول لائحة الحوكمة عن الإفصاح عن تكوين لجنة المراجعة تعتبر مؤشرا قويا عن ضعف تفعيل هذه القاعدة حيث أشارت النتائج أن شركة واحدة فقط من بين (٥٠) شركة ، أظهرت بوضوح وجود مختص بالنواحي المالية ضمن أعضاء اللجنة وهو أكاديمي حيث يعمل أستاذاً للمحاسبة في أحد الجامعات السعودية إلا أن هذه الشركة فشلت في الإفصاح عن عدد اجتماعات لجنة المراجعة، وفي المقابل لم تذكر ٤٩ شركة (٩٨%) اسم المختص بالنواحي المالية ولا مؤهلاته العلمية أو العملية ولا ما يدل على وجوده.

وفيما يتعلق بأسماء أعضاء لجنة المراجعة، فقد أفصحت ٣٤ شركة (٦٨%) عن أسماء أعضاء لجنة المراجعة بها، بينما لم تبين ١٦ شركة (٣٢%) أسماءهم منها ٨ شركات لم تذكر أي شيء يتعلق بتكوين لجنة المراجعة.

وفيما يخص مهام لجنة المراجعة فيلاحظ أن ٢٠ شركة (٤٠%) ذكرت مهام لجانها، منها شركة واحدة اقتصرت مهمة لجنة المراجعة بها على ترشيح المراجع الخارجي فقط، بينما لم توضح ٣٠ شركة (٦٠%) المهام المطلوبة من لجنة المراجعة.

وبالنسبة لاجتماعات لجنة المراجعة: فيلاحظ أن ٣٤ شركة (٦٨%) لم تذكر شيئاً عن اجتماعات لجنة المراجعة وعددها، في حين أفصحت ١٦ شركة (٣٢%) عن عدد اجتماعات لجنة المراجعة بها، منها ٧ شركات اجتمعت أقل من ٤ اجتماعات وهو الحد الأدنى الذي يمثل الأداء الجيد (Best Practice) لتقوم لجنة المراجعة بدورها كما يجب وهو ما التزمت به لجنة المراجعة في ٩ شركات فقط (١٨%) من عدد الشركات الخمسين التي تضمنها هذا البحث.

وقد حاول (الرحيلي ، ٢٠٠٨) ربط علاقة بين لجان المراجعة وحوكمة الشركات من خلال الإجابة على هذا السؤال: ما هي علاقة لجان المراجعة بموضوع حوكمة الشركات؟ وللإجابة على هذا السؤال لا بد من التعرف على الآليات (الوسائل) التي يمكن من خلالها التأكد من تطبيق مفهوم حوكمة الشركات على أرض الواقع . ويأتي في مقدمة هذه الآليات مجلس الإدارة، والمراجع الداخلي، والمراجع الخارجي. كما أن وجود نظام رقابة داخلية فعال يعد أحد المسؤوليات الرئيسة المناطة بمجلس الإدارة .ويأتي دور لجنة المراجعة الرئيسي في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة. وتتفق معه دراسة (Green,1994) حيث قدمت دليلا على أن لجنة المراجعة الفعالة يمكن أن تساعد في إغلاق فجوة التوقعات وذلك من خلال مراقبة الإدارة وتحسين استقلال المراجع الخارجي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن لجان المراجعة أصبحت تمثل جزءا مهما من حوكمة الشركات. وبناء على ذلك فقد اهتم المشرع السعودي بتوظيف هذه العلاقة في تفعيل حوكمة الشركات فقد صدر عن مجلس السوق المالية بموجب القرار رقم ١-٢١٢-٢٠٠٦بتاريخ ١٤٢٧/١٠/٢١هـ الموافق ٢٠٠٦/١١/١٢م بناء على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية (www.cma.org.sa) رقم ١-١٠-٢٠١٠وتاريخ ١٤٣١/٣/٣٠هـ الموافق ٢٠١٠/٣/١٦ م لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية ليؤكد دور لجان المراجعة وعلاقتها بباقي لجان مجلس الادارة حيث نصت المادة الرابعة عشرة من المشروع والمتعلقة بتشكيل لجان المراجعة وتحديد مهامها على النحوالآتي :

أ- يشكل مجلس الإدارة لجنة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تسمى لجنة المراجعة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.

ب- تصدر الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة قواعد اختيار أعضاء لجنة المراجعة ومدة عضويتهم وأسلوب عمل اللجنة .

ت- تشمل مهمات لجنة المراجعة ومسؤولياتها ما يلي:

١) الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية بالشركة بغرض التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهمات المحددة لها من قبل مجلس الإدارة.

٢) دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه.

٣) دراسة تقارير المراجعة الداخلية ووضع الإجراءات التصحيحية لها.

٤) التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد أتعابهم ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم.

٥) متابعة أعمال المحاسبين القانونيين والموافقة على أتعابهم عن تلك الأعمال.

٦) دراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي وإبداء ملحوظاتها عليها.

٧) دراسة ملحوظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها.

٨) دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة إبداء الرأي والتوصية في شأنها.

٩) دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة .

ملاحظة :صدر قرار مجلس هيئة السوق رقم (١-٣٦-٢٠٠٨) وتاريخ ١٤٢٩/١١/١٢هـ الموافق ٢٠٠٨/١١/١٠م بإلزامية المادة الرابعة عشرة من لائحة حوكمة الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالية وذلك ابتداء من العام ٢٠٠٩م .

ويرى الباحث بأن مشروع لائحة حوكمة الشركات في المملكة ركزعلى جانبين مهمين : **الجانب الأول** أهمية استقلال لجان المراجعة بحيث يكون أعضاؤها من مجلس الإدارة غير التنفيذيين لكي تستطيع هذه اللجان ممارسة مهامها وتقدم تقاريرها بكل حياد وموضوعية بعيدا عن ضغوط الإدارة . وهذا في الواقع ما أكدته بعض البحوث والدراسات، على سبيل المثال، أشار(O'Sullivan, 1999) إلى أن من أهم الوسائل لتحقيق الرقابة على الشركات في الممارسة الحالية الاستعانة بالمدراء غير التنفيذيين لتقوم بدور مراقبة سلوك وتصرفات الإدارة، وهو الأمر الذي دعا الجهات الرسمية والمهنية تتبنى تكوين لجان المراجعة من أعضاء غير تنفيذيين. كما شدد (Weir and Laing,2000)على أهمية الدور الذي يقوم به المدراء غير التنفيذيين بكون الوظيفة الرئيسية للمدراء غير التنفيذيين هي التأكد والتثبت من أن المدراء التنفيذيين يقومون بتطبيق السياسات المتفقة مع مصالح المساهمين، وكذلك فإن المدراء غيرالتنفيذيين يمتلكون صفتين تمكنهم من أداء دورهم الرقابي، **أولاهما** :استقلالهم، **وثانيهما** : اهتمامهم الشديد بسمعتهم ومركزهم في السوق (المعتازوHigson، ٢٠٠٢). أما **الجانب الثاني** هو أن المشروع أعطى لجان المراجعة في الشركات صلاحيات واسعة في مجال الرقابة على أعمال وأنشطة الشركات وهذا في الواقع ما يدعم ويعزز تفعيل مفهوم حوكمة الشركات في البيئة السعودية (الرحيلي، ٢٠٠٨) .

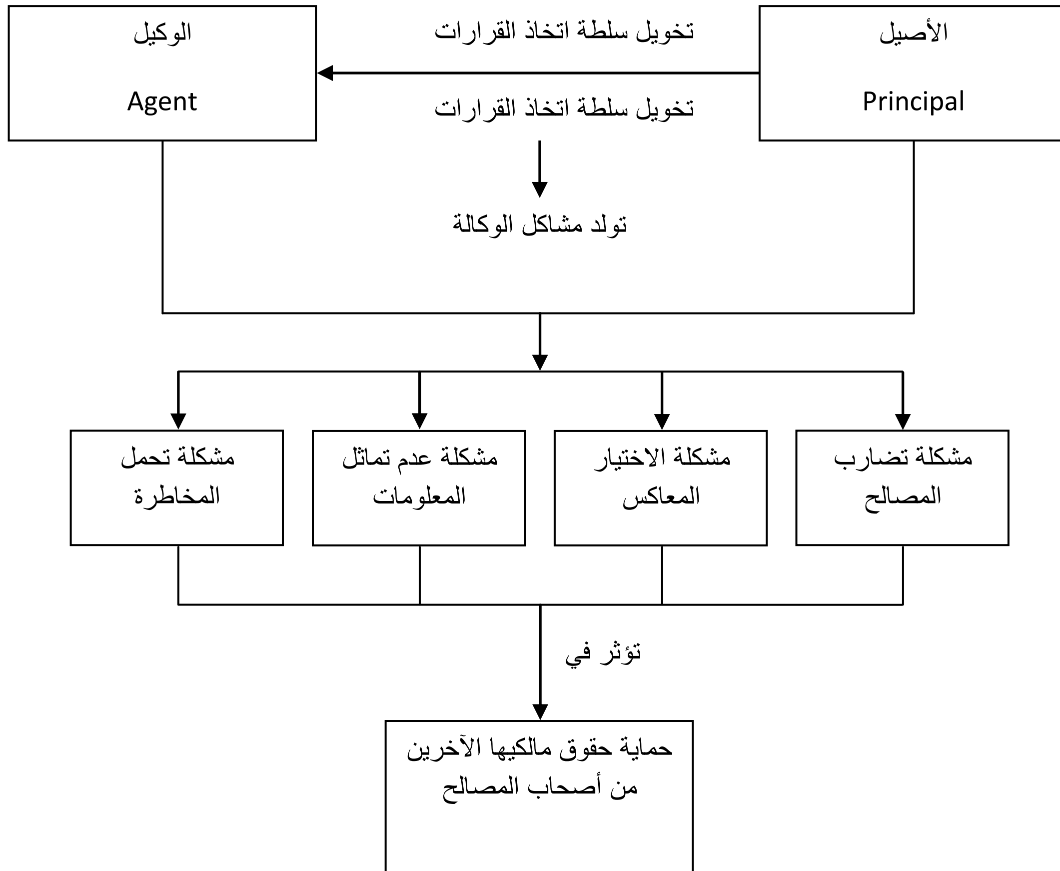
٤-٣ دور لجان المراجعة في تخفيض مشكلات الوكالة وعدم تماثل المعلومات

نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والمالكين، وبقية أصحاب المصالح في الشركة وعلى وفق مبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف تعظيم منافعه الخاصة، فانه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بصرف النظر إذا ما كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث والعمليات من ناحية تقديم المعلومات(التميمي ، ٢٠٠٨ ص ٥) .

لقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة، من شانها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية

على مصالح الأطراف الأخرى، ومن هنا تنشأ مشاكل نظرية الوكالة إذ تعد نظرية الوكالة تعبيرا للعلاقة التعاقدية بين مجموعتين تتضارب أهدافها وهما كل من الأصلاء (المالكين) والوكلاء (المدراء) وتهدف نظرية الوكالة إلى صياغة العلاقة بين هذه المجاميع بهدف جعل تصرفات الوكيل تنصب في تعظيم ثروة المالكين. ومن خلال هذه العلاقة تنشا العديد من المشاكل، لعدم وجود عقود كاملة والشكل الآتي يوضح ذلك:

مشاكل نظرية الوكالة



المصدر: (مسير، ٢٠٠٩)

وتعتبر عدم تماثل المعلومات من أحد فروض نظرية الوكالة حيث تفترض هذه الأخيرة أن المالك غير قادر على مراقبة جميع أعمال الإدارة وان أعمال الإدارة من الممكن أن تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها الملاك ويحدث أحيانا هذا إما بسبب

الاختلاف في أهداف ورغبات الإدارة أو بسبب أن الإدارة تحاول التهرب من العمل وخداع المالكين وهذا ما يطلق عليه عدم تماثل المعلومات، وبذلك يستعمل الوكيل معلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه المعلومات ويخفي البعض الآخر (مسير، ٢٠٠٩)، ويحدث عدم التماثل في المعلومات عندما يختلف مقدار المعلومات المتعلقة بأشكال العمليات أو الصفقات المحتملة Potential Transaction من مجموعة من المستثمرين إلى أخرى ، حيث يمتلك بعض المستثمرين أو الأطراف الداخلية في المنشأة معلومات خاصة عن المنشأة والأداء الإقتصادي الحقيقي لها ، لا تتوفر للأطراف الأخرى (Brown and Hillegeist,2006) ويؤدي تخفيض عدم تماثل المعلومات إلى زيادة سيولة الأوراق المالية Liquidity of a firm's securities (Lev,1988) وتخفيض تكلفة رأس المال العامل (Easley and O'Hara,2004) ويقرر (Karbhari and Muhiuddin,2010) أن لجان المراجعة تخفف من مشكلة الوكالة في الشركة وتعمل بموثوقية لحماية غالبية أصحاب المصالح ، كما تعمل أيضا كحلقة وصل بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة وتقضي على مشكلة عدم تماثل المعلومات بينهما . ويجادل (Klein, 1998) أن لجان المراجعة تساهم في التخفيف من مشكلة الوكالة وذلك بتسهيلها لنشر المعلومات المحاسبية الصادقة المعدة من قبل الإدارة للجهات الذين هم خارج المنشأة والتي تخفف من مسألة المعلومات غير المتماثلة Information Asymmetry بين من هم داخل الشركة وخارجها، وذلك في الوقت المناسب. وفي هذا السياق يرى (المعتاز، ٢٠٠٩) أن وجود لجنة للمراجعة تساهم في مد خط اتصال مباشر بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، ومن جهة أخرى بين لجنة المراجعة ومجلس الإدارة، كما أنها تساهم في التخفيف من مشكلة المعلومات غير المتماثلة بين الإدارة ومجلس الإدارة وهي ما ينظر لها على أنها من أهم مؤشرات الرقابة الفعالة، وعلى ذلك فإن لجنة المراجعة الفعالة يمكنها زيادة نزاهة وفعالية عملية المراجعة ونظام الرقابة الداخلية والتقارير المالية.

ولقد حظيت لجان المراجعة في الوقت الحالي باهتمام متزايد من الشركات ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تلعبه كأداة من أدوات حوكمة الشركات ، وتعتبر عنصرا أساسيا لآليات حوكمة الشركات ، فهي المكون الأساسي في التأكد من

جودة التقارير المالية ، والرقابة الداخلية الفعالة ، كما يمكن أن تساعد الإدارة في تقييم المخاطرة ، وإيجاد علاقة وثيقة بينها وبين المراجعين الداخليين والخارجيين (المعتازو بصفر،٢٠١٠). وتؤكد بعض الدراسات على ضرورة وجود لجا ن المراجعة في الشركات التي تسعى لتطبيق الحوكمة إذ يمثل دور هذه اللجان عاملا أساسيا لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة . كما تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية ، وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ، ومقاومة ضغوط وتدخلات الادارة في عملية المراجعة (رياض،٢٠١١) ، ويتفق (Klein,2002a) مع هذا الرأي إذ يشير إلى أن وجود لجنة المراجعة يمكن أن يساعد في المراقبة الداخلية من خلال زيادة مستوى النزاهة في عملية المراجعة المالية وهذا ما قرره (Dechow et al.,1996) أن المنشآت بدون لجان المراجعة تكون أكثر احتمالا لممارسة الغش المالي.

وقد أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة بين عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح (Dye,1988,Trueman and Titman,1988,Richardson , 2000, Lobo and Zhou,2001) حيث أثبتت دراسة (Lobo and Zhou,2001) وجود علاقة سلبية بين مستوى افصاح الشركات والمستحقات الإختيارية ، وأشار إلى أن السلوك الإنتهازي لممارسة إدارة الأرباح يزيد من مستوى عدم تماثل المعلومات . هذه الدراسة افترضت أن جودة الإفصاح وممارسات إدارة الأرباح مرتبطين سلبيا ، وأن المنشآت التي بها تقديرات إفصاح منخفضة تميل إلى الممارسة بشكل أكبر لإدارة الأرباح، بل إن بعض الدراسات اعتبرت أن وجود عدم تماثل المعلومات يعتبر شرطا ضروريا من الناحية النظرية لوجود إدارة الأرباح (Trueman and Titman,1988). ويرى الباحث أن جودة ومصداقية التقارير المالية تساعدان في تخفيض تعارض علاقات الوكالة ، وتعزيز درجة الاعتماد ومصداقية الأرقام المحاسبية نتيجة الدور الرقابي الذي تلعبه لجان المراجعة .

٤-٤إدارة الأرباح ومعايير المراجعة

تعتبر القوائم المالية ملخصا محاسبيا مهما لانجازات الشركة ، وعادة ما يتم الاعتماد عليها في تقييم الأداء ، ويتوقف عليها إبرام الإتفاقيات بين الشركة والأطراف

الأخرى (مثل اتفاقيات الحصول على القروض وسياسات مكافآت المديرين) ولضمان سلامة البيانات التي تعرضها القوائم المالية والحد من سلوك إدارة الأرباح ، أصدر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) مجموعة من المعايير من أهمها قائمة معايير المراجعة رقم (٥٧) (مراجعة التقديرات المحاسبية) وقائمة معايير المراجعة رقم (٨٢) (اكتشاف التلاعب عند مراجعة القوائم المالية) ، وقائمة معايير المراجعة رقم (٨٩) (مراجعة التسويات المحاسبية)، قائمة معايير المراجعة رقم (٩٠) (الاتصال بلجنة المراجعة) وقائمة معايير المراجعة رقم (٥٧) والتي تحذر من إمكانية التحيز عند إعداد التقديرات المحاسبية . وأصدرت لجنة سوق الأوراق المالية في عام ١٩٩٩م ثلاث نشرات وهي رقم (٩٩)،(١٠٠) و(١٠١)، متاحةعلى الموقع الإلكتروني :(www.sec.gov/litigation/admin.shtml) وذلك بغرض الحد من سلوك إدارة الأرباح (عيسى،٢٠٠٨).

وقد أثارت الفضائح المالية والمحاسبية التي ظهرت مؤخرا (مثل شركة "Enron" الأمريكية، وشركتي "Lernout " و"Hausipe" في بلجيكا) جدلا واسعا حول مصداقية الأرباح التي تظهرها قائمة الدخل . كما أدت إلى ظهور العديد من المقترحات والتوصيات التي طالبت بضرورة إجراء تغييرات ملحة في عملية إعداد القوائم المالية (مثل قانون حوكمة الشركات في بلجيكا عام ٢٠٠٢، وقانون SOX في أمريكا عام ٢٠٠٢) (عيسى ، ٢٠٠٨).

وناقشت دراسة (Depken and Ouyang,2005) أثر قانون Sarbanes Oxleyعلى تحسين التقارير المالية ، من خلال تحليل أنشطة ممارسة إدارة الأرباح قبل وبعد صدور هذا القانون وما إذا كان القانون قد حد من السلوك الانتهازي للإدارة . وقد قاما باستخدام البيانات المجمعة عن إدارة الأرباح من الربع الأول لسنة ١٩٨٧ وحتى الربع الثاني لسنة ٢٠٠٥، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك انخفاضا في أنشطة إدارة الأرباح بعد تطبيق هذا القانون في أكتوبر سنة ٢٠٠٢م حيث أدى هذا التشريع إلى تخفيض ميول الإدارة إلى التلاعب بالأرقام المحاسبية وممارسة إدارة الأرباح .

وقـد قـام الاتحـاد الـدولي للمحاسـبين IFAC بإصـدار المعيـار (ISA,240) الخاص بمسؤليات المراجع المتعلقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية وذلك فـي مـارس ٢٠٠١م ليصبح ساري المفعول من ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢م ، ونتيجة لما تعرضت لـه عدد من الشركات في فضائح مالية ومحاسبية فقد تم تعديل هذا المعيار فـي فبراير ٢٠٠٤م ، وأيضا تم تعديله في ديسمبر ٢٠٠٦ لتصبح التعديلات في ديسمبر ٢٠٠٨. وقد عرف هذا المعيار الغش بأنه "فعل متعمد من جانب شخص أو أكثر من بين الإدارة ، أو أولئك الذين تم تخويلهم بالحوكمة ، أو الموظفين أو طرف ثالث ،هذا الفعل يتضمن استخدام الخـداع أو التضـليل للحصـول علـى مميـزات غيـر عادلـة ، أو غيـر قانونيـة " (IFAC,2006) .

ويذكر (المعتاز ، ٢٠١٠) أن معايير المراجعة الدولية نصت بأن مسؤولية منـع واكتشاف الغش والخطـأ تقع علـى عـاتق الإدارة مـن خـلال التطبيـق والتشـغيل المستمر لنظم الرقابة الداخلية ، حيث تخفض تلك النظم من احتمال وجود غش أو خطـأ ، وإن كانت لا تلغيها تماما ، مع أن المراجع لا يضـمن خلـوه مـن مخـاطر عدم اكتشـاف الغش المؤثر على القوائم المالية ، وما يترتب على ذلك من خطر مقاضاة المراجع بسبب عدم اكتشافه الغش . وفي المملكة العربية السعودية فقد صدر قرار وزيرالتجارة رقم ٢٢١٧ فـي ١٤٢٣/١١/١هـ والـذي تضـمن مطالبـة كـل شـركة مسـاهمة بـأن تعد إقرارا وفـق النموذج المرفق للقرار يشهد بموجبه الموقع عليه بعدة أمورمن بينها " أنـه وفقا لأفضـل معلومات وصلت إلى علمه ، بأن القوائم المالية للشركة المرفقة بـالاقرار لا تتضـمن أي عبارات أو بيانات أو معلومات ذات أهمية نسبية غير صحيحة ، وأنه لم يحذف مـن هذه القوائم أي بيانات أو معلومات أو مبالغ ذات أهمية نسبية ينتج عن حذفها أن تكـون هـذه مضللة "(وزارة التجارة ، ١٤٢٣هـ).

ويرى الباحث أنه رغم الإصدارات المهنية لمعايير المراجعـة وأنظمـة الجهـات الرقابيـة المختلفة إلا أنه قد يصعب الحد من الأنشطة الاحتيالية وإدارة الأربـاح خصوصـا، نظـرا لاختلاف المعايير من دولة إلى أخرى وعدم توحيدها في التطبيق دوليا ، وأيضـا صـعوبة شطب مبدأ المرونة التي تعطي صلاحيات للادارة للقيام بتقديرالمستحقات الاختيارية .

٥/٤ محددات دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات

لقد تزايد الاهتمام العالمي بوجود لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة، وتسليط الضوء على فعاليتها ودورها في الرقابة والاشراف، وحتى تقوم اللجان بالمهام والواجبات المناطة بها بشكل فعال، كان لازما أن تراعي مجالس الإدارة مجموعة من الضوابط عند تشكيلها واختيار أعضائها لضمان كفاءتها واستقلاليتها، وأن يستند عملها على دليل مكتوب، لذا يرى الباحث أهمية هذا الموضوع وخاصة بعد إصدار هيئة السوق المالية للائحة حوكمة الشركات والتي ألزمت الشركات المساهمة المتداولة في السوق بالعديد من المتطلبات تجاه تشكيل ومهام لجان المراجعة والإفصاح عنها . وأضاف (المعتاز، ٢٠٠٩) أن الحوكمة علاوة عن دورها الرقابي تساهم في تطوير السياسات المحاسبية داخل الشركات،وتحقيق الأهداف طويلة المدى وتجعل من الممكن إيجاد الطرق للربط بين الأجر والعمل ، ويرى الباحث أن تكوين لجنة المراجعة بحد ذاته لا يعطي دليلا على مستوى الرقابة الفعلي الذي تقوم به في الواقع العملي. وفي هذا السياق فقد حاول الكتاب دراسة جوانب عديدة عن لجان المراجعة باعتبارها العمود الفقري من آليات حوكمة الشركات ووضعوا من خلال دراساتهم محددات تستند عليها لجان المراجعة في أداء دورها الرقابي وفي هذا الإطار بين (المعتاز،٢٠٠٩،ص٥) أن لفعالية لجنة المراجعة عدة محددات (مقومات) يمكن تلخيصها في ثلاثة محددات هي :

1. الاستقلال عن الإدارة Independence from Management
2. القدرة على الوصول إلى المعلومات المطلوبة Access to Information
3. موارد اللجنة ومصادرها لتحقيق أهدافها Resources

١- الاستقلال عن الإدارة: يعتبرالاستقلال بمثابة حجر الزاوية لمهام لجنة المراجعة، لهذا يؤكد (Carcello and Neal,2003) بأن لجان المراجعة التي تتمتع باستقلال وخبرات أعضائها ، تكون قادرة على حماية المراجع الخارجي من العزل بعد تقديمه لتقرير ذي ملاحظات عما تم إعداده من قوائم مالية للشركة . مما يعني وجود علاقة طردية بين ما يتمتع به أعضاء لجنة المراجعة من خبرات واستقلال وبين تعزيز ومساندة المراجع الخارجي. ويقرر(المنيف والحميد، ١٩٩٨، ص ٤٦) أن استقلال لجان المراجعة يعتبر من أهم المعايير التي ترتكز عليها أغلب اللوائح المنظمة لعمل

لجنة المراجعة ، ويمثل هذا المعيار أحد أهم شروط اختيار أعضاء لجنة المراجعة حيث إنه من الضروري أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين ظاهريا وحقيقيا عن إدارة الشركة بحيث لا يظهر لمجلس إدارة الشركة وجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين أعضاء اللجنة ومدراء الشركة التنفيذيين. ويناقش (المعتاز، ٢٠٠٩ص ٦- ٨) أهمية الاستقلال أعضاء لجنة المراجعة عن الإدارة في عدة مواضيع لعل من أهمها :

١-١عند ترشيحهم ضمن أعضاء اللجنة

من العادة أن يتم ترشيح أعضاء لجنة المراجعة من قبل مجلس الإدارة والذين هم طبقاً للممارسة الحالية تم ترشيحهم من قبل المساهمين من ضمن قائمة تم ترشيحها من قبل الإدارة، في حين أن المبدأ الرئيسي المفترض للحوكمة ينص على أن المساهمين ينتخبون مجلس الإدارة الذي بدوره يختار الإدارة العليا. وهذه الممارسة الحالية تضمن واقعياً أن أعضاء مجلس الإدارة لهم على الأقل بعض العلاقات مع الإدارة . وإذا تم اختيار أعضاء لجنة المراجعة بهذه الطريقة الحالية فإنه من الصعب أن يوجد استقلال حقيقي لتلبية التوقعات الكبيرة من الآخرين تجاههم.

١-٢ عند إصدار الرأي العادل عن الشركة من قبل المراجع الخارجي

تتضح أهمية الاستقلال عن الإدارة أيضاً عند إصدار الرأي العادل من قبل المراجع الخارجي لارتباط ذلك بأساس التفكير والحكم على مراحل إعداد القوائم المالية.

١-٣ الاستقلالية عند إعداد جدول الأعمال Agenda

بما أن لجنة المراجعة مسؤولة عن ضمان الاتصال بين مجلس الإدارة وبين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي وكذلك الإدارة، فإن المهمة الأخرى التي تظهر أهمية استقلال لجنة المراجعة تظهر بوضوح في اللائحة المنظمة لعمل اللجنة Charter وكذلك عند إعداد جدول الأعمال.

وحرصًا من الهيئة على إرساء أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات وتطوير المعايير والمبادئ ذات العلاقة، أصدر مجلس هيئة السوق المالية القرار رقم ١-١٠-٢٠١٠ وتاريخ ١٤٣١/٣/٣٠هـ الموافق ٢٠١٠/٣/١٦م القاضي بتعديل تعريف العضو

المستقل الوارد في الفقرة ب من المادة الثانية من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بالقرار رقم ٢١ –٢١٢-٢٠٠٦م وتاريخ ١٤٢٧/١٠/٢١هـ الموافق ٢٠٠٦/١١/١٢م،ليكون التعريف بالنص الآتي:

"العضو المستقل ":عضو مجلس الإدارة الذي يتمتع بالاستقلالية التامة . ومما ينافي الاستقلالية، على سبيل المثال لا الحصر، أي من الآتي (هيئة السوق المالية السعودية (www.cma.gov.sa):

١. أن يكون مالكًا لما نسبته خمسة في المئة أو أكثر من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها.
٢. أن يكون ممثلا ً لشخص ذي صفة اعتبارية يملك ما نسبته خمسة في المئة أو أكثر من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها.
٣. أن يكون من كبار التنفيذيين خلال العامين الماضيين في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها.
٤. أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها.
٥. أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من كبار التنفيذيين في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها.
٦. أن يكون عضو مجلس إدارة في أي شركة ضمن مجموعة الشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها.
٧. أن يكون موظفًا خلال العامين الماضيين لدى أي من الأطراف المرتبطة بالشركة أو بأي شركة من مجموعتها كالمحاسبين القانونيين وكبار الموردين، أو أن يكون مالكًا لحصص سيطرة لدى أي من تلك الأطرا ف خلال العامين الماضيين . وقد تم تطبيق هذا التعريف عند تعيين أي عضو مجلس إدارة ابتداءً من ٢٠١١/١/١م.

٢- القدرة على الوصول إلى المعلومات المطلوبة

يعتقد الباحث أن عمل لجنة المراجعة لايمكن أن يستقيم دون أن يتوافر للجنة المراجعة مواردها المعلوماتية الخاصة والدائمة التي تمدها بالبيانات والمعلومات التي

تعينها في تقييم ما يتخذ من قرارات وما ينتهج من سياسات وإجراءات داخل الشركة ، لذا كان لزاماً على لجنة المراجعة إنشاء والمحافظة على ذلك الخط المباشر بينها وبين كل من المراجع الداخلي والخارجي . وقد أوصى (Bull and Sharp,1989) أن يكون هناك خط ساخن من الاتصالات بين لجنة المراجعة وبين من يمكن أن يمدوا لجنة المراجعة بالمعلومات من داخل الشركة . وهناك ثلاثة مصادر رئيسية تمد لجنة المراجعة بالمعلومات التي تحتاجها:

١-٢ قضايا تحتاج للمناقشة مع المراجع الخارجي

يرى الباحث أنه يجب على لجنة المراجعة أن تقيم خطوط اتصال مباشرة بين مجلس الإدارة ، والمراجعين الخارجيين للشركة ، وان تسمح بإجراء المناقشات حول الأمور التي تتصف بالحساسية ، مثل الأمور المحاسبية محل الخلاف ، وأي اختلافات أخرى قد تحدث بين المراجع الخارجي ، وإدارة الشركة ، بالإضافة إلى مناقشة أوجه القصور في تصميم هيكل الرقابة الداخلية ، أو الفشل في تشغيله. وقد أوضح تقرير لجنة Blue Ribbon عدة مهام للمراجع الخارجي فيما يتعلق بلجنة المراجعة ، إذ حددت اللجنة أن على المراجع الخارجي أثناء اتصاله بلجنة المراجعة أن يمدها بعدة معلومات منها: مدى وجود خلافات مع الإدارة ، والصعوبات التي تواجهه أثناء أدائه لعمله. ولذا يتعين على المراجع توثيق الاتصالات التي جرت بينه وبين لجنة المراجعة لتأكيد أن لجنة المراجعة على علم بهذه الأمور ، والتي يمكن إجمالها في كل من نطاق عملية المراجعة ، وحدود مسئولية المراجع. والسياسات المحاسبية التي تطبقها الشركة ، والتغيرات المهمة فيها أو في تطبيقها. والسياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة لمعالجة العمليات غير العادية ذات الأهمية النسبية. والطريقة التي تستخدمها الإدارة لوضع التقديرات المحاسبية. والتسويات المقترحة من قبل المراجع الخارجي ذات الأثر المهم على التقارير المالية للشركة. والبيانات التي تحتوي على غش أو أخطاء والتي قام المراجع باكتشافها خلال عملية المراجعة الحالية، وأي اختلافات حدثت بينه وبين إدارة الشركة ، سواءً تم حسمها أم لم يتم حسمها، وأية موضوعات رئيسة تمت مناقشتها مع الإدارة تتعلق بالقوائم المالية للشركة أو بتعيين المراجع، وأي صعوبات قابلها المراجع أثناء قيامه بعملية المراجعة (www.aicpa.org.pubs).

٢-٢ قضايا تحتاج للمناقشة مع المراجع الداخلي

إن لجنة المراجعة الفعالة يجب أن يكون لها خط اتصال مباشر وغير مقيد مع المراجع الداخلي، خاصة وأنه سعيا وراء استقلال لجنة المراجعة قد يكون معظم إن لم يكن كل أعضائها من الأعضاء غير التنفيذيين بالشركة ، وهذا يعني أنه ستكون هناك مشكلة عدم تماثل المعلومات بين أعضاء لجنة المراجعة والإدارة ، وهنا يظهر دور المراجع الداخلي كمصدر مهم لإمداد لجنة المراجعة بما تحتاجه من معلومات. وبالتالي يمكن أن تتحمل لجنة المراجعة المسئولية الإشرافية على هيكل الرقابة الداخلية والأمور المتعلقة بإدارة المراجعة الداخلية لضمان حصول لجنة المراجعة على ما تعده إدارة المراجعة الداخلية من تقارير. ومن المهم أن تكون هناك علاقة وثيقة بين لجنة المراجعة والمراجع الداخلي مما يستلزم استمرار الاجتماعات الدورية بغير حضورالإدارة، وكذلك التقارير الدورية المرسلة فقط للجنة المراجعة (المعتاز، ٢٠٠٩، ص ١٠) لذا فقد نقل (Raghunandan et al, 2001)عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين Institute of Internal Auditors (IIA) توصيته بأن تجتمع لجنة المراجعة برئيس قسم المراجعة الداخلية أربع مرات في السنة على الأقل ، وأضاف (Rezaee and Lander,1993) توصية أخرى مهمة وهي ألا يقتصر دور لجنة المراجعة على مراجعة عملية تعيين وعزل رئيس قسم المراجعة الداخلية بل لابد أن تكون اللجنة كقناة للاتصال بين رئيس المراجعة الداخلية والإدارة. ويرى الباحث أن تنفيذ هذه التوصيات يعززمن فعالية لجنة المراجعة كما يعزز مستوى تطبيق حوكمة الشركات .

٣- موارد لجنة المراجعة ومصادرها لتحقيق أهدافها

لقد انتبهت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية Securities and Exchange Commission لأهمية وجود موارد مالية خاصة بلجنة المراجعة ، لذا أكدت الهيئة الأمريكية على ضرورة أن تكون هناك مبالغ محددة وجاهزة للإنفاق وتحت تصرف لجنة المراجعة لدفع أتعاب المراجع الخارجي ، أو دفع أجور أي خبير يتم استقدامه لإبداء الرأي في أية مشكلة تتطلب ذلك ، هذا فضلاً عما تحتاج إليه اللجنة من مصروفات نثرية.

إن لجنة المراجعة الفعالة بحاجة إلى موارد تعينها في الوصول إلى الأهداف المرجوة منها وقد فسر(المعتاز،٢٠٠٩) هذه العبارة بأنه يقصد منه عضو لجنة المراجعة المؤهلة، ودعم الإدارة، والوقت الكافي للاجتماعات، والتدريب المناسب، وكذلك اللائحة المنظمة لعمل لجنة المراجعة. لذا فقد وصف (الوابل،١٩٩٩) لجنة المراجعة المؤهل بأنها " لجنة المراجعة التي يتمتع أعضاؤها بدرجة من المعرفة المتعمقة بالنواحي المالية والمحاسبية وإجراءات وأساليب المراجعة حيث تعتبر أكثر فعالية من اللجنة التي لا يتوفر هذا القدر من المعرفة لدى أعضائها".

١-٣ اللائحة المنظمة لعمل اللجنة

تعتبر اللائحة بمثابة المفتاح لتأكيد المهام الموكلة للجنة المراجعة، ولابد أن تحتوي اللائحة على التفاصيل المنظمة لعضوية الأعضاء، والحقوق والمسؤوليات، والعلاقة مع الإدارة، وكذلك مع المراجعين الداخليين والخارجيين، وعدد الاجتماعات ومدتها، وهذه اللائحة من المهم أن تكون واضحة وأن تتم موافقة مجلس الإدارة عليها وأن تتم مناقشتها مع الإدارة والمراجع الخارجي (المعتاز،٢٠٠٩) .

٢–٣ المؤهلات المطلوبة لعضوية اللجنة

من الأمور المتفق عليها أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة والمعرفة والمهارة بالقدر الذي يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بإجراءات هذه النظم بالإضافة إلى القدرة على فهم الأمور المحاسبية، والمراجعة والإدارة المالية، وأن يكونوا على دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة(دحدوح، ٢٠٠٨ ، ص ٢٦٠).

إن توفر المؤهلات والخبرة العملية يعتبر محدداً مهماً في دعم فاعلية لجنة المراجعة وبالتالي فإن وجود أفراد من ذوي الدراية المالية و القدرة على قراءة وفهم القوائم المالية بما في ذلك الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية يعد أمراً حيوياً في هذا المجال، فعلى سبيل المثال في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب بورصات الأوراق المالية بشكل حازم أن تكون هذه المهارات لدى

أعضاء لجنة المراجعة، وفي وثائق الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات أوصت بأن يتمتع أعضاء اللجنة بالإضافة إلى المهارات الأخرى بالخبرة المحاسبية أو ما يماثلها من الخبرات المالية والحصول على الشهادات المهنية في مجال المحاسبة أو المراجعة (سليمان، ٢٠٠٦ ، ص ١٥١).

وفي المملكة العربية السعودية فقد أوصت مشروع القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عام ٢٠٠٤م بأن يتوفر في أحدعضولجنة المراجعة تأهيل علمي ملائم وذلك كالآتي:

١ - درجة الدكتوراه في المحاسبة أو ما يعادلها، وخبرة عملية في مجال المحاسبة والمراجعة لاتقل عن سنتين، تخفض سنة، إذا حصل على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أو أي تأهيل مهني مماثل تعتمده الهيئة.

٢ - درجة الماجستير في المحاسبة أو ما يعادلها، وخبرة عملية في مجال المحاسبة والمراجعةلا تقل عن خمس سنوات، تخفض إلى ثلاث سنوات إذا حصل على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أو أي تأهيل مهني مماثل تعتمده الهيئة.

٣- درجة البكالوريوس في المحاسبة أو ما يعادلها، وخبرة عملية في مجال المحاسبة

والمراجعة لا تقل عن سبع سنوات، تخفض إلى خمس سنوات إذا حصل على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أو أي تأهيل مهني مماثل تعتمده الهيئة.(الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،٢٠٠٤).

وبالإضافة إلى التأهيل المحاسبي أو المالي يجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة قادرين على فهم النشاط الاقتصادي للشركة وعملياتها التشغيلية ولهم القدرة على الحكم والتقدير الشخصي للأمور وتوجيه الاستفسارات وتقصي الحقائق، حيث رأى (Collier,1993,p425) أن أهم الصفات التي تعد من العوامل الأساسية لتأكيد نجاح اللجنة في القيام بمسئولياتها تتمثل في الاستقلالية والفهم التام للمهام والواجبات المنوطة باللجنة، وتنوع خبرات وخلفيات أعضائها وقدرتهم على الحكم على الأمور، واتخاذ القرارات الصائبة ومن ثم التقرير عنها بدقة.

ويرى الباحث أن تأهيل عضو لجنة المراجعة وتسلحه بالخبرات في النواحي المالية والادارية والمحاسبية من شأنه أن يعزز حوكمة الشركات ويكون هناك تفعيل حقيقي لها، لذا أضاف بعض الكتاب أن يحصل أعضاء لجنة المراجعة على التدريب المناسب لعملهم بين فترة وأخرى حرصا في تحديث قدراتهم العملية وهذا سيؤدي بلا شك إلى الرقابة الجيدة في الشركة .

٣-٣ الاجتماعات الدورية المتكررة لعمل اللجنة

يجب أن يحرص العضو على حضور الاجتماعات الدورية، ويعتبر عدد المرات التي تجتمع فيه لجنة المراجعة خلال العام من الأمور التي تؤثر في فاعلية لجنة المراجعة، حيث يعد ذلك مقياساً مهماً على مقدرة اللجنة على القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل إيجابي، كما أن عدد الاجتماعات يرتبط بحجم مسئوليات اللجنة وبطبيعة ظروف الشركة (سليمان، ٢٠٠٦ ، ص ١٥٤).

وعلى سبيل المثال فقد أوصى تقرير(Smith,2003) في بريطانيا بأن العدد المناسب لاجتماعات لجنة المراجعة خلال العام يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات، في حين أوصت لجنة (Tredway,1987) في الولايات المتحدة بأن على لجنة المراجعة أن تلتقي أربع مرات في السنة على الأقل.

وبالنسبة لتحديد عدد اجتماعات لجان المراجعة في الشركات السعودية، فقد بينت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (٢٠٠٤) في مشروع القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة ما يلي:

١- تعقد اللجنة اجتماعا دوريا كل ثلاثة أشهر على الأقل وتوجه الدعوة لحضورالاجتماع قبل موعده بأسبوع على الأقل ويرفق بها جدول الأعمال ووثائقه، ويلزم لاكتمال النصاب حضور أغلبية الأعضاء.
٢- تعقد اللجنة اجتماعا إذا طلب ذلك رئيس اللجنة أو عضوان من أعضائها أو المراجع الخارجي أو المراجع الداخلي أو مجلس الإدارة.
٣- يتعين أن تجتمع اللجنة، ولمرة واحدة على الأقل خلال كل سنة، مع المراجع الخارجي للشركة، والمدراء التنفيذيين، ومجلس الإدارة، والمراجع الداخلي

(كل على حدة)، وذلك لمناقشة المواضيع ذات العلاقة بالمهام والمسؤوليات المناطة باللجنة، بمافي ذلك التقارير المالية للشركة ربع السنوية والسنوية.

ويجدر التنبيه ، أن قرار وزارة التجارة وضوابطه الاسترشادية، وكذلك لائحة حوكمة الشركات لم يوضحا عدد الاجتماعات التي ينبغي على أعضاء لجنة المراجعة عقدها خلال العام ولا الموضوعات المطروحة للنقاش بل ترك المجال مفتوحاً لكل لجنة أن تعقد اجتماعاتها بالطريقة التي تناسبها (المعتاز،٢٠٠٩ ص ١٥). ويرى الباحث أنه يمكن ألا يقل عددالاجتماعات عن ٦ اجتماعات وألا يزيد عن ١٢ اجتماع في العام حتى تكون هناك متابعة ومعايشة من جانب لجنة المراجعة للأحداث والأنشطة المختلفة بالشركة.

٤-٣ التدريب والمهارة المطلوبة

ينبغي تجهيز لجنة المراجعة بالشكل الذي يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن ميثاق متفق عليه ، كما يجب على الشركة أن تقوم بعمل برامج تدريبية لتطوير مهارات وامكانيات أعضاء لجنة المراجعة، وفي هذا السياق فقد أوصت لجنة بلو ريبون (Blue Ribbon Committee,1999) أن ينخرط أعضاء اللجنة في برامج تدريبية لمواصلة التعلم والتعرف على الجديد، على أن تكون هذه الدورات التدريبية على أيدي خبراء مهنيين مع ضرورة استشارة خبراء بشأن البرامج المناسبة لأعضاء اللجنة . ومن المهم الإشارة إلى أنه ينبغي تجنب تغيير أعضاء لجنة المراجعة قبل مرور خمس سنوات على الأقل وذلك من أجل أن يقضي العضو فترة أطول بعد فهمه لطبيعة أعمالها كما أشار إلى ذلك (Abdolmohammadi and Levy, 1992). ويرى الباحث أن الحاجة إلى التدريب ملحة لتحسين أداء أعضاء لجان المراجعة إذ من شأنه تبادل الخبرات ، وخلق مهارات عديدة تمكنه من مجابهة الظروف التي تعوق فعالية اللجنة .

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

٥-١ المقدمة

٥-٢ مجتمع الدراسة والعينة

٥-٣ جمع البيانات

٥-٤ متغيرات الدراسة

٥-٥ المعالجة الإحصائية للبيانات

٥-٦ تحليل النتائج واختبار الفرضيات

٥-٧ النتائج والتوصيات

٥-١ المقدمة

يتناول هذا الفصل المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة لتحقيق أهدافها وذلك بتحديد مجتمع وعينة الدراسة، والمصادر التي تم الحصول على المعلومات والبيانات منها، ومتغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات.

٥-٢ مجتمع الدراسة والعينة

تم اعتبار الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية كمجتمع للدراسة وعددها عند إعداد هذه الدراسة في ديسمبر ٢٠١١ (١٥٠) شركة تمثل قطاعات اقتصادية مختلفة، حيث يعتبر الاستثمار في هذه الشركات قناة من القنوات الاستثمارية التي تُوظف فيها رؤوس الأموال الضخمة، وتحظى باهتمام ومتابعة العديد من مستخدمي التقارير المالية، وتم تحديد عينة الدراسة وفق الشروط التالية :

- ❖ أن تكون الشركة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية .
- ❖ أن تتوفر عنها البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي .

وقد شملت العينة (٩٦) شركة مساهمة بعد استبعاد شركات قطاعي البنوك والتأمين (٤١) شركة وذلك بسبب ممارستها المحاسبية الخاصة حيث إن نموذج الاستحقاقات التقديرية لا ينطبق على حسابات هذا النوع من الشركات ، كما تم استبعاد (١٣) شركة من الدراسة نظرا لعدم توفر البيانات اللازمة للدراسة عن تلك الشركات للفترة الزمنية التي أجريت عليها الدراسة. والجدول التالي يوضح عينة الدراسة وفقا للقطاعات:

جدول رقم (١)

عينة الدراسة وفقا للقطاعات

نوع القطاع	عدد الشركات في القطاع	عدد الشركات في العينة	النسبة %
البتروكيماوية	14	12	86
الاسمنت	11	9	82
التجزئة	13	9	69
الزراعة والصناعات الغذائية	15	14	93
الاستثمار الصناعي	12	12	100
التطوير العقاري	7	6	86
الإستثمار المتعدد	7	6	86
التشييد والبناء	15	14	93
النقل	4	4	100
الفنادق والسياحة	3	2	67
الاعلام والنشر	3	3	100
الطاقة	2	2	100
الإتصالات	3	3	100
المجموع	109	96	

٣-٥ جمع البيانات

تم الاستعانة بالمصادر التالية لجمع البيانات:

١- التقارير المالية المنشورة للشركات لسنوات ٢٠٠٩م ٢٠١٠م و٢٠١١م حيث تعتبر هذه الفترة كافية لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تم الحصول على تلك التقارير المالية من موقع السوق المالية السعودية الإلكتروني (تداول)، حيث ينبثق هذا الموقع عن هيئة السوق المالية السعودية التي تتولى المتابعة والإشراف عليه.

٢- المراجع والدوريات العلمية ذات الصلة.

٤-٥ متغيرات الدراسة

أولا: المتغير التابع: إدارة الأرباح

لقياس إدارة الأرباح والتي تمثل تدخل الإدارة في التأثير على عملية إعداد التقارير المالية يتم احتسابه وفق مدخل التدفقات النقدية Cash Flow Approach وهو المدخل المستخدم في العديد من الدراسات حيث سبق أن ناقش الباحث الإطار النظري لأبرز نماذج قياس إدارة الأرباح، وخاصة نماذج قياس المستحقات الاختيارية المستخدمة في قياس إدارة الأرباح والتي تعود إلى (Healy,1985) و (DeAngelo,1986) إلا أن هذه المقاييس برزت بشكل واضح بعد ظهور نموذج (Jones,1991) ونموذج (Dechow and Slan,1992) وكذلك نموذج Jones المعدل Jones Modified Model من قبل (Dechow et al,1995)، ويعتبر هذا الأخير الأكثر قدرة على الكشف عن إدارة الأرباح وهذا ما يستند عليه الباحث لإجراء هذه الدراسة، لذا فإننا في حاجة إلى احتساب إجمالي الاستحقاق Total Accruals وذلك عن طريق الخطوات التالية :

١- إجمالي الاستحقاق Total Accruals

$$TA=NIt-CFt$$

حيث أن :

TA = إجمالي الاستحقاق

NIt = صافي الدخل من العمليات التشغيلية

CFt = صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية

٢- تقدير الاستحقاق غير الاختياري Non Discretionary Accruals

$$NDA_t = \alpha_1(1/A_{t-1})+\alpha_2(\Delta REV_t-\Delta REC_t/A_{t-1})+\alpha_3(PPE_t/A_{t-1})$$

حيث أن:

NDA_t = الاستحقاق غير الاختياري.

ΔREV_t = التغير في الإيرادات.

ΔREC_t = التغير في الذمم المدينة.

PPE_t = إجمالي الأصول الثابتة في الفترة الحالية.

A_{t-1} = إجمالي الأصول في الفترة السابقة.

$\alpha_1,\alpha_2,\alpha_3$ = معاملات النموذج.

٣- تقدير الاستحقاق الاختياري:

$$DA_t = TA_t/A_{t-1}= (-)\ \alpha_1(1/A_{t-1})+\alpha_2(\Delta REV_t-\Delta REC_t/A_{t-1})+\alpha_3(PPE_t/A_{t-1})+\varepsilon_t$$

حيث أن:

DA_t= الاستحقاق الاختياري.

TA= إجمالي الاستحقاق.

NDA_t = الاستحقاق غير الاختياري.

ΔREV_t = التغير في الإيرادات.

ΔREC_t = التغير في الذمم المدينة.

PPE_t = إجمالي الأصول الثابتة في الفترة الحالية.

A_{t-1} = إجمالي الأصول في الفترة السابقة.

$\alpha1,\alpha2,\alpha3$ = معاملات النموذج.

εt= بواقي النموذج.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

١- حجم لجنة المراجعة .

تشكل لجنة المراجعة وفقا للائحة حوكمة الشركات في السعودية من ثلاثة أعضاء أو أكثر على أن يكون اثنان منهم على الأقل من المستقلين. وسيتم قياس حجم لجنة المراجعة من خلال عدد أعضاء اللجنة المنتخبين من قبل مجلس الإدارة والواردة أسماؤهم في تقرير مجلس الإدارة (لائحة حوكمة الشركات،٢٠٠٦).

٢- استقلالية أعضاء لجنة المراجعة .

تشكل لجنة المراجعة وفقا للائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين (لائحة حوكمة الشركات،٢٠٠٦) . ولأغراض التحليل الإحصائي تم اعتبار نسبة الأعضاء المستقلين الواردة أسماؤهم في تقرير مجلس الإدارة إلى إجمالي أعضاء لجنة المراجعة .

٣- عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة .

وفقا للائحة حوكمة الشركات يجب أن تجتمع لجنة المراجعة على الأقل ثلاث مرات سنويا وعليه سيتم قياس هذا المتغير من خلال عدد الاجتماعات السنوية (لائحة حوكمة الشركات السعودية ،٢٠٠٦).

٤- حجم مجلس الإدارة .

تنص لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية على أن تشكل مجلس إدارة الشركة من أعضاء لا يقل عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن أحد عشر عضوا(لائحة حوكمة الشركات السعودية ،٢٠٠٦) . وسيتم قياس حجم مجلس الإدارة من خلال عدد أعضاء اللجنة المنتخبين من قبل مجلس الإدارة والواردة أسماؤهم في تقرير مجلس الإدارة .

٥- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة .

تشترط لائحة حوكمة الشركات في السعودية أن تكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين ، وألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن عضوين أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر(لائحة حوكمة الشركات السعودية ،٢٠٠٦). ولأغراض التحليل الإحصائي تم اعتبار نسبة عدد الأعضاء المستقلين الواردة أسماؤهم في تقرير مجلس الإدارة إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة .

٦- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة .

وفقا للائحة حوكمة الشركات يجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات أو أكثر سنويا(لائحة حوكمة الشركات السعودية،٢٠٠٦) وعليه سيتم قياس هذا المتغير من خلال عدد مرات الاجتماعات السنوية المنصوص عليها في تقرير مجلس الإدارة .

٥-٥ المعالجة الإحصائية للبيانات

في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها قام الباحث بتجميع البيانات ومن ثم تفريغها في برنامج Excel لإجراء العمليات الحسابية على مستوى كل شركة، حيث تم استخراج صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية من قائمة الدخل مطروحاً منها التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لحساب إجمالي الاستحقاق. بعد ذلك تم استخراج التغير في الإيرادات والتغير في الذمم المدينة وإجمالي الأصول الثابتة وقسمتها على إجمالي

الأصول في السنة السابقة لتقدير الاستحقاق غير الاختياري. يلي ذلك قسمة إجمالي الاستحقاق على إجمالي الأصول في السنة السابقة وطرح الاستحقاق غير الاختياري من إجمالي الاستحقاق لتمثل بواقي نموذج إدارة الأرباح. كما تم استخراج عدد أعضاء لجنة المراجعة ومجلس الإدارة لتمثل حجمهما ، وكذالك عدد مرات اجتماع كل منهما وعدد المستقلين وغير التنفيذيين تماشيا مع متطلبات التطبيق الأفضل للائحة حوكمة الشركات. ومن ثم تم إدخال البيانات المستخرجة إلى برنامج الحزم الإحصائية SPSS لاختبار البيانات إحصائياً وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١- الأساليب الإحصائية الوصفية وتمثلت في التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة بهدف عرض سمات عينة البحث.

٢- تحليل الارتباط Correlation Analysis عن طريق استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson) لمعرفة مدى وجود علاقات ارتباط لجميع المتغيرات المستقلة، وقياس معنوية هذا الارتباط.

٣- تحليل الانحدار المتعدد التدريجي(Stepwise): هذه الطريقة هي الأفضل والأكثر استخداما، وفي هذه الطريقة يتم إدخال المتغيرات المستقلة إلى معادلة الانحدار على خطوات بحيث يتم إدخال المتغير المستقل ذي الارتباط الأقوى مع المتغير التابع بشرط أن يكون هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية (يحقق شرط الدخول إلى معادلة الانحدار) ، وفي الخطوات التالية يتم إدخال المتغير المستقل ذي الارتباط الجزئي الأعلى الدال إحصائيا مع المتغير التابع بعد استبعاد اثر المتغيرات التي دخلت إلى المعادلة، ثم فحص المتغيرات الموجودة في معادلة الانحدار فيما إذا لازالت تحقق شروط البقاء في معادلة الانحدار (ذات دلالة إحصائيا) أم لا، فإذا لم يحقق أحدهما شرط البقاء في المعادلة فانه يخرج من المعادلة، تنتهي عملية إدخال أو إخراج المتغيرات المستقلة عندما لا يبقى أي متغير يحقق شرط الدخول إلى المعادلة أو شرط البقاء فيها(بركات،٢٠٠٧).

وتتميز هذه الطريقة عن غيرها من طرق تحليل الانحدار المتعدد مثل (طريقة Enter، التي من خلالها يتم إدخال البيانات جملة للحصول على المعادلة التي تصف العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مرة واحدة دون مناقشة هل كل المتغيرات المستقلة يجب

أن تدخل في المعادلة أم لا؟، وكذلك الطريقة الهرمية Hierachical والتي تدخل المتغيرات المستقلة في المعادلة المقترحة تباعا ، ويحدد ترتيب دخول هذه المتغيرات في المعادلة المقترحة على أساس إحصائي نظري) فيما يأتي (مصطفى، ٢٠٠٨):

١. تقليل عدد المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج عندما لا يتلائم عدد الحالات مع عدد المتغيرات المستقلة، وهذا يتغلب على مشكلة تقليل درجات حرية الخطأ في اختبار تحليل التباين وقد يؤدي ذلك إلى أن تصل درجات الحرية إلى الصفر وبذلك يستحيل معه بعد ذلك إجراء أية اختبار لمعنوية الانحدار.
٢. التخلص من الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر، لأن إدخال عدد كبير من المتغيرات المستقلة يؤدي إلى فقدان القدرة على تحقيق شروط الانحدار (الارتباط الذاتي ، والخطية ، والتجانس ....).
٣. ترتيب المتغيرات حسب أهميتها في تفسير المتغير التابع.

واستنادا على ما ذكر أعلاه فضل الباحث استخدام هذه الطريقة لغرض قياس متغيرات حوكمة الشركات المرتبطة بلجنة المراجعة ومجلس الإدارة والتي لها تأثير مباشر في إدارة الأرباح. وفيما يلي النموذج المراد اختباره على عينة الدراسة المكونة من (٩٦) شركة مساهمة في قطاعات مختلفة في السوق المالي السعودي:

$$Y=\alpha 0+\alpha 1X1+\alpha 2X2+\alpha 3X3+\alpha 4X4+\alpha 5X5+\alpha 6X6+\varepsilon i$$

حيث أن:

Y= إدارة الأرباح.

X1= حجم لجنة المراجعة.

X2= استقلالية أعضاء لجنة المراجعة.

$X3$= عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة

$X4$= حجم مجلس الإدارة.

$X5$= استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.

$X6$= عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة.

$0\alpha,1\alpha,2\alpha,3\alpha,4\alpha,5\alpha,6\alpha$= معاملات النموذج.

εi = بواقي النموذج .

٦-٥ تحليل النتائج واختبار الفرضيات

٦-١ الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة لعينة الدراسة

جدول رقم (٢)

الإحصاءات الوصفية

المتغيرات	العينة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إدارة الأرباح	96	.053	1.248	.46298	.258104
حجم لجنة المراجعة	96	1.00	5.00	3.2083	.54128
استقلالية أعضاء لجنة المراجعة	96	1.00	5.00	3.1354	.65886
عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة	96	1.00	20.00	5.1042	2.69690
حجم مجلس الإدارة	96	1.00	12.00	8.2917	1.87458
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	96	1.00	12.00	7.1979	1.86163
عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة	96	1.00	12.00	5.3333	2.38269
Valid N (list wise)	96				

من الجدول أعلاه يمكن استخلاص النتائج التالية :

١- الحد الأدنى لممارسة إدارة الأرباح يساوي ٠,٠٥، والحد الأعلى لممارسة إدارة الرباح يساوي ١,٢٥وذلك لمتوسط حسابي ٠,٤٦ ، وهناك تفاوت القيم بانحراف معياري ٠,٢٦ .

٢- متوسط حجم لجنة المراجعة في الشركات المساهمة السعودية يساوي ٣,٢ أشخاص بانحراف معياري يبلغ ٠,٥٤، وهذا يعني أن حجم لجنة المراجعة في حدود المتطلب النظامي المنصوص عليه في لائحة حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية.

٣- متوسط عدد المستقلين من أعضاء لجنة المراجعة هو ٣ أشخاص تقريبا بانحراف معياري يساوي ٠,٦٥. وبما أن لائحة حوكمة الشركات تشترط أن يكون أقل عدد المستقلين من أعضاء لجنة المراجعة هو شخصان ، من هنا فإن الباحث يستنتج من هذه النتيجة التزام شركات العينة بهذا المتطلب من لائحة حوكمة الشركات .

٤- متوسط عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة يبلغ ٥ مرات سنويا بانحراف معياري يبلغ ٢,٦٩ ، بينما بلغت أعلى مرات الاجتماع ٢٠مرة.

٥- متوسط حجم مجلس الإدارة يساوي ٨ أعضاء على مستوى شركات العينية ، بانحراف معياري يساوي ١,٨٧ وهذه النتيجة تفيد التزام شركات العينة بهذا المتطلب من لائحة حوكمة الشركات، إذ تشترط لائحة حوكمة الشركات أن يكون أقل عدد لأعضاء المجلس هو ٤ أشخاص.

٦- متوسط عدد المستقلين من أعضاء مجلس الإدارة يبلغ ٧ أشخاص ، بانحراف معياري يقارب ١,٨٦ ويفسر هذه النتيجة بأن شركات العينة على مستوى أفضل من تطبيق هذا البند من لائحة حوكمة الشركات .

٧- متوسط عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة يساوي ٥ مرات سنويا بانحراف معياري يساوي ٢,٣٨ تقريبا . وهذا يشير إلى أن شركات العينة تلتزم بهذا المتطلب من لائحة حوكمة الشركات إذ من المفروض أن يكون أقل عدد للاجتماعات سنويا هو ٤ مرات.

٢-٦ تحليل الارتباط باستخدام معامل بيرسون :

الجدول الآتي يوضح مدى وجود علاقات ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع :

جدول رقم (٣)

تحليل الارتباط (بيرسون)

		y	x1	x2	x3	x4	x5	x6
y	Pearson Correlation	1	-.589-**	-.839-**	-.797-**	-.934-**	-.958-**	-.900-**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000
x1	Pearson Correlation		1	.687**	.504**	.676**	.596**	.648**
	Sig. (2-tailed)			.000	.000	.000	.000	.000
x2	Pearson Correlation			1	.804**	.871**	.870**	.816**
	Sig. (2-tailed)				.000	.000	.000	.000
x3	Pearson Correlation				1	.827**	.837**	.928**
	Sig. (2-tailed)					.000	.000	.000
x4	Pearson Correlation					1	.945**	.890**
	Sig. (2-tailed)						.000	.000
x5	Pearson Correlation						1	.901**
	Sig. (2-tailed)							.000
x6	Pearson Correlation							1
	N	96	96	96	96	96	96	96

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تتكون مصفوفة الارتباط (بيرسون) من مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي (حجم لجنة المراجعة (X1) واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة (X2) وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة (X3) وحجم مجلس الإدارة (X4) واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة (X5) وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة (X6)) والمتغير التابع (Y) وهو إدارة الأرباح ، حيث يقوم معامل الارتباط بيرسون بقياس الارتباط بين جميع المتغيرات مع بعضها البعض، حيث يشير جدول

رقم (٣) لمصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة حيث إن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع قد أظهرت وجود ارتباط (تفوق ٥٠%) بين المتغيرات المستقلة وهذا يدل على كل الارتباط بينها كما يلاحظ أن الارتباط بين المتغيرات ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة (أقل من ٥%) .

٣-٦ ملخص النموذج

يلخص الجدول الآتي النموذج بافتراض المتغيرات: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، حجم مجلس الإدارة ، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ، عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة.

جدول رقم (٤)

ملخص النموذج[a]

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	الخطأ المعياري Std. Error Of the Estimate
1	.958[b]	.919	.918	.073975
2	.962[c]	.926	.924	.071088
3	.964[d]	.930	.927	.069542
4	.970[e]	.940	.938	.064368

a. إدارة الأرباح: المتغير التابع

b. المتغيرات المستقلة: (Constant), استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

c. المتغيرات المستقلة: (Constant), استقلالية أعضاء مجلس الإدارة, حجم مجلس الإدارة

d. المتغيرات المستقلة: (Constant),استقلالية أعضاء مجلس الإدارة, حجم مجلس الإدارة, عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة

e. المتغيرات المستقلة : (Constant), استقلالية أعضاء مجلس الإدارة, حجم مجلس الادارة, عدد مرات اجتماع مجلس الادارة, عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة

تشير النتائج في الجدول رقم (٤) إلى أن قوة الارتباط بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة بلغت ٩٧%. ومن المعلوم إحصائيا أن قيمة R تقيس قوة علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج(كما تم توضيحه) بينما R Square أو Adjusted R Square تقيس نسبة التغير في المتغير

التابع بسبب التغير في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج ، ويتضح ذلك فيما يلي:

١- عندما دخل المتغير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة فسر (٩١%) من التباين في ممارسة إدارة الأرباح.
٢- وعندما دخل حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة فإنهما فسرا معا(٩٢%) من التباين في ممارسة إدارة الأرباح.
٣- وعندما دخل كل من عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ، وحجم واستقلالية مجلس الإدارة فإنهم فسروا (٩٢%) من التباين في ممارسة إدارة الأرباح.
٤- وعند ما دخل أيضا كل من عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، وحجم واستقلالية وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة يعني المتغيرات الأربعة معا فسروا (٩٣%) من التباين في ممارسة إدارة الأرباح.

ويؤكد جميع ما ذكر قوة تأثير متغيرات الحوكمة هذه في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وفي الجدول التالي يلاحظ مدى معنوية العلاقة لاختبار F.

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لقياس معنوية النموذج[a]

النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF المحسوبة	مستوى دلالة F
1	الانحدار	5.814	1	5.814	1062.484	.000[b]
	الخطأ	.514	94	.005		
	الإجمالي	6.329	95			
2	الانحدار	5.859	2	2.929	579.662	.000[c]
	الخطأ	.470	93	.005		
	الإجمالي	6.329	95			
3	الانحدار	5.884	3	1.961	405.546	.000[d]
	الخطأ	.445	92	.005		
	الإجمالي	6.329	95			
4	الانحدار	5.952	4	1.488	359.113	.000[e]
	الخطأ	.377	91	.004		
	الإجمالي	6.329	95			

a. المتغير التابع: إدارة الأرباح

b. المتغيرات المستقلة: (Constant), استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

c. المتغيرات المستقلة: (Constant), استقلالية أعضاء مجلس الإدارة, حجم مجلس الإدارة

d. المتغيرات المستقلة: (Constant), استقلالية أعضاء مجلس الإدارة, حجم مجلس الإدارة, عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة

e. المتغيرات المستقلة: (Constant), استقلالية أعضاء مجلس الإدارة, حجم مجلس الإدارة, عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة, عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة

يتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة بلغت لدى المتغيرات المستقلة (٣٥٩,١١) بمستوى معنوية هي أقل من مستوى معنوية ٥%، ويؤكد على صلاحية النموذج المقترح لاختبار فرضيات الدراسة. وبناء على ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية :

١- العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في هذا النموذج هي علاقة قوية حيث إن معاملات الارتباط (بيرسون) تفوق ٩٠% وهذا يعني أن متغيرات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة ومتغير حوكمة الشركات المتعلق بعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة قادرة في تفسير ما يفوق على ٩٠% في الحد من

ممارسات إدارة الأرباح . وأما الباقي فيرجع إلى الصدفة المطلقة (الخطأ العشوائي) .

٢- النتيجة تعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح . وهذا هو المتغير الوحيد من متغيرات الحوكمة المتعلقة بلجنة المراجعة ذات دلالة إحصائية ، وذلك بعد خروج المتغيرين: استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وحجم لجنة المراجعة من تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise) كما في جدول رقم (٢). وهذه النتيجة تدعم رفض الفرض الثالث من فروض هذه الدراسة وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة والحد من ممارسات إدارة الأرباح، ويجدر الاشارة إلى أن اتجاه هذه العلاقة لا تدعم توقعات هذه الدراسة لكونه موجبا كما سيأتي توضيح ذلك في جدول رقم (٦).

٣- تظهر النتائج أن متغيرات حوكمة الشركات المتعلقة بمجلس الإدارة والمتمثلة في حجمها واستقلالية أعضائها وعدد مرات اجتماعاتها السنوية كلها تؤثر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية إذ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات وممارسات إدارة الأرباح (المتغير التابع) . وهذه النتيجة تدعم رفض الفروض الإحصائية الرابع والخامس والسادس وقبول الفروض البديلة وهي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم واستقلالية وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

٤- يستنتج الباحث من هذه النتيجة أن منطقة الكشف على ممارسات إدارة الأرباح والحد من هذا السلوك ينحصر في حجم واستقلالية ونشاط مجلس الإدارة ، وكلما تم الابتعاد من هذه المنطقة فلن يكون هناك دور في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية بحسب نتائج هذه الدراسة.

٤-٦ معاملات المتغيرات المستقلة واختبار الفرضيات الإحصائية

الجدول الآتي يوضح معـاملات المتغيـرات المستقلة ذات التـأثير المعنـوي علـى المتغير التابع ونوع العلاقة ومستوى المعنوية .

جدول رقم (٦)

معاملات الانحدار المتعدد التدريجي

النموذج		معامل الانحدار غير القياسي		معامل الانحدار القياسي	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة الإحصائية
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.420	.030		46.847	.000
	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	-.133-	.004	-.958-	-32.596-	.000
2	(Constant)	1.470	.034		43.487	.000
	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	-.099-	.012	-.715-	-8.242-	.000
	حجم مجلس الإدارة	-.035-	.012	-.257-	-2.965-	.004
3	(Constant)	1.411	.042		33.549	.000
	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	-.087-	.013	-.631-	-6.809-	.000
	حجم مجلس الإدارة	-.028-	.012	-.203-	-2.303-	.024
	عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة	-.016-	.007	-.151-	-2.276-	.025
4	(Constant)	1.425	.039		36.460	.000
	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	-.087-	.012	-.630-	-7.350-	.000
	حجم مجلس الإدارة	-.028-	.011	-.204-	-2.502-	.014
	عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة	-.044-	.010	-.409-	-4.622-	.000
	عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة	.027	.007	.278	4.048	.000

a. المتغير التابع : إدارة الأرباح

تشير النتائج المعروضة في الجدول رقم (٦) إلى أن نموذج الإنحدار المتعدد التدريجي يمكن صياغته في المعادلة التالية :

$$Y=1.425+0.027X3-0.028X4-0.087X5-0.044X6+\varepsilon$$

ويتضح من الجدول رقم (٦) ونموذج الانحدار ما يلي :

١- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة ومستوى إدارة الأرباح وذلك باتجاه موجب ، وعند مستوى معنوية أقل من ٥%. ويفسر ذلك بأنه كلما كانت لجنة المراجعة نشيطة في عدد اجتماعاتها كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح، ويلاحظ أن هذه العلاقة لا يدعم توقعات هذه الدراسة حيث يشير إلى عدم أهمية عدد اجتماعات لجنة المراجعة ، وقد يفسر ذلك بطبيعة هذه الاجتماعات البيروقراطية التي تجعلها أقل استجابة للتحديات الأساسية، كما يمكن أن يفسر ذلك بقصور هذه اللجنة في نشاطها مع المراجع الداخلي والخارجي فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية ، لأن مرحلة إعداد التقارير المالية هي من أهم المراحل التي تستغلها الإدارة لممارسات إدارة الأرباح.

٢- توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين حجم مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥% ، وتفسر هذه العلاقة بأنه كلما كبر حجم مجلس الإدارة كلما قلت ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية ، وذلك عن طريق مراقبة تصرفات الإدارة ، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (هباش ،٢٠١٢ ص ٣٧) إذ تشير هذه الدراسة أنه كلما كان حجم مجلس الإدارة كبيرا كلما كان أكثر فعالية في ضمان جودة التقارير المالية و مراقبة تصرفات الإدارة ، وهذا بدوره سيؤدي إلى نشاط المجلس في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، وفي أمريكا فإن نتائج دراسة (Biao et al, 2003) تتفق مع نتائج هذه الدراسة ، وفي البيئة السعودية يلاحظ كبر حجم مجلس الإدارة نسبيا بالمقارنة مع دول آسيا الأخرى (هباش ، ٢٠١٢) لذا فإن هذه النتيجة تدعم سياسة هيئة السوق المالية السعودية فيما يخص حجم مجالس إدارات الشركات.

٣- توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥%. ويفسر هذه النتيجة بأن استقلالية مجلس الإدارة قادرة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح أي أنه كلما كثر الأعضاء المستقلون في مجلس الإدارة كلما ساعد ذلك على منع الإدارة من ممارسات إدارة الأرباح . وهذه النتيجة تتفق مع كثير من نتائج دراسات في المملكة العربية السعودية مثل دراسة (هباش، ٢٠١٢) وفي المملكة المتحدة كدراسة (Peasnell et al ,2005) وفي الهند مثل دراسة (Sarkar et al,2008) وفي استراليا كدراسة (Ryan et al,2005) وفي أمريكا مثل دراسة (Biao et al,2003) وكذلك دراسة (معروف، ٢٠١١) في سوريا.

٤- توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين عدد اجتماع مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥%. وتفسر هذه العلاقة بأن نشاط مجلس الإدارة والذي يقاس بعدد اجتماعاتها السنوية يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، وبعبارة أخرى كلما زادت عدد اجتماعات مجلس الإدارة كلما أدى ذلك إلى منع ممارسات إدارة الأرباح. وتثبت هذه النتيجة بأن كثرة الاتصال و كثرة النقاش بين أعضاء مجلس الإدارة وعقد مزيد من عدد الاجتماعات يساهم في مراقبة أعمال الإدارة ويقلل من سلوكها نحو الممارسات الاحتيالية، وكذلك تزيد من نزاهة القوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها. وهذه النتيجة تختلف مع نتائج دراسة (هباش،٢٠١٢) بينما تتفق مع نتائج دراسة (Sarkar et al,2008) ودراسة (معروف،٢٠١١).

٥-٧ النتائج والتوصيات :

١-٧ المقدمة

لتحقيق أهداف الدراسة استعرض الباحث العديد من الموضوعات التي تناولت دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء حوكمة الشركات، حيث قدم في الإطار العام مشكلة البحث وأهميته والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والفرضيات التي قام عليها البحث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث والمنهج العلمي المستخدم فيها، واستُعرض في الفصل الأول من هذه الدراسة مفهوم إدارة الأرباح والأساليب التي تتبعها إدارة الشركات في ممارسات إدارة الأرباح والدوافع التي تكمن وراء تلك الممارسات، كما تناول مداخل إدارة الأرباح وطرق قياسها ، وفي الفصل الثاني استعرض الباحث مفهوم حوكمة الشركات ، وأثرها على أداء الشركات كما تناول التطور التاريخي لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية وعلى المستوى الدولي ، ثم تطرق البحث إلى دراسة الإفصاح والشفافية في ظل متطلبات الحوكمة .أما الفصل الثالث فقد ناقش دور لجان المراجعة في متطلبات قواعد الحوكمة وفي تخفيض مشكلات الوكالة وعدم تماثل المعلومات، ومناقشة معايير المراجعة المتعلقة بممارسة إدارة الأرباح كما تم دراسة مقومات دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثر ذلك على إدارة الأرباح. وفي الفصل الرابع قام الباحث بالدراسة التطبيقية واستعراض النتائج لكل من الدراسة النظرية والتطبيقية والتوصيات المقترحة.

٢-٧ نتائج الدراسة النظرية :

يمكن تلخيص نتائج الدراسة النظرية فيما يلي :

١- يتم ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية عن طريق استغلال المرونة المحاسبية المتمثلة في وجود عدد من البدائل المحاسبية.

٢- يوجد طرق ووسائل عديدة لكشف ممارسات إدارة الأرباح .
٣- تختلف إدارة الأرباح من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر.
٤- يوجد أثر إيجابي لتفعيل آليات حوكمة الشركات على مشاكل نظرية الوكالة وعدم تماثل المعلومات.
٥- يرتبط وجود لجنة مراجعة فعالة إيجابا بالحد من ممارسات إدارة الأرباح .
٦- يوجد العديد من المقاييس لقياس إدارة الأرباح .
٧- هناك جهود دولية وإقليمية ذات مغزى لتفعيل حوكمة الشركات في المنشآت.

٣-٧ نتائج الدراسة التطبيقية

في ضوء طبيعة مشكلة البحث، وأهدافه وفرضياته ، وبناء على تحليل البيانات الواردة في هذا البحث فإنه يمكن تلخيص أهم نتائج البحث كالتالي:

١- تمارس الشركات المساهمة السعودية إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية.
٢- أن مستوى التزام الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات لائحة حوكمة الشركات في تحسن مستمر وهذا سيزيد بالفعل من عدد الشركات الأكثر تطبيقا للحوكمة .
٣- أدى تطبيق الشركات للائحة حوكمة الشركات إلى تقليل المستحقات الاختيارية في الشركات الملتزمة بالحوكمة مما يدل على الأثر الإيجابي على الحد من إدارة الأرباح .
٤- وجود علاقة عكسية بين حجم ، استقلالية، ونشاط مجلس الإدارة (يقاس بعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة) وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية ، وبالتالي قبول علاقة انحدارية سالبة بين إدارة الأرباح وحجم،استقلالية ، ونشاط مجلس إدارة شركات عينة الدراسة.
٥- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية .

٦- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استقلالية لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية .

٧- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح(غير أن هذه العلاقة لا تدعم فرضية هذه الدراسة لكونها تدل على الصفة الصورية لنشاط لجان المراجعة في مواجهة ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية)، مما يبين أن جهد لجنة المراجعة والذي يقاس عن طريق عدد اجتماعاتها يظهر لنا نتيجة عكسية مفادها: أنه كلما زاد عدد اجتماعات لجنة المراجعة فإن ممارسة إدارة الأرباح تزداد. وهذه النتيجة تلفت النظر إلى أمرين هما:

❖ تدعيم المخاوف التي أبداها العديد من الباحثين حول دور لجنة المراجعة وفعاليتها في الشركات المساهمة السعودية مثل دراسة (المنيف والحميد،١٩٩٨; الوابل،١٩٩٩; الرحيلي، ٢٠٠٨; المعتاز،٢٠٠٩; المعتاز وبصفر،٢٠١٠).

❖ أهمية وجود وسيلة أخرى لقياس جهد لجنة المراجعة واجتهادها غير النظر إلى عدد اجتماعاتها ، لاحتمال أن تكون هذه الاجتماعات غير ذات جدوى.

٤-٧ التوصيات :

استناداً إلى النتائج التي تم الوصول إليها من خلال هذه الدراسة يسجل الباحث التوصيات التالية:

١- يجدر بمجالس إدارة الشركات أن تحسن من تركيب لجنة المراجعة وتفعل آلية عملها من أجل تحقيق مهامها ، وتمكنها من أداء واجبها على نحو كاف .

٢- ضرورة تركيز مجالس إدارات الشركات عند اختيارها لأعضاء لجان المراجعة على كفاءاتهم وخبراتهم واستقلاليتهم.

٣- على هيئة السوق المالية لفت الانتباه نحو إدارة الشركات المساهمة السعودية ، وضرورة وضع الإجراءات التي تساعد على تقييد ممارسات إدارة الأرباح.

٤- على مراجعي الحسابات عدم التهاون في المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة والتأكد من أن تلك التقديرات تستند على أُسس موضوعية.

٥- زيادة الاهتمام بتطبيق آليات حوكمة الشركات لما لذلك من آثار ايجابية على جذب الاستثمارات المحلية والعالمية .

٦- ضرورة فرض عقوبات على إدارة الشركات التي يثبت ممارستها لإدارة الأرباح التي تحاول تضليل مستخدمي التقارير المالية على أن تكون هذه العقوبات متناسبة مع حجم الأضرار التي خلفتها.

٥-٧ مجال الدراسات المستقبلية :

يمكن إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث عن علاقة لجنة المراجعة بالآليات الأخرى لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح ومن الأبحاث المقترحة: دور مجلس الإدارة في تقليل إدارة الأرباح ، العلاقة العائلية لأعضاء مجلس الإدارة وأثرها على ممارسة إدارة الأرباح ، أساسيات إثراء ثقافة حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية ، دور حوكمة الشركات في تخفيض المستحقات الاختيارية ، دور اللجان الفرعية لمجلس الإدارة في الحد من إدارة الأرباح . مساءلة لجان المراجعة عن الغش في القوائم المالية وأثر ذلك في ضبط إدارة الأرباح، ظاهرة الفساد المالي ودور لجان المراجعة في تقليلها . دور لجان المراجعة في التنبؤ للأزمات المالية في البيئة السعودية .

قائمة المراجع

(١)قائمة المراجع العربية :

أبو العطا ، نرمين (٢٠٠٣) حوكمة الشركات سبيل التقدم ...مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية ، إصدارات: *مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن* .

أبو عجيلة ، عماد محمد علي ، حمدان، علام (٢٠٠٩) أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح- دليل من الأردن، *الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية* ، المنعقدة بجامعة فرحات عباس – سطيف ، كلية العلوم والإقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر .من ٢٠-٢١ أكتوبر.

أحمد، لطفي أمين السيد (٢٠٠٥) مراجعة وتطبيق نظم المعلومات ، *الطبعة الأولى، الاسكندرية، الدار الجامعية* .

البارودي، شريف محمد (٢٠٠٢) تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختبارية، *مجلة الفكر المحاسبي- قسم المحاسبة والمراجعة*- كلية التجارة - جامعة عين شمس، السنة السادسة، العدد الأول : ٧٢-١٦٣

بركات ، نافذ محمد ، (٢٠٠٧) التحليل الاحصائي باستخدام طريقة spss، الجامعة الاسلامية قسم الاقتصادوالتحليل الاحصائي متاح على الرابط *www.googangroup.com/spss3.dochttp/*

التميمي ، عباس حميد يحيى (٢٠٠٨) أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة: دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية ، *رسالة دكتوراه غير منشورة* ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية- العراق .

جريــدة الشــرق الأوســط ، الاقتصــاد، ٣١ينــار ٢٠١١ العــدد ١١٧٥٢ أو عــن طريــق الرابط/*www.aawsat.com/sections.asp*

حمـاد، طـارق عبـد العـالي ، (٢٠٠٥) حوكمـة الشـركات –المفـاهيم، المبـادئ، التجـارب، *الإسكندرية: الدار الجامعية.*

حماد، طارق عبد العالي ، (٢٠٠٧) إدارة المخاطر (أفراد-إدارات- شركات-بنوك) *الاسكندرية الدار الجامعية* .

الخضيري، محسن أحمد،(٢٠٠٥) حوكمة الشركات ، *مجموعة النيل العربية ، القاهرة* ، مصر .

خليل، محمد أحمد إبراهيم (٢٠٠٥) دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية ، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،كلية التجارة ببنها- جامعة الزقازيق*، السنة (٢٥) العدد الأول .

دحدوح، حسـين أحمـد، (٢٠٠٨) "دور لجنـة المراجعـة فـي تحسـين كفايـة نظـم الرقابـة الداخليـة وفعاليتهـا فـي الشـركات"، *مجلـة جامعـة دمشـق للعلـوم الاقتصـادية والقانونيـة*، المجلـد ٢٤. العدد الأول

دهمش، نعيم ، (٢٠٠٣) الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة ، *المؤتمر العلمـي المهنـي الخـامس بعنـوان :الـتحكم المؤسسـي واسـتمرارية المنشـأة*، عمـان الأردن ،٢٤-٢٥ أيلول

رابـح ، بـوقرة وغـانم هـاجرة (٢٠١٢) الحوكمـة : المفهـوم والأهميـة ، *الملتقـى الـوطني حـول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفسـاد المـالي والإداري* ، يـومي ٦-٧ مـايو ٢٠١٢ جامعـة محمد خيضر الجزائر.

الرحيلي ، عوض سلامة (٢٠٠٨) لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات :حالـة السعودية *مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة* م ٢٢،ع١،ص ص ١٧٩-٢١٨

الرفاعي ، مبارك (٢٠٠٣) دور المراجع في الرقابة على ممارسة إدارة الربح، *المجلة العلمية التجارة والتمويل كلية التجارة* جامعة *طنطا* ، ص ١٦٢-١٨٧

رياض ،محمد سامح رضا (٢٠١١) ، لجان المراجعة وأثرها على تدقيق المراجع الخارجي دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية ، *دورية الإدارة العامة* ، المجلد ٥١ العدد الثاني مارس ٢٠١١

سامي، مجدي محمد (٢٠٠٩) دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية ، مجلة *كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الاسكندرية* ، العدد٢، المجلد ٤٦

سليمان، محمد مصطفى(٢٠٠٦) حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري،*الإسكندرية*.

سمير أبو الفتوح ،(١٩٩٨) "نظرية الوكالة : مدخل لتخفيض التكاليف العامة"، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٨.

السهلي، محمد سلطان (٢٠٠٦) إدارة الربح في الشركات السعودية، مجلة *الإدارة العامة- معهد الإدارة العامة، المجلد السادس والأربعون*، العدد الثالث: ٥١٣-٥٤٣.

الشمري ، عيد (٢٠٠٥) التأهيل المهني لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض، *متاحة على موقع الباحث على الرابط* *www.alshammari.com.sa/articles*

الشمري ، عيد بن حامد (٢٠٠٨) حوكمة الشركات في المملكة العربيةالسعودية الواقع- الطموح! ورقة بحثية مقدمة إلى *المؤتمر العلمي الأول لكلية الإقتصاد بجامعة دمشق* تحت عنوان: دور حوكمة الشركات في الإصلاح الإقتصادي . الفترة من ١٥-١٦ تشرين الأول، يمكن الرجوع إلى الرابط *www.alshammari.com.sa/articles-action-show-id-/13.htm*

الشمري ، عيد بن حامد ، (٢٠١٠) دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية ، *الندوة الثانية لسبل تطوير مهنة المحاسبة* ، الرياض .

عبد الرحمن ، أحمد رجب عبد الملك (٢٠١٠)" قياس مدى تحقيق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي دراسة نظرية وتطبيقية ، مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية" *بحث مقدم للندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان:*" مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين"والتي نظمتها كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود – المملكة العربية السعوديةخلال الفترة: ٤ – ٥ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ الموافق ١٨ – ١٩مايو

عبد الصمد، عمر علي (٢٠٠٩) دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات: دراسة ميدانية . *رسالة ماجستير غير منشورة في* جامعة *المدية*، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير- الجزائر

عمار، بلعادي (٢٠١٠) دور حوكمة الشركات في ارساء قواعد الشفافية والإفصاح: بحث مقدم في *الملتقى الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة – واقع ، رهانت وآفاق- المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية* ، العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي – الجزائر يومي ٧- ٨ ديسمبر.

عيسى، سميركامل محمد (٢٠٠٨) أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية ، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية* ، العدد ٢ المجلد٤٥ .

لائحة حوكمة الشركات السعودية (٢٠٠٦) *www.cma.org.sa/Ar/Documents/CGD*

لطفي،أمين السيد أحمد ،(٢٠٠٥)" مراجعة وتدقيق نظم المعلومات" *الطبعة الأولى، الإسكندرية* : الدار الجامعية.

مسير، رباب وهاب،(٢٠٠٩) "دور المعلومات المحاسبية في تقويم الأداء الستراتيجي في ظل مفاهيم نظرية الوكالة – دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، *رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.*

مصطفى، عبد الفتاح (٢٠٠٨) الانحدار المتعدد :برنامج spss للمبتدئين ، كلية العلوم – قسم علوم الرياضيات، جامعة المنصورة – مصر يمكن الاستعانة بالرابط *http://site.iugaza.edu.ps/ashnassar/files/2010/02/lesson8.pdf*

مصطفى ، محمد سليم (٢٠٠٦) حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، *الإسكندرية،* الدار الجامعية .

معايير المحاسبة السعودية ، (٢٠٠٣) الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .

المعتاز، إحسان صالح ، Andrew Higson (٢٠٠٢) مدى فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية بحث مقدم *لمؤتمر المحاسبة ، المنظمون: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع القانونيين والاستشاريين الدوليين في الشرق الأوسط*"مهنة المحاسبة في حماية الاستثمارات وتنميتها "في الفترة ما بين ٣شعبان ١٤٢٣هـ الموافق ٩اكتوبر

المعتاز ، إحسان صالح (٢٠٠٧) مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن بعض متطلبات لائحة حوكمة الشركات: بحث مقدم إلى *الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة"السوق المالية السعودية: نظرة مستقبلية "* المنعقد بتنظيم جامعة الملك خالد – كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية - قسم المحاسبة أبها: ٣-٤ ذو القعدة ١٤٢٨هـ - الموافق ١٣-١٤ نوفمبر

المعتاز، إحسان صالح (٢٠٠٩) لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية بين الواقع والمأمول ، *مؤتمر حوكمة الشركات* ، جامعة *الملك خالد* ، قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية والمالية ، للفترة من ١٠/٣١ إلى ١١/١

المعتاز، إحسان بن صالح (٢٠١٠) ، الغش في القوائم المالية بالشركات المساهمة السعودية من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية* (العدد الأول) .

المعتاز، إحسان بن صالح، بصفر، عفاف سالم (٢٠١٠)، دور لجان الرماجعة في تفعيل حوكمة الشركات، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة*، المجلد ٢٤ العدد٢.

معروف، هادي مسعود (٢٠١١) دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح بالتطبيق على بيئة الأعمال السورية ، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية* ، مصر س(٢٥) ع ١ ص ص ١٣-٣٠.

المنيف، عبد الله علي ، الحميد، عبد الرحمن إبراهيم (١٩٩٨) مهام لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها : دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد والادارة*، المجلد ١١، ص ص ٣٧-٦٨

مؤسسة التمويل الدولية *www.ifc.org*

موقع ديوان المراقبة العامة*http://www.gab.gov.sa/doc/8_18.pdf*

نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ في ٢٠٠٣/٧/٣١م

نظام المحاسبين القانونيين الجديد بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ في ١٩٩١/١١/١٩م

هباش، مريع بن سعد (٢٠١٢) دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، *مجلة المحاسبون* ، العدد ٧٢ رجب ١٤٣٣، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، (٢٠٠٣) *أخبار هيئة المحاسبين* ، العدد ٣٨ ، ديسمبر

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (٢٠٠٦) لجنة معايير المراجعة ، *معايير المراجعة والمعايير المهنية الأخرى* ، المجلد الأول

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،(٢٠٠٤) *مشروع معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني الهيئة السعودية* *www.socpa.org.sa*

هيئة السوق المالية *www.cma.org.sa*

الوابل، وابل بن علي (١٩٩٩) "محددات فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية" ، *المجلة العلمية لكلية التجارة* ، جامعة الأسكندرية ، العدد الأول مارس ١٩٩٩ - الجزء الثاني ، ص٤٤٦

وزارة التجارة والصناعة *www.mci.gov.sa* (القرار الوزاري رقم ٢٢١٧ الصادر عن معالي وزير التجارة بتاريخ ١٤٢٣/١١/١هـ ، قرار وزير التجارة رقم ٦٩٢ في ١٩٨٥/١١/١١م ، قرار وزير التجارة رقم ٨٥٢ في ١٩٩٠/٥/٢، قرار وزير التجارة رقم ٩٠٣ في ١٩٩٤/٠١/٢٣، قرار وزير التجارة رقم ٢٢١٧ في ٢٠٠٣/١/٣م) .

يوسف، محمد طارق ، (٢٠٠٩) حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق ، *مبادئ وممارسات حوكمة الشركات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية* ، مصر.

يوسف،محمد حسن ،(٢٠٠٧) محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، القاهرة: *مركز المشروعات الدولية الخاصة*.

(٢)قائمة المراجع الأجنبية

Abdelghany, Khaled Elmoatasem (2005), measuring the quality of Earnings, *Managerial Auditing Journal*, Vol.20, No.9 PP.1001-1015

Abdolmohammadi, M. and Levy, E. (1992) Audit committee members 'Perceptions of their Responsibility. *Internal Auditing* 8(1): 53-63

Agrawal, Anup and Chadha, Sahiba,(2005) Corporate governance and Accounting scandals, *The Journal of Low and Economics*, Vol.48,No.2 Pp. 371- 406

Aljifri, Khaled, (2007) Measurement and motivation of Earnings Management: a Critical Perspective, *Journal of Accounting – Business & Management*, Vol.14.Pp.75-95

Al-Khabash, A. & Al-Thuneibat, A. (2009). Earnings Management Practices from the Perspective of external and internal auditors evidence from Jordan. *Managerial Auditing Journal*, 24(1), 58-80.

Armstrong, Chris and Foster, George (2008) Earnings Management around initial public offerings: are-examination, *Working Paper*, University of Pennsylvania.

Bancelle, Franck, (1997) La Gouvernance des Enterprise, *Economica*, Paris

Bedard, Jean, Chtourou, Sonda Marrakchi, and Courteau, Lucie (2004) the Effect of audit Committee expertise, independence and activity on Aggressive Earnings Management, *Auditing: A Journal of Practice & Theory,* Vol.23,No.2.Sep. Pp. 13-35

Biao, Xie, Wallace, N Davidson III, Peter, J Dadalt (2003) Earnings Management and Corporate governance: The role of the board and the audit committee , *Journal of Corporate Finance*, Volume 9, Issue 3, Pp. 295-316.

Blue Ribbon Committee (1999) Report and Recommendations of the Blue Ribbon Committee on improving the effectiveness of Corporate audit committees. *The Business Lawyer* 54(3): 1067-1095.

Breton, Gaetan and Tafler, Richard J. (1995) Creative accounting and Investment analysts' responses, *Accounting and Business Research*, Vol.25. Pp. 81-91

Brown, Stephen and Hillegeist, Stephen A.(2006), How disclosure quality affects the level of information asymmetry. *Review of Accounting Studies, SSRN:Http://Ssrn.Com/Abstract=956256*

Bull, I., and F. C. Sharp. 1989. Advising Clients on Treadway audit Committee recommendations. *Journal of Accountancy* 167 (2): 46-52.

Burgstahler, David C., and Earmes, Michael J.(2003) Earnings Management to avoid losses and earnings decreases: are analysts

Fooled?, *Contemporary Accounting Research*, VOL.20, No.2,Pp.253-294

Bushman Robert M. and Smith, Abbie J., (2003) Transparency, financial accounting information and corporate governance, *FRBNY Economic Policy Review, April Pp.65-87*

Bushman, Robert M., and Smith Abbie J., (2001) Financial Accounting Information and Corporate governance, *Journal of Accounting and Economics Vol.32.Pp.237-333*

Carcello, J. Hollingsworth, C. and Neal T.(2006) audit committee financial experts: a Closer examination using firm designations. *Accounting Horizons* 20(4): 351-373

Carter, Mary Ellen , Lynch , Luann J, and Zechman , Sarah , L ,C (2006) The relation between executive compensation and earnings management change in the Post Sarbanes- Oxley era, *Working Paper*, The Wharton School .University of Pennsylvania.

Cheng, Qiang and Warfied Terry D. (2005) Equity Incentives and Earnings Management, *the Accounting Review*, Vol. 80, No.2 Pp. 441-476

Christie, Andrew A, and Zimmerman, Jerold L.(1994) Efficient and opportunistic choices of accounting procedures: Corporate Control Contest , *The Accounting Review*, Vol. 69, No.4 October , Pp.539-566

Collier, P.A, (1993)"Audit Committees in major UK companies, *Managerial Auditing Journal*, 18(3), 25-30

Copeland, R. (1968). Income Smoothing, *Journal of Accounting Research*, 16(3), 101 -116

Deangelo, L. (1986). Accounting numbers as market valuation substitutes: a Study of management buyouts of public stockholders. *The Accounting Review*, LXI (3), 400-420

Dechow, P., Sloan, R., & Sweeney, A. (1995). Detecting earnings management. *The Accounting Review*, 70, 193-225

Dechow, Paericia M. and Skinper, (2000) Earnings Management: Reconciling the views of accounting, academic practitioners and Regulators, *Accounting Horizons*, Vol.14,No.2 Pp.235-250

Dechow, Patricia M. Sloan, G. Richard, and Sweeney, Amy P. (1996) Causes and Consequence of earnings manipulation: an analysis of firms subject to enforcement actions by the SEC, *Contemporary Accounting Research, Vol.13, No.1, spring, Pp. 1-36*

Defond, M., & Jiambalvo, J. (1994). Debt covenant violation and manipulation of accruals. *Journal of Accounting and Economics, 17, 145-176.*

Depken,Craige,A and Bo,Ouyang (2005),The impact of the Sarbanes Oxley act early evidence from earnings management, *Working Paper* , University of Texas-Arlington.

Dutta, S, And Gigler, S (2002) the effect of earnings forecasts on earnings management, *Journal of Accounting Research, Vol.40 No.3, PP.631-655*

Dye, Ronald (1988) earnings management in overlapping generation model*, Journal of Accounting Research, vol. 26 no.2 pp.195-253*

Easley David and O'hara, Maureen (2004) information and cost of capital*, The Journal of Finance,vol.59 no.4,pp1553-1583*

Farinha, Jorge (2003) corporate governance: a review of the literature, *Working PaperUniversity of Porto*.

Fields, D. Thomas (2001) empirical research on accounting choice, *Journal of Accounting and Economics*, vol.31 , pp. 255-307

Franck Bancelle (1997) la gouvernance des entreprises, *Economica*, *Paris, p: 45.46*

Galai, Dan , Sulganik Eyal , and Wiener , Zvi (2003) accounting versus market value and earnings management in banks, *Working Paper*, university of Jerusalem.

Habbash , Murya and Alghamdi Salim (2013) a perception of earnings management technique in saudi public firms, *Acounting Research Riyadh vol.12 no.2*

Healy, P. (1985). Effect of bonus schemes on accounting decisions. *Journal of Accounting and Economics*, 7, 85-107.

Healy, P., & Wahlen, J. (1999). a review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting Horizons 13(4), 365-383*

Healy, Paul M. and Palepu, Krishan g. (1993) the effect of firms financial discloser strategies on stock prices, *Accounting Horizons, vol.7, no.1 march, pp. 1-11*

Healy, Paul M. and Whalen, James M.(1999) a review of the earnings management literature and its implications for standard setting, *Accounting Horizons, dec, vol. 13, no.4 pp.365-383*

Higgs and Smithe Reports (2003) UK's financial reporting council: next steps towards a revised combined code following consultation. avalable at *htt//www.mondovisione.com/media-and resource/news/uks*

Hirst, D.Eric and Hopking, Patric E,(1998) comprehensive income reporting and analysts valuation judgments, *Journal of Accounting Research, vol.36 p47*

International Federation of Accounting (IFAC),(2006), redrafted international standards on auditing, isa 240,the auditor's responsibilities relating to fraud in an audit of financial statement, *International Auditing and Assurance Standards Board, new york* .

Jaggi, Bikki and Leung, Sidney (2007) Impact of family dominance on monitoring of earnings management by audit committee: evidence from Hong Kong, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, vol.16 pp.27-50*

Jensen, Michael, C and Murphy, Kevin J(1990) Performance pay and top-management incentives, *The Journal of Political Economy* , vol.98 , no.2 april , pp.225-264.

Jensen, M.C. and Mekling,W H.(1976) Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and ownership structur», *Journal of financial Economics,available at:http://papers.ssrn.com/so13/results*

Jiraporn, Pornsit, et al. (2008) Is earnings management opportunistic or beneficial? An agency theory perspective, *International Review of Financial Analysis, vol.17. pp. 622-634*

Jones, Jennifer J.(1991) Earnings management during import relief investigations, *Journal of Accounting Research, vol.29, no.2 , pp.193-228*

Joseph V. Carcello and Terry L. Neal (2003) Audit committee caracteristics and auditor dismissals following ‘‘new’’ going-concern-reports ،*TheAccounting Revie http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm*

Karbhari, Y., Mohiuddin, M. (2010). Audit committee effectiveness: a critical literature review. *American International University Bangladesh, volume 9, no.1*

Kein, A (1998) Firm performance and board committee structure*, Journal of Low and Economics xli (1): 275-303*

Klein, April (2002a) Economic determinants of audit committee independence, *The Accounting Review, vol.77,no2, pp.435-452*

Largy, James (2002) Lesson from enron, *Accounting Horizons, vol.16, no.2 june,pp.153-156*

Le Parent et M.Orange,(2005) le gouvernement d'entreprise dans les economie anglosaxonnes ،Paris: *les Cahiers Français*, no 277

Lev, Baruch (1988), Toward a theory of equitable and efficient accounting policy*, The Accounting Review,vol.lxiii,no1pp1-22.*

Levitt, A. (1998). Speech by sec chairman: the numbers game. Remarks delivered at the nyu center for law and business, new york, ny, september,28 available *http://www.sec.gov/news/speeches/spch220.txt*

Li, Jinliang, Zhang, Lu and Zhou, Jian (2006) Earnings management and delisting risk of initial public offerings, *Working Paper*, university of Rochester.

Liu, Qiao and Lu, Zhou (Joe) (2007) Corporate governance and earnings management in the Chinese listed companies: a tunneling perspective, *Journal of Corporate Finance*, vol.13 pp.881-906

Lobo, Gerald J. and Zhou, Jian, (2001) Disclosure quality and earnings management, *Working Paper*, syracuse university

Loomis, C. (1999). Lies, Damned Lies, and Managed earnings. *Fortune*, 140, 74-92.

Louis Vaurs,(1997) Actialite: le *Comite D'audite*, un revue française d'audit interne, *Paris*: n°137

Magrath, Lorraine and Weld , Leonard (2002) Abusive earnings management and early warning sings , cpa journal , aug, pp.50-54 *Managerial Auditing Journal, Bradford: vol, 8, issue.3, pp: 25-30*

Merchant, K, A (1987) A review of the earnings management literature and its implication for standard setting, *Accounting Horizons*, vol.13 pp.365-383

Miller,J. (2009). the development of the miller ratio (mr): a tool to detect for the possibility of earnings management (em) *Journal of Business & Economics Research 7(1), 79-90.*

Muhiuddin, MD, Yusuf Karbhari (2010) Audit committee effectiveness: a critical literaturereview, *Journal of Business and Economics Volume* 9, number 1issn 1683-874january pp. 97-12

National commission on fraudulent financial reporting, october 1987; *www.coso.org*

Noronha, C., & Zeng, Y. (2008). Earnings management in china: an exploratory study. *Managerial Auditing Journal, 23(4), 367-385*

O' Sullivan, N. (1999) “Board characteristics and audit pricing post-cadbury: a research note”, *The European Accounting Review, 8(2): 253-263.*

Organization for Economic Co-operation and Development *(OECD)*،(2004) principles of corporate governance.

Organization for Economic Co-operation and Development (2008) using the *OECD* principles of corporate governance a boardroom perspective, Paris, p:15.

Ortega , William R. and Grant, H Gerry (2003) Maynard manufacturing an analysis of gaap- based and operational earnings management techniques ,*Strategic Finance*, july, pp.1-7

Parfet, W. (2000). Accounting subjectivity and earnings management: a preparer perspective. *Accounting Horizons*, 14, 481-488

Payne,Jeff .L. and Robb,Sean W.(2000), Earnings management : the effect of ex ante earnings expectations , *Journal of Accounting, Auditing & Finance, vol.15,no.4 fall, pp.371-392.*

Peasnell, K.V. Pope, P.F., Young, S.(2005) Board monitoring and earnings management: do outside directors influence abnormal accruals? *Journal of Business Finance & Accounting, volume32, issue7-8, pages1311–1346, september*

Raghunandan, K., W. Read and D. V. Rama (2001). Audit committee composition, "gray directors," and interaction with internal auditing. *Accounting Horizons* 15(2): 105-118

Rezaee, Z. and G. H. Lander (1993). The internal auditor's relationship with the audit committee. *Managerial Auditing Journal 8(3): 35-40*

Rchardson, Vernon, J. (2000) Information asymmetry and earnings management: some evidence, *Review of Quantitative Finance and Accounting, vol.15, no.4, pp.325-347*

Ronen J.and Sadan, S.(1981) Smoothing income numbers , objectives , means and implications , reading , *MA: Addison Wesley*.

Ryan, davidson (2005) internal governance structures and earnings management , *Accounting and Finance, vol.45, issue.2 pp. 241-267*

Sarkar, Jayati, Sarkar , Subrata, Sen, Kaustav (2008) Board of directors and opportunistic earnings management: evidence from india, *Journal of Accounting, Auditing and Finance, vol. 23, no. 4*

Schipper, Katherine(1989) Commentary on earnings management , *Accounting Horizons , dec. vol. 15, no.5, pp.91-102*.

Scott, W. (2003). Financial accounting theory. TorontoPrentice Hall.

Securities and Exchanges Commission *(SEC) , (1999), Annual Report* , Washington, United States.

Spohr, Jonas(2005) Essays on earnings management, *Working Paper* , the Swedish School of economics and business administration.

Stlowy, Herve and Breton, Gaetan (2004) A literature review and propos conceptual framework *Review of Accounting & Finance*, *vol.3 no. 1 pp. 5-66*

The Institute of Internal Auditors (2002) the lessons that lie beneath, *Tone at the Top*, USA: february .

Trueman, B Titman,S. (1988) An explanation for accounting income smoothing , *Journal of Accounting Resaech*,26(supplement), pp.127-139

Vaurs, Louis (1997) Actualite le *Comite D'audite*, le revue français d'audite interne. Paris no.137

Watts , Ross , L, and Zimmerman , Jerold l(1983) Agency problems , auditing and theory of firm: some evidence, *Journal of Low and Economics* , vol.26, no.3 .october , pp. 613-635

Weir, C., Laing, D. (2000) the performance-governance relationship: the effects of cadbury compliance on uk-quoted companies, *Journal of Management and Governance, pp: 265-81*

Xie, Biao et al.(2003), Earnings management and corporate governance the role of board and audit committee. *Journal of Corporate Finance*, vol.9 pp.295-316